



جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم المصارف والتأمين

أثر الودائع المصرفية على الائتمان المصرفي

لدى المصارف الخاصة التقليدية في سورية

دراسة تطبيقية

**"The Impact of bank deposits on Bank credit at the
traditional private banks in Syria – An Empirical Study"**

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية

إعداد الباحثة

رزان محمد خليل نصري

إشراف الدكتور

مطيع أسعد الشلبي

2019 م / 1441هـ



الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

تم إجراء التعديلات المطلوبة على رسالة الماجستير التي ناقشتها رزان نصري
والموسومة بعنوان:

أثر الودائع المصرفية على الائتمان المصرفي لدى المصارف الخاصة التقليدية في سورية

(دراسة تطبيقية)

اسم عضو اللجنة	الصفة	التوقيع
د. علي كنعان	عضوا	
د. علي يوسف	عضوا	
د. مطيع الشلبي	عضوا مشرفا	

إقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

**"أثر الودائع المصرفية على الائتمان المصرفي لدى المصارف الخاصة التقليدية
في سورية - دراسة تطبيقية"**

" Impact of deposits on lending activities in conventional private owned
banks in Syria – Empirical Study "

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه
حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو
بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

اسم الباحثة: رزان محمد خليل نصري

التوقيع:

التاريخ:

إهداء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إلى أبي المحترم الحنون والذي كان رفيق دربي وسندي في الأزمات والمخاطر التي تعرض لها وطننا.

إلى أُمي العظيمة المخلصة لأسرتها وللأجيال ..إلى من علمتنا حب الله وحب الوطن وحب الناس وحب العلم وعلمتنا الصبر والطموح والجلد إلى أُمي الفاضلة الحنون، والتي واكبتني وسارت معي في كل خطواتي.

إلى إخوتي قدوتي في الاجتهاد والعمل .. إلى أخي طارق الكبير بتجاربه وعطفه.. إلى أخي هيثم الذي مدني بالكثير من خبراته... إلى أخي وصديقي أنس الكريم بعطائه ودعمه المستمر لي بخبراته المتطورة.

والشكر كل الشكر لكل من علمني حرفاً وزودني بالخبرات والمعارف .. إلى أساتذتي الكرام الذين أعطوا جامعة دمشق وكلية الاقتصاد قيمة عظيمة ورفعوا شأنها بين الجامعات السورية والعربية بعلمهم وغزارة معارفهم وعدلهم وعلو قدرهم.. وأخص بالشكر دكتور المشرف على رسالتي والذي زودني بالملاحظات والآراء القيمة. وشكري الجزيل لأعضاء لجنة التحكيم على رسالتي. إلى زملائي وزميلاتي في كلية الاقتصاد وإلى جميع أقربائي.

فهرس المحتوى

الصفحة	الموضوع	ترتيب الفقرة
	الإطار العام للبحث	
1	مقدمة البحث	1
1	أهمية البحث	2
2	مشكلة البحث	3
2	أهداف البحث	4
3	فرضيات البحث	5
3	منهجية البحث	6
4	حدود البحث	7
4	متغيرات البحث	8
5	الدراسات السابقة	9
9	محددات البحث	10
10	الفصل الأول: الودائع المصرفية وبنيتها في سورية	
11	المبحث الأول: مفهوم الودائع المصرفية	1
11	مفهوم الودائع المصرفية وأهميتها	1-1
14	أنواع الودائع المصرفية	2-1
19	المبحث الثاني: سياسة جذب الودائع	2
19	مفهوم وأنواع سياسة جذب الودائع	1-2
25	تطور معدلات الفائدة الدائنة على الودائع المصرفية في سورية	2-2
36	تطور الودائع في المصارف الخاصة التقليدية في سورية	3-2
59	الفصل الثاني: الائتمان المصرفي	
60	المبحث الأول: مفهوم الائتمان المصرفي	1

60	تعريف الائتمان المصرفي وأهميته	1-1
62	أنواع التسهيلات الائتمانية	2-1
68	المبحث الثاني: سياسة الائتمان المصرفي	2
68	مفهوم ووظائف السياسة الائتمانية	1-2
79	تطور معدلات الفائدة المدينة على الائتمان المصرفي في سورية	2-2
81	تطور الائتمان المصرفي في المصارف الخاصة التقليدية في سورية	3-2
98	الفصل الثالث: اختبار أثر الودائع المصرفية في الائتمان المصرفي لدى المصارف الخاصة التقليدية	
99	مقدمة	
100	الدراسة القياسية الاحصائية:	
112	النموذج الأول: دراسة أثر إجمالي الودائع المصرفية في إجمالي التسهيلات المصرفية.	
119	النموذج الثاني: دراسة أثر الودائع الجارية في إجمالي التسهيلات المصرفية.	
126	النموذج الثالث: دراسة أثر الودائع الآجلة في إجمالي التسهيلات المصرفية.	
133	النموذج الرابع: دراسة أثر ودائع التوفير في إجمالي التسهيلات المصرفية.	
140	النموذج الخامس: دراسة أثر الودائع بالدولار الأمريكي في إجمالي التسهيلات المصرفية	
147	النتائج	
150	المقترحات	
152	المراجع	

فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
26	قرارات أسعار الفائدة على الودائع بالليرة السورية	1
32	قرارات أسعار الفائدة على الودائع بالعملات الأجنبية	2
37	تطور إجمالي ودائع المصارف الخاصة التقليدية في سورية خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2018م (مليار ليرة سورية)	3
38	تطور ودائع البنك العربي - سورية خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2018م (مليار ليرة سورية)	4
40	تطور ودائع البنك الدولي للتجارة والتمويل خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2018م (مليار ليرة سورية)	5
41	تطور ودائع بنك الأردن - سورية خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2018م (مليار ليرة سورية)	6
43	تطور ودائع بنك الشرق خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2018م (مليار ليرة سورية)	7
44	تطور ودائع بنك بيبيلوس - سورية خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2018م (مليار ليرة سورية)	8
46	تطور ودائع بنك بيمو السعودي الفرنسي خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2018م (مليار ليرة سورية)	9
47	تطور ودائع بنك سورية والخليج خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2018م (مليار ليرة سورية)	10
49	تطور ودائع بنك سورية والمهجر خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2018م (مليار ليرة سورية)	11
50	تطور ودائع بنك عودة - سورية خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2018م (مليار ليرة سورية)	12
52	تطور ودائع بنك قطر الوطني - سورية خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2018م (مليار ليرة سورية)	13
53	تطور ودائع فرنسبنك - سورية خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2018م (مليار ليرة سورية)	14

15	تطور حجم الودائع المصرفية في المصارف الخاصة التقليدية العاملة بالقطاع الأجنبي (دولار أمريكي) مقيمة بالليرة السورية للفترة (2010-2018)	55
16	تطور حجم الودائع المصرفية لكل مصرف من المصارف الخاصة التقليدية العاملة بالقطاع الأجنبي (دولار أمريكي) مقيمة بالليرة السورية للفترة (2010-2018) (مليار ليرة سورية)	57
17	القرارات المحددة لأسعار الفائدة المدينة للتسهيلات المصرفية خلال الفترة (2006- 2018م)	79
18	تطور حجم التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة من قبل المصارف الخاصة التقليدية في سورية خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2018م (مليار ليرة سورية)	81
19	تطور التسهيلات الائتمانية المباشرة لدى المصارف الخاصة التقليدية في سورية خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2018م (مليار ليرة سورية)	83

فهرس جداول الدراسة الاحصائية

1	الخصائص الاحصائية لمتغيرات الدراسة	100
2	نتائج اختبار الاستقرار ADF لمتغيرات الدراسة	105
3	نتائج اختبار الاستقرار ADF لمتغيرات الدراسة	106
4	معايير اختبار فترة الإبطاء المثلى باستخدام نموذج VAR	107
5	نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة اجل - جرانجر	108
6	نتائج اختبار السببية لمتغيرات الدراسة	109
7	نتائج نموذج VAR لمتغيرات النموذج الأول	112
8	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي	114
9	نتائج اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي	114
10	نتائج اختبار ثبات تباين البواقي	115
11	نتائج اختبار ملائمة الشكل الدالي للنموذج	116
12	نتائج تحليل مكونات تباين الأخطاء	117
13	نتائج نموذج VAR لمتغيرات النموذج الثاني	119
14	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي	121

121	نتائج اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي	15
122	نتائج اختبار ثبات التباين للبواقي	16
123	نتائج اختبار ملائمة الشكل الدالي للنموذج	17
124	نتائج تحليل مكونات تباين الأخطاء	18
126	نتائج نموذج VAR لمتغيرات النموذج الثالث	19
128	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي	20
128	نتائج اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي	21
129	نتائج اختبار ثبات تباين البواقي	22
129	نتائج اختبار ملائمة الشكل الدالي للنموذج	23
131	نتائج تحليل مكونات تباين الأخطاء	24
133	نتائج نموذج VAR لمتغيرات النموذج الرابع	25
135	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي	26
135	نتائج اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي	27
136	نتائج اختبار ثبات البواقي	28
136	نتائج اختبار ملائمة الشكل الدالي للنموذج	29
138	نتائج تحليل مكونات تباين الأخطاء	30
140	نتائج نموذج VAR لمتغيرات النموذج الخامس	31
142	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي	32
142	نتائج اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي	33
143	نتائج اختبار ثبات تباين البواقي	34
144	نتائج اختبار ملائمة الشكل الدالي للنموذج	35
145	نتائج تحليل مكونات تباين الأخطاء	36

فهرس الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
38	تطور إجمالي ودائع المصارف الخاصة التقليدية في سورية خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2018م (مليار ليرة سورية)	1
39	تطور ودائع البنك العربي - سورية خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2018م (مليار ليرة سورية)	2
41	تطور ودائع البنك الدولي للتجارة والتمويل خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2018م (مليار ليرة سورية)	3
42	تطور ودائع بنك الأردن - سورية خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2018م (مليار ليرة سورية)	4
44	تطور ودائع بنك الشرق خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2018م (مليار ليرة سورية)	5
45	تطور ودائع بنك بيبيلوس - سورية خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2018م (مليار ليرة سورية)	6
47	تطور ودائع بنك بيمو السعودي الفرنسي خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2018م (مليار ليرة سورية)	7
48	تطور ودائع بنك سورية والخليج خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2018م (مليار ليرة سورية)	8
50	تطور ودائع بنك سورية والمهجر خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2018م (مليار ليرة سورية)	9
51	تطور ودائع بنك عودة - سورية خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2018م (مليار ليرة سورية)	10
53	تطور ودائع بنك قطر الوطني - سورية خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2018م (مليار ليرة سورية)	11
54	تطور ودائع فرنسبنك - سورية خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2018م (مليار ليرة سورية)	12
76	نماذج معايير الائتمان المصرفي	13
82	تطور حجم التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة من قبل المصارف الخاصة	14

	التقليدية في سورية خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2018م (مليار ليرة سورية)	
84	تطور حجم التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة من قبل البنك العربي - سورية خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2018م (مليار ليرة سورية)	15
87	تطور حجم التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة من قبل المصرف الدولي للتجارة والتمويل خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2018م (مليار ليرة سورية)	16
88	تطور حجم التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة من قبل بنك الأردن - سورية خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2018م (مليار ليرة سورية)	17
89	تطور حجم التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة من قبل بنك الشرق خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2018م (مليار ليرة سورية)	18
90	تطور حجم التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة من قبل بنك بيلوس - سورية خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2018م (مليار ليرة سورية)	19
92	تطور حجم التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة من قبل بنك بيمو السعودي الفرنسي خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2018م (مليار ليرة سورية)	20
93	تطور حجم التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة من قبل بنك سورية والخليج خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2018م (مليار ليرة سورية)	21
94	تطور حجم التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة من قبل بنك سورية والمهجر خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2018م (مليار ليرة سورية)	22
95	تطور حجم التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة من قبل بنك عودة - سورية خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2018م (مليار ليرة سورية)	23
96	تطور حجم التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة من قبل بنك قطر الوطني - سورية خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2018م (مليار ليرة سورية)	24
97	تطور حجم التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة من قبل فرنسبنك - سورية خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2018م (مليار ليرة سورية)	25

فهرس أشكال الدراسة الاحصائية

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	رسم بياني لمتغيرات الدراسة	102
2	رسم بياني لاتجاه المتغيرات زمنياً بصيغتها اللوغاريتمية	103
3	رسم بياني لاتجاه المتغيرات زمنياً بعد أخذ الفروق الأولى	104
4	علاقة متغيري النموذج ببعضهما	112
5	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	115
6	رسم بياني للاستقرار الهيكلي للمعلومات المقدرة في النموذج	116
7	دالة الاستجابة الفورية لمتغير إجمالي حجم التسهيلات المصرفية	117
8	علاقة متغيري النموذج ببعضهما	119
9	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	122
10	رسم بياني للاستقرار الهيكلي للمعلومات المقدرة في النموذج	123
11	دالة الاستجابة الفورية لمتغير إجمالي حجم التسهيلات المصرفية	124
12	علاقة متغيري النموذج ببعضهما	126
13	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	129
14	رسم بياني للاستقرار الهيكلي للمعلومات المقدرة في النموذج	130
15	دالة الاستجابة الفورية لمتغير إجمالي حجم التسهيلات المصرفية	131
16	علاقة متغيري النموذج ببعضهما	133
17	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	136
18	رسم بياني للاستقرار الهيكلي للمعلومات المقدرة في النموذج	137
19	دالة الاستجابة الفورية لمتغير إجمالي حجم التسهيلات المصرفية	138
20	علاقة متغيري النموذج ببعضهما	140
21	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	143
22	رسم بياني للاستقرار الهيكلي للمعلومات المقدرة في النموذج	144
23	دالة الاستجابة الفورية لمتغير إجمالي حجم التسهيلات المصرفية	145

1- مقدمة:

يقاس الاقتصاد بمدى فعالية المؤسسات المالية والمصرفية ومدى تطورها لأنها جزء لا يتجزأ منه، ومن بين هذه المؤسسات المصارف التجارية، والتي تعتبر عصب النظام المالي وخاصة في العقدين الأخيرين، من خلال عملها على وضع إدارات خاصة بوضع خطط وموازنات سنوية على مستوى المصرف بما يتناسب مع توقعات جذب ودائع الأفراد أو المؤسسات لتوظيفها، وذلك بما يحقق أهداف المصرف، كما تم وضع إدارات خاصة للعملية الائتمانية من دراسة الملف التسليفي للعميل إلى مواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها القروض الممنوحة.

حيث تعتبر عملية تجميع المدخرات في شكل ودائع ومنحها للمستثمرين في شكل قروض، الوظيفة الأساسية لأي مصرف وصافي العائد على هذه العملية يمثل المحور الرئيسي لإيراداته، مهما تعددت المصادر الأخرى وهذا ما يفرض على المصارف العمل على جذب الودائع بمختلف أنواعها وبكافة وسائل التسويق الممكنة، وأيضاً الاهتمام بالوظيفة الائتمانية، لاسيما منها عملية منح القروض.

في هذا البحث سيتم التعرف إلى مفهوم وأهمية وأنواع الودائع المصرفية والائتمان المصرفي في المصارف، ومعرفة دور سياسة الودائع وسياسة الائتمان وتحليل نقاط القوة والضعف فيهما، كما سيتم تحليل بنية الودائع في المصارف المدروسة لمعرفة أثرها على الائتمان المصرفي الممنوح، ومن ثم الاستفادة من نتائج هذه الدراسة لتقديم بعض المقترحات.

2- أهمية البحث:

تتبع أهمية هذا البحث مما يلي:

- تشكل الودائع المصرفية موضوعاً جذاباً للباحثين والمهتمين لدراسته بشكل تفصيلي، حيث أن هذا البحث جاء ليسلط الضوء على إحدى الوظائف الرئيسية لدى القطاع المصرفي وهي جذب الودائع.
- تعتبر عملية منح التسهيلات الائتمانية من أساسيات عمل المصارف، وهذا ما يعطيها حافزاً للباحثين والمهتمين للبحث فيها وإيلائها أهمية مستمرة.

- تكمن أهمية البحث في النتائج التي سيتم التوصل إليها والمقترحات التي سيتم تقديمها بعد معرفة العلاقة التي تربط بين الودائع و الائتمان المصرفي في المصارف الخاصة التقليدية في سورية.
- يعد من الأبحاث القليلة التي تسلط الضوء على العلاقة ما بين الودائع والائتمان المصرفي، وذلك بالتوالي مع الاهتمام الكبير الذي توليه سورية لهذا القطاع المالي الخدمي.

3- مشكلة البحث:

تعدّ الودائع والقروض المصرفية بمثابة الدم الذي تعيش به المصارف، حيث أن جذب الودائع ومنح الائتمان المصرفي وفق سياسات ائتمانية ترسمها الادارة العليا في المصرف يمثل المحور الرئيسي لعمل المصارف. ونظراً لهذه الأهمية فقد أبدت الجهات العاملة فيها وكذلك الجهات البحثية دوماً على البحث عن السبل التي تكفل التحليل الناجع للودائع والائتمان بما يكفل الوصول إلى المؤشرات الضرورية والعلاقة التي تربط بين هذين المتغيرين.

وبالتالي فإن المشكلة الأساسية التي يحاول البحث معالجتها هي معرفة مدى العلاقة التي تربط بين الودائع المصرفية والائتمان المصرفي وذلك في المصارف الخاصة التقليدية في سورية.

ويمكن صياغة مشكلة البحث بالإجابة على التساؤل الآتي:

ما هو أثر حجم الودائع المصرفية على حجم الائتمان المصرفي الممنوح من قبل المصارف الخاصة التقليدية العاملة في سورية؟

4- أهداف البحث:

- الوقوف على تطور الودائع بأنواعها وأساليب جذبها في المصارف السورية.
- الوقوف على تطور الائتمان المصرفي وسياسة الائتمان المصرفي.
- التعرف على أهمية الودائع المصرفية، ودورها في الائتمان المصرفي في المصارف الخاصة التقليدية في سورية.
- تقديم المقترحات والتوصيات لتفعيل العملية الائتمانية وجذب الودائع المصرفية.

5- فرضيات البحث:

- يقوم البحث على الفرضية الرئيسة الآتية:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إجمالي حجم ودائع بالليرة السورية وإجمالي حجم الائتمان المصرفي الممنوح في المصارف الخاصة التقليدية في سورية والمدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

- ويتفرع من الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم ودائع الحسابات الجارية بالليرة السورية وحجم الائتمان المصرفي الممنوح في المصارف الخاصة التقليدية في سورية.

الفرضية الفرعية الثانية:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم ودائع التوفير بالليرة السورية وحجم الائتمان المصرفي الممنوح في المصارف الخاصة التقليدية في سورية.

الفرضية الفرعية الثالثة:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم ودائع لأجل بالليرة السورية وحجم الائتمان المصرفي الممنوح في المصارف الخاصة التقليدية في سورية.

الفرضية الفرعية الرابعة:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم ودائع بالدولار الأمريكي وحجم الائتمان المصرفي الممنوح في المصارف الخاصة التقليدية في سورية.

أما بالنسبة للفرض البديل، فيقوم البحث على الفرضية البديلة الرئيسة الآتية

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إجمالي حجم ودائع بالليرة السورية وإجمالي حجم الائتمان المصرفي الممنوح في المصارف الخاصة التقليدية في سورية والمدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

- ويتفرع من الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية البديلة الفرعية الأولى:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم ودائع الحسابات الجارية بالليرة السورية وحجم الائتمان المصرفي الممنوح في المصارف الخاصة التقليدية في سورية.

الفرضية البديلة الفرعية الثانية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم ودائع التوفير بالليرة السورية وحجم الائتمان المصرفي الممنوح في المصارف الخاصة التقليدية في سورية.

الفرضية الفرعية البديلة الثالثة:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الودائع لأجل بالليرة السورية وحجم الائتمان المصرفي الممنوح في المصارف الخاصة التقليدية في سورية.

الفرضية الفرعية البديلة الرابعة:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الودائع بالدولار الأمريكي وحجم الائتمان المصرفي الممنوح في المصارف الخاصة التقليدية في سورية.

6- منهجية البحث:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي القائم على جمع البيانات والمعلومات من مختلف المصادر المتوفرة . وبغية تحقيق الأهداف المرجوة من البحث تم تقسيمه إلى قسمين:

6-1- القسم النظري: حيث تم استخدام أهم المعلومات الواردة في الكتب والمراجع العربية والأجنبية بالإضافة إلى الدوريات العلمية المتعلقة بموضوع البحث، وذلك للوقوف على الإطار النظري للودائع المصرفية وأنواعها والائتمان المصرفي وأنواعه وتحليلهما نظرياً بما يخدم الأهداف المرجوة للبحث.

6-2- القسم العملي: وفيه تم الاعتماد على أسلوب جمع البيانات والمعلومات من المجتمع المدروس والعمل على معالجتها وتحليلها للخروج بالنتائج.

اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي على نحو يساعد على تصوير إشكالية البحث ووصف الظواهر مع المعالجة وتحليلها، واكتشاف العلاقات التي تربط فيما بينها . ويتم ذلك من خلال نماذج قياسية وباستخدام تقنيات التحليل الإحصائي باستخدام برنامج Eviews، وأيضاً سيتم الاعتماد على برنامج (Excel.2010).

7- حدود البحث:

- الحدود المكانية: المصارف الخاصة التقليدية في سورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
- الحدود الزمنية : وتتضمن الفترة ما بين (2010-2018م) كونها الفترة التي شهدت فيها المصارف السورية تغيرات هامة في حجم الودائع والائتمان وذلك انعكاساً للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة خلال هذه الفترة.

8- متغيرات البحث:

- 10-1- المتغيرات المستقلة: إجمالي الودائع المصرفية والودائع الجارية وودائع لأجل وودائع التوفير والودائع بالدولار الأمريكي، وذلك في المصارف الخاصة التقليدية في سورية.
- 10-2- المتغير التابع: الائتمان المقدم من قبل المصارف الخاصة التقليدية في سورية.

الدّراسات السّابقة:

الدراسات السابقة باللغة العربية:

1-دراسة (أبو سمرة، رانية خليل حسان، 2007) بعنوان " تطوير سياسة الودائع المصرفية في ظل نظرية إدارة الخصوم دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية العاملة في فلسطين" رسالة ماجستير - الجامعة الاسلامية بغزة - كلية التجارة - قسم المحاسبة والتمويل، فلسطين:

هدفت هذه الدراسة إلى معالجة مشكلة انخفاض الودائع المصرفية في المصارف الوطنية التجارية الفلسطينية مقارنة مع المصارف الوافدة. وتناقش العوامل المؤثرة في ذلك وذلك من خلال استطلاع آراء مدراء المصارف التجارية الوطنية حول سياسة الودائع التي يتبعونها ومدى جدواها في جذب ودائع العملاء.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية قوية ذات دلالة إحصائية بين الودائع المصرفية وبين السياسات الرئيسية (كالسياسات المتعلقة بالقروض والاستثمارات والنشاطات الأخرى) وقوة المركز المالي للمصرف (وجود سيولة جيدة والسمعة المالية الجيدة).

كما توصلت إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الودائع المصرفية وبين دفع معدلات فائدة أعلى للفوائد على الودائع.

2-بحث (الريبيعي، جبار جاسم، 2007) بعنوان " قياس أثر سعر الفائدة في الودائع

والائتمان في المصارف العراقية" / ورقة بحثية، العراق:

هدف هذا البحث إلى قياس أثر سعر الفائدة في النشاطات المصرفية الأساسية المتمثلة بالودائع كأحد مصادر التمويل في المصارف وانعكاس ذلك على الائتمان النقدي المباشر كأحد استخدامات الودائع المصرفية. وحددت نتائج البحث بالاعتماد على معادلة الانحدار الخطي البسيط للتعبير عن العلاقة بين سعر الفائدة والودائع المصرفية من جهة، وعن العلاقة بين الودائع المصرفية والائتمان النقدي المباشر من جهة ثانية. وبينت نتائج البحث أن هناك علاقة قوية بين سعر الفائدة والودائع المصرفية (التوفير والثابتة) بنسبة 80.3%، لكن نسبة تفسير تلك العلاقة كانت % 64.4 وأن علاقة سعر الفائدة بإجمالي الودائع المصرفية كانت متوسطة وبنسبة % 64.4 وبمعدل تفسير ضعيف بلغ % 41.5 ، والمتبقي من النسبة تفسره العوامل الأخرى التي تؤثر في نشاط

الودائع المصرفية . وبينت نتائج البحث أيضاً أن الودائع المصرفية تفسر ما نسبته 85.8 % من التغير الحاصل في الائتمان النقدي المباشر في المصارف العراقية، والباقي من النسبة يفسر أثر العوامل الأخرى في تغير نشاط الائتمان النقدي المباشر.

3-دراسة (أبو طوق، رنا أحمد خليل، 2009) بعنوان "العوامل المؤثرة على نمو الودائع المصرفية" كلية إدارة المال والأعمال -جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا - قسم المحاسبة، الأردن:

هدفت الدراسة للتعرف على العوامل المؤثرة على نمو الودائع المصرفية، ومعرفة العلاقة التي تربط بين كل من معدل التضخم وأسعار الفائدة ومتوسط دخل الفرد وسمعة المصرف والوعي المصرفي وموقع المصرف على نمو الودائع. وتتبع أهمية الدراسة من تحليل العوامل المؤثرة في نمو الودائع المصرفية. تم إتباع المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج منها وجود أثر ذو دلالة إحصائية لكل من أسعار الفائدة وسمعة المصرف وموقع المصرف ودخل الفرد على نمو الودائع.

4-بحث (عبد الفتاح، سعاد، رفعت، عمار، 2011) بعنوان "الفائدة وأثرها على تغيرات حجم الودائع - دراسة ميدانية في مصرف الرافدين للفترة من 2003-2007" معهد الإدارة، العراق:

هدف البحث إلى التوصل إلى مدى تأثير الفائدة (من خلال التغيرات التي طرأت عليها خلال الفترة من 2003-2007) وهي الفترة التي يعني البحث بدراستها ، على تنشيط حركة الودائع وودائع التوفير. وتوصل البحث إلى أن سعر الفائدة عامل مهم في جذب ودائع الأفراد وخاصة في الظروف الغير اعتيادية لا يكون دورها معدوماً في جذب الودائع.

5-دراسة (حمدان، خليل، 2011) بعنوان "العوامل المؤثرة في كفاءة إدارة الائتمان المصرفي بالتطبيق على المصارف السورية الخاصة (دراسة ميدانية)" كلية الاقتصاد، سورية :

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بالمخاطر التي تتعرض لها عملية منح الائتمان والتعرف على مدى تأثير وجود إدارة متخصصة في مخاطر الائتمان المصرفي.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية ل(مراقبة العملاء من خلال نظام معلومات ائتمانية جيد فعال) والسياسات الائتمانية وقرار منح الائتمان، في كفاءة إدارة مخاطر الائتمان للمصرف التجاري السوري.

6- دراسة (العلي، أحمد، قاسم، عبدالرزاق، 2013) بعنوان " قياس أثر التغيرات في سعر

الفائدة الدائنة على النشاطات المصرفية الأساسية - دراسة تطبيقية على الصناعة

المصرفية التقليدية السورية" كلية الاقتصاد - جامعة دمشق ، سورية:

هدفت الدراسة إلى قياس أثر التغيرات في سعر الفائدة على نشاطات المصارف التجارية الرئيسة في الصناعة المصرفية السورية، المتمثلة بإدارة الودائع والسياسة الائتمانية، ومدى استجابة هذه النشاطات للتغيرات في المتوسط المرجح لسعر الفائدة على الودائع. وقد تبين من الدراسة أن هناك علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين وسطي سعر الفائدة المرجح والودائع المصرفية لأجل وكذلك ودائع التوفير، في حين لم ترصد الدراسة علاقة قوية بين وسطي سعر الفائدة المرجح والودائع تحت الطلب. وكذلك دلّت النتائج على وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين الودائع المصرفية، على اختلافها، والقروض المصرفية.

الدراسات السابقة باللغة الأجنبية:

1-دراسة (Md. Belal Hossain and others, 2013) بعنوان:

Deposit Behavior and Its Impact on Loan: A Case Study on

Rajshahi Krishi Unnayan Bank (RAKUB), Bangladesh.

بحثت هذه الدراسة في سلوك الودائع لدى المصرف. كما بحثت الدراسة في أثر الودائع على أنشطة المصرف. الدراسة هي في الأساس تحليلية وتفسيرية في النظر في أهداف الدراسة. تم اعتماد نموذج انحدار ثنائي لتحليل ومعالجة البيانات التجريبية حول الودائع والقروض لمصرف الدراسة .

واكتشفت الدراسة أن هناك علاقة قوية بين القروض والودائع وسلوك الودائع يؤثر على الإقراض إلى حد كبير .وتشير قيمة معامل الارتباط إلى أن المتغيرين والقروض والودائع يرتبطان ارتباطاً

إيجابيا للغاية .وتبين الدراسة أن الودائع هي عامل رئيسي في إدارة الصناديق المصرفية ولها تأثير كبير على القروض والسلف .

2-دراسة (Rengasamy, Dhanuskodi,2014) بعنوان:

Impact of Loan Deposit Ratio (LDR) on Profitability: Panel Evidence from Commercial Banks in Malaysia, Malaysia.

تبحث هذه الورقة تأثير معدل إقراض الودائع على معدل الربحية في المصارف التجارية الماليزية للفترة من 2009 إلى 2013. وشملت الدراسة جميع المصارف التجارية الثمانية المملوكة محلياً في ماليزيا . حيث أن المتغير المستقل هو معدل إقراض الودائع لدى المصارف أما المتغير التابع فهو معدل الربحية التي تقاس عبر معدل العائد على الأصول (ROA) ولقد تم الحصول على البيانات من التقارير السنوية للمصارف.

وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك تأثيراً إيجابياً وغير معنوي لمؤشر LDR على العائد على الأصول في المصارف الخمسة المدروسة. وكشفت الدراسة أيضاً أن مصرف واحد فقط من المصارف المدروسة كان له تأثير سلبي وغير هام على القروض على أساس العائد على الودائع ومصرف آخر كان له تأثير إيجابي وكبير.

أهم نتائج الدراسات السابقة:

9- الاهتمام بالتعامل مع الأفراد الطبيعيين لأن جذب ودائع الأفراد يعني مزيداً من تنويع

الودائع وهو ما يسهم في الحد من التعرض لمخاطر العسر المالي، ويمكن أن يكونوا مصدراً رئيسياً لتنمية الموارد المالية للمصرف وهم قوة إقراضية إضافية يمكن استخدامها في تزويد منشآت الأعمال بما تحتاج إليه من قروض.

10- توفير إدارة متخصصة وذات خبرة في مجال تشغيل الودائع، قادرة على البحث

والتحديث والتوسيع في مجال استثمار الودائع، لإعطاء عوائد مجزية للمودعين مما يشجع على جلب المزيد من الإيداعات نتيجة شعور المودع بحرص المصرف على ودائعه، وحسن تشغيلها في مجالات قوية ومربحة وثابتة.

11- ضرورة دراسة العوامل المؤثرة في زيادة الودائع المصرفية في سورية وبيان مدى تأثيرها حالياً وفي المستقبل .وجعل هيكلية الودائع أكثر انسجاماً وملاءمة مع حاجات الإقراض الاستثماري .

12- ضرورة الاهتمام بالقروض المصرفية وتطوير أساليب الائتمان وسياساته وأساليبه وتسهيل إجراءاته وابتكار ما هو جديد، بحيث تكون المصارف السورية قادرة على المنافسة محلياً وعربياً وعالمياً.

أهم ما يميّز البحث عن الدراسات السابقة (الإضافة العلمية للبحث):

يتم التركيز في هذا البحث على أساليب جذب الودائع المصرفية والسياسة الائتمانية المتبعة في المصارف التقليدية الخاصة في سورية، مسلطين الضوء علىوظيفتين الأساسيتين في المصارف ألا وهما: جذب الودائع ومنح الائتمان، حيث أن هذا البحث من أولى الأبحاث التي تطرقت إلى موضوع أثر الودائع المصرفية بأنواعها على الائتمان المقدم من المصارف التقليدية المدرجة أسهمها في سوق دمشق للأوراق المالية في سورية، وصولاً إلى الإجابة عن تساؤلنا السابق لمعرفة العلاقة التي تربط بين الودائع المصرفية والائتمان المصرفي الممنوح في المصارف الخاصة التقليدية في سورية والمدرجة أسهمها في سوق دمشق للأوراق المالية.

الفصل الأول

الودائع المصرفية وبنيتها في سورية

الموضوع

المبحث الأول: مفهوم الودائع المصرفية وأهميتها وأنواعها

أولاً مفهوم الودائع المصرفية وأهميتها

ثانياً: أنواع الودائع المصرفية

المبحث الثاني: سياسة جذب الودائع

أولاً: مفهوم وأنواع سياسة جذب الودائع

ثانياً: تطور معدلات الفائدة على الودائع المصرفية في سورية

ثالثاً: تطور الودائع في المصارف الخاصة التقليدية في سورية

المبحث الأول

مفهوم الودائع المصرفية

المقدمة:

يرغب الكثير من الزبائن سواء كانوا أفراداً أم شركات بعدم الاحتفاظ بأموالهم الخاصة في خزائهم، وذلك لاعتبارات كثيرة، مما يدفعهم إلى البحث عن ملاذ آمن يستطيعون من خلاله الحفاظ على هذه الأموال من الهدر والضياع والسرقة. وهذا ما تقوم به المصارف التي يكمن في جوهر عملها وأساسه في الحفاظ على هذه الأموال وتوفيرها لأصحابها عند الطلب. كما تعد هذه الأموال المودعة لدى المصارف مورداً هاماً تعتمد عليه في تمويل أنشطتها وعملياتها المختلفة سواء من حيث تقديمها كتسهيلات ائتمانية مباشرة لعملائها أو من خلال قيامها بعمليات استثمارية لصالحها، وتعد الودائع إحدى أهم مصادر تمويل المصرف، حيث تشكل الودائع نسبة كبيرة من موارد المصرف تكاد تصل إلى 85%، ومن ثم فهي ملزمة بالحفاظ على هذه الأموال واتخاذ كل الإجراءات اللازمة لذلك. والجهاز المصرفي السوري يعتبر القناة الرئيسية في تمويل عملية التنمية الاقتصادية في البلاد، إذ يقوم على استقطاب أموال الأفراد وزجها في عملية التنمية، وهو ملزم بنفس الوقت في الحفاظ على هذه الأموال لأنه مؤمن عليها، وما تمر به سورية من أوضاع راهنة والتي ألقت بظلالها على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية، إذ قام الكثير من الزبائن بسحب ودائعهم من المصارف وتحويلها إلى دول الجوار يتم البحث في هذا الفصل عن مفهوم الودائع المصرفية وأهميتها وأنواعها، ومن ثم سيتم التحدث عن سياسة جذب الودائع المصرفية، كما سيتم استعراض دور السلطة النقدية في دعم واستقرار الودائع المصرفية من خلال أسعار الفائدة الدائنة، ثم الانتقال إلى تطور حجم الودائع المصرفية بالليرة السورية والدولار الأمريكي من خلال البيانات الصادرة عن المصارف، والمنشورة على موقع سوق دمشق للأوراق المالية.

أولاً: مفهوم الودائع المصرفية وأهميتها:

- المفهوم العام للوديعة:

عرف المغني بن قدامة الودائع بأنها في اللغة جمع وديعة وأصلها الترك والتخية، وتطل على الخفض، وكذلك السكون. فاشتقاقها من الترك لأنها متروكة عند المودع، واشتقاقها من

السكون، فكأنها ساكنة عند المودّع مستقرة، واشتقاقها من الخفض. والدّعة، فكأنها في دعة عند المودّع".¹

عرف محمد حسين منصور الوديعة قانوناً بأنها مبلغ من النقود يسلمه شخص بأي وسيلة من وسائل الدفع إلى شخص آخر يلتزم برده عند الطلب أو وفقاً للشروط المتفق عليها، ويكتسب المودع لديه ملكية النقود المودعة ويكون له الحق في التصرف فيها مع التزامه بردها للمودع ويكون الرد بنوع العملة المودعة ذاتها.²

ويرى هندي أن مفهوم الوديعة هو اتفاق يدفع بمقتضاه المودع مبلغاً من النقود بوسيلة من وسائل الدفع ويلتزم بمقتضاه البنك برد هذا المبلغ للمودع حين الطلب أو حينما يحل أجله، كما يلتزم بدفع فوائد على قيمة الوديعة³

- مفهوم الوديعة النقدية

عرف مصطفى كمال طه الوديعة النقدية بأنها عقد بمقتضاه يسلم الشخص مبلغاً من النقود إلى البنك الذي يلتزم برده لدى الطلب أو وفق الشروط المتفق عليها وتتميز الوديعة النقدية بخاصية جوهرية هي أن البنك يكتسب ملكية النقود المودعة، ويكون له الحق التصرف فيها لحاجات أنشطته الخاصة على أن يلتزم برد مبلغ مماثل للمودع⁴

- مفهوم الوديعة المصرفية في المصارف التقليدية:

كما يرى رجب السعد بأن الوديعة تتمثل بالمبالغ النقدية المقيدة في دفاتر المصارف التجارية والمستحقة للمودعين سواء أكانوا أفراداً أو مؤسسات⁵.

وعرف خليل شماع الودائع بأنها المبالغ المصرح بها بأي عملة كانت والمودعة لدى المصرف والواجبة الأداء عند الطلب أو بعد إشعار أو في تاريخ استحقاق معين⁶

¹ ابن قدامة، المغني، كتاب الوديعة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1900م، ص256

² منصور، محمد حسين، النظرية العامة للانتماء، المكتبة القانونية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2001م.

³ هندي، منير إبراهيم، إدارة البنوك التجارية : مدخل اتخاذ القرارات، الطبعة الثالثة، الإسكندرية المكتب العربي الحديث ، 1999 م، ص103

⁴ طه، مصطفى كمال .عمليات البنوك دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005 م، ص61

⁵ السعد، رجب، البنوك في الأردن، العدد الثامن، المجلد السابع عشر، 1998، ص 9

⁶ شماع، خليل، أساسيات العمليات المصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، دمشق، ص 485.

وعرف عقيل جاسم عبدالله الوديعة بشكل عام بأنها عبارة عن ديون مستحقة لأصحابها على ذمة المصارف التجارية، وأن هذه الديون نقود يمكن استخدامها لإبراء الذمم أو الديون في الوقت نفسه، علماً بأن الودائع لا تنشأ نتيجة لإيداع الأفراد أموالهم فقط، وإنما أيضاً تنشأ نتيجة لإقراض المصارف للأفراد.¹

وعرف محمد حسن شبير الودائع المصرفية بأنها النقود التي يعهد بها الأفراد أو الهيئات إلى البنك على أن يتعهد الأخير بردها أو رد مبلغ مساو إليهم لدى الطلب أو بالشروط المتفق عليها.²

- مفهوم الوديعة المصرفية في المصارف الإسلامية:

عرف محمد التويجري الوديعة في الاصطلاح الشرعي: هي المال المدفوع إلى من يحفظه بلا عوض كأن يودع عند غيره ساعة، أو سيارة، أو نقوداً.³ وبالنسبة للمصارف الإسلامية فإن تعاملات المصرف الإسلامي بالودائع المدخرة لديه تحكمها الشريعة الإسلامية، من خلال لجنة شرعية.

ويجب الانتباه إلى أن الودائع لا تتضمن ما يلي:

- 1- المبالغ المودعة بالعملة المحلية على شكل تأمينات مقابل فتح الاعتمادات المستندية.
- 2- المبالغ المودعة لقاء إصدار كفالات.
- 3- العملات الأجنبية المودعة لدى مصرف محلي كغطاء للاعتمادات المستندية المفتوحة.
- 4- ودائع فرع أحد المصارف المحلية لدى فرع آخر من المصرف نفسه.

وتتلقى المصارف الودائع بطرق متعددة أهمها:

- 1- نوافذ الإيداع: سواء الإيداع النقدي بشكل مباشر من صاحب الحساب أو إيداع من طرف ثالث.
- 2- الحوالات الداخلية والخارجية المقيدة في الحسابات.
- 3- تحصيل الشيكات.

¹ عبدالله، عقيل جاسم. النقود والبنوك: منهج نقدي ومصرفي، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 1999م.

² شبير، محمد حسن. المعاملات المالية المعاصرة دار الكتب المصرية، القاهرة، 2004 م، ص 264

³ التويجري، محمد بن ابراهيم، موسوعة الفقه الإسلامي، الجزء الثالث، الطبعة الأولى، بيت الأفكار الدولية، الرياض، 2009م، ص 548

ثانياً: أنواع الودائع المصرفية:

هناك أسس عديدة لتصنيف الودائع المصرفية أهمها:

1- تصنيف الودائع حسب آجالها:

1-1 الودائع تحت الطلب (الجارية):

هي أموال مودعة من الزبائن (أفراد - مؤسسات..) بهدف التوثيق والحفظ وسهولة السحب والإيداع وذلك دون أي مقابل. تعد من أقدم الخدمات التي تقدمها المصارف ومؤسسات الإيداع الأخرى، ويمكن سحبها من المصرف دون سابق إشعار، وهذا النوع يأتي في المرتبة الأولى من حيث حجمها كمصدر من مصادر حصول المصارف التجارية على الأموال.¹

من أهم خصائص الودائع تحت الطلب:

- تستخدم لأغراض تجارية.
- السحب بواسطة الشيكات.
- أرصدها لا تستحق أي فائدة.
- تصدر لأصحاب هذه الحسابات كشوفات دورية أو حسب الطلب.

1-2- ودائع التوفير:

هي الأموال المودعة من قبل صغار المدخرين في المصارف لمدة زمنية لقاء الحصول على فائدة، وهي إما أن تكون قابلة للسحب وإما أن تكون كذلك بعد إشعار قصير، وتهدف هذه الودائع إلى جذب وتجميع المدخرات من صغار المدخرين (الذين يريدون كسب بعض الدخل من دون التعرض لمخاطر رأسمالية)² عن طريق إصدار دفاتر توفير للزبائن (سواء بالعملة المحلية أو الأجنبية) لاستخدامها في الإيداع والسحب واحتساب الفوائد المتراكمة دورياً.

ومن خصائص هذا الحساب:

- يستطيع كل فرد من أفراد المجتمع فتح حساب توفير لدى أحد المصارف، وبإمكانه الحصول على دفتر توفير.
- إذا أراد الزبون أن يسحب جزءاً من وديعته فإنه يجب أن يحضر شخصياً إلى البنك لإتمام العملية.

¹ Rose, Peter, Bank Management & Financial Services, North America, 2006, p 391.

² Yuseff, Remali, Wilson, Rodney, An Econometric Analysis of Conventional and Islamic Bank Deposits in Malaysia, international association for Islamic economics, 2005, vol 9 , p33.

- يحصل هذا النوع من الحسابات على فائدة تقيد لحساب الزبون، ويكون سعر الفائدة المعطى أقل من سعر الفائدة على الودائع الآجلة. حيث أشار القرار الذي يحمل الرقم 91 لعام 2018 أنه تمنح ودائع التوفير معدل الفائدة الممنوح من المصرف على الودائع لأجل الموظفة لمدة ستة أشهر وودائع توفير الأطفال معدل الفائدة الممنوح من المصرف على الودائع لأجل الموظفة لمدة تسعة أشهر. كما أشار إلى رفع سقف حسابات ودائع التوفير المستفيدة من الفائدة لتصل إلى خمسة ملايين ليرة سورية بدلاً من مليون ليرة سورية وإنهاء العمل بالتعليمات التي كانت تحظر فتح أكثر من حساب توفير واحد في كل المصارف التقليدية العاملة¹.

- إن القاعدة الجماهيرية لهذا النوع من الحسابات تعد قاعدة عريضة بالنسبة للأفراد (لا وجود للأشخاص المعنويين بالنسبة لهذا النوع)

1-3- الودائع الآجلة:

هي أوام مودعة من قبل الزبائن لمدة متفق عليها مقابل الحصول على فائدة، حيث أن هذه الودائع التي لا تسحب إلا بعد مضي أجل معين متفق عليه مسبقاً بين المصرف والمودع، ويزداد سعر الفائدة كلما زاد أجل الوديعة، وتعد الودائع الآجلة إضافة إلى حسابات الادخار والتوفير أحد المصادر الأساسية للأموال التي يقوم المصرف بتحويلها إلى أموال قابلة للإقراض أو التي يقوم المصرف بتحويلها إلى استخدامات تظهر في جانب الأصول.²

ويتضح أن هذا النوع من الودائع يمتاز بالمردود العالي مقابل التضحية بأي فرصة بديلة للتوظيف قد تتاح ضمن أجل الوديعة، وفي حال طلب المودع سحب وديعته قبل موعد الاستحقاق يحق للمصرف أن يختار بين عدم الدفع حسب الاتفاق، أو التساهل والدفع وعلى الأغلب تميل المصارف إلى البديل الثاني في الظروف العادية حتى لا تسيء إلى سمعتها وفي هذه الحالة قد تضع المودع أمام بديلين هما:

- إما أن يسحب الوديعة ويخسر الفوائد
- وإما أن يقترض من المصرف بضمان وديعته وبسعر فائدة أكبر من الفائدة التي يتقاضاها من المصرف على وديعته³

¹ قرار مجلس النقد والتسليف، رقم 91 ، 2018

² الأنصاري، أسامة عبد الخالق، إدارة البنوك التجارية والإسلامية، القاهرة، 2014م، ص 156

³ الصوفي، محمد، إدارة المصارف، دار الوفاء للنشر، الاسكندرية، 2007، ص 38

خصائص هذه الحسابات:

- تحصل على فائدة تختلف حسب مدة الإيداع ومقدار المبلغ المودع.
- يستطيع المصرف أن يستثمرها، نظراً لأن استحقاقاتها معروفة مسبقاً وبالتالي فهي تسهل الموازنة بين المطلوبات والموجودات وإدارتها بشكل جيد.
- لا يستطيع صاحب الحساب السحب إلا بشكل شخصي
- تشترط المصارف حداً أدنى لفتح هذه الودائع.

وهذا النوع يأتي في المرتبة الثانية من حيث حجمها كمصدر من مصادر حصول المصارف التجارية على الأموال.¹

1-4- شهادات الإيداع:

بدأت المصارف اعتباراً من سنة 1961 بإصدار شهادات الإيداع، وكانت الولايات المتحدة أول من أصدرها، وهذه الشهادات هي في الواقع ودائع لأجل يكتسب حاملها الفوائد حسب المدة المتفق عليها، وفي الوقت نفسه تتمتع بقابلية البيع. ويمكن تعريفها: بأنها وثيقة استثمار قابلة للتداول لكونها للحامل أو متضمنة شرط الإذن، يصدرها المصرف ويشهد فيها أن مبلغاً من المال قد أودع لديه لأجل محدد، يتعهد برده في موعد استحقاق هذا الأجل مع فوائد المتحققة عليه. طرق إصدار شهادات الإيداع:

- الاكتتاب: يعلن البنك المصدر للشهادات عن إصدارها ويدعو الجمهور للاكتتاب فيها خلال فترة تسبق موعد الإصدار وفي هذه الحالة تصدر شهادات الإيداع لأمر المكتتب بها ويتم تداولها بالتظهير
- تحت الطلب: إصدار الشهادة بناء على طلب الزبون نفسه ووفقاً لما يطلبه من محددات ضمن المساحة القانونية للإصدار إذ تصدر الشهادة بالمبلغ والمدة والفائدة التي تتفق عليها الجهة المصدرة مع عميلها وقد تصدر هذه الشهادة لحاملها ويتم تداولها بمجرد التسليم أو لأمر مشتريها بأن يتم تداولها بالتظهير طبقاً لأحكام القوانين السارية على الأوراق التجارية، مع ضمان السرية بالنظر إلى أن شهادات الإيداع التي تصدر لحاملها تمتاز بالسرية التامة إذ أن المشتري يعرف البائع الأخير فقط ولا يعرف المالكين السابقين أو أسعار الشراء أو تواريخ عمليات البيع السابقة.

1 كنعان، علي، حمرة، محمد، إدارة المصارف، جامعة دمشق، دمشق، 2016، ص28

مزايا شهادة الإيداع:

- الضمان: إذ أن شهادة الإيداع هي التزام مالي مباشر مع المصرف المصدر بالنسبة لكل من القيمة الاسمية والفائدة المستحقة عليها.
- السيولة: إن شهادات الإيداع قابلة للتداول بحرية، ويمكن بيعها قبل الاستحقاق في السوق الثانوية بسعر الفائدة.
- السرية: هذه الشهادات تمتاز بسريتها إذ إن المشتري يعرف البائع الأخير فقط.
- المرونة: يمكن إصدار شهادات الإيداع التي تستحق في التاريخ الذي يناسب كلاً من المصدر والمقرض.

2- تصنيف أنواع الودائع حسب الملكية:

- 2-1- ودائع القطاع الخاص: هي الودائع التي تعود ملكيتها لجهات خاصة أو للجمهور (قطاع خاص)، وهي تشكل ما يزيد عن 80% من حجم الودائع، وتشمل ودائع تحت الطلب وودائع لأجل.
- 2-2- ودائع القطاع العام: هي الودائع التي تعود ملكيتها إلى المؤسسات والشركات الحكومية (قطاع عام).
- 2-3- ودائع القطاع المشترك: هي الودائع المختلطة التي تعود ملكيتها إلى المؤسسات والشركات المشتركة (قطاع مشترك).

3- تصنيف أنواع الودائع حسب المصدر:¹

- 3-1- الودائع الأولية: وهي الودائع التي يتم إيداعها أول مرة من قبل الجمهور أو الشركات والمؤسسات سواء حكومية أم أهلية مختلطة في المصارف.
- 3-2- الودائع المشتقة: وهي الودائع التي يتم اشتقاقها من الوديعة بعد أن يتم منح جزء منها على شكل قروض أو استثمارات، وتتأثر عادة بالودائع الأولية ونسبة الاحتياطي التي يفرضها المركزي، وتتفرد المصارف التجارية عن غيرها بقدرتها على خلق الودائع لسببين:²
 - قدرتها على دفع قيمة الودائع عند الطلب بسبب ما تحتفظ به من سيولة.
 - استمرار الطلب على القروض من المصرف التجاري.

¹ حمد، ياسر، أثر إنشاء المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع على تطور الودائع، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية- غزة، فلسطين، 2015م، ص33

² جبر، هشام إدارة المصارف، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2006م، ص199

4- تصنيف الودائع حسب سلوكها:¹

3-1- الودائع المستقرة: وهي الودائع التي يكون رصيدها مستقرّاً نسبياً، وتغلب عليها الطبيعة الادخارية.

3-2- الودائع النشطة: وهي الودائع التي يكون رصيدها غير مستقر نسبياً لكثرة عمليات السحب والإيداع.

إن دراسة الودائع في المصرف وتحديد ما إذا كانت مستقرة أو نشطة أمر ضروري حتى يستطيع المصرف توظيف هذه الأموال في استثمارات وقروض وتسهيلات ائتمانية بشكل يتوافق مع آجال الودائع، أي إن الودائع النشطة يجب أن توظف في استثمارات قصيرة الأجل وذات سيولة عالية، بالمقابل فإن الودائع المستقرة يجب أن توظف في استثمارات طويلة الأجل.

¹ أبو سمرة، رانية خليل حسان، تطوير سياسة الودائع المصرفية في ظل نظرية إدارة الخصوم، جامعة غزة، 2007، ص 95

المبحث الثاني

سياسة جذب الودائع

أولاً: مفهوم وأنواع سياسة جذب الودائع:

كلما كانت السياسات المتعلقة بالودائع والنشاطات الأخرى التي يمارسها المصرف سليمة وصائبة ، دل ذلك على كفاءة الإدارة والمصارف التي تتمتع بسيولة في الأوقات العصيبة، وتكون سمعتها بين الجمهور جيدة ومصدر للثقة في هذا المصرف، وهو الحالة التي يستطيع اجتذاب الزبائن المرتقبين وزيادة ثقة وتعامل الزبائن الحاليين ، وكلما كانت نظم المصرف الداخلية قائمة على أساس علمي كلما تمتع المصرف بأعلى قدر من الثقة والسمعة الحسنة ، كذلك يفضل الزبائن التعامل مع المصارف التي تتسم بمتانة مركزها المالي حيث أن مقدرة المصرف على جذب الودائع تتحدد بمدى متانة مركزه المالي ومدى سيطرته على السوق ، ومعدل تركزه في سوق الودائع و الذي يمكن الاستدلال عليه بالتقارير المالية المنشورة، ومن المصرف المركزي وأية مؤسسات ذات علاقة وهو الأمر الذي يؤثر مباشرة على زيادة الودائع.¹

"تسعى المصارف جاهدة لزيادة ودائعها بشكل مستمر وذلك بهدف رفع امكانياتها المادية وزيادة حجم القروض والتسهيلات مما يحقق رسالة المصرف بزيادة الارباح وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية"² واستناداً لذلك يمكن تعريف جذب الودائع بأنه:

"مصطلح مصرفي يعني قدرة المصرف المادية والمعنوية في التأثير بقرارات المودعين الاقتصادية والنفسية لدفعهم إلى إيداع أموالهم في المصارف بدلا من الاحتفاظ بها في المنازل أو استثمارها في مجالات أخرى وذلك باستخدام الحوافز والإغراءات التي تحفزهم على الإيداع."³

¹ قحف، منذر، ضمان الودائع في المصارف الإسلامية في الأردن، بحث مقدم لمؤسسة ضمان الودائع في المملكة الأردنية الهاشمية، 2005.

² كنعان، علي، إدارة المصارف والسياسات المصرفية، دمشق، 2015م، ص165

³ كنعان، علي، مرجع سبق ذكره، ص166

عوامل جذب الودائع المصرفية:

1- عوامل تتعلق بالمصرف:

1-1- العوامل النفسية والاجتماعية:

تلعب العوامل الاجتماعية دوراً هاماً في الحياة المصرفية التي تؤثر وتتأثر بالحالة الاقتصادية السائدة في البلاد فمثلاً تلعب عادات الادخار دوراً هاماً في زيادة حجم الادخار أو زيادة حجم الاستهلاك فالشعب الأمريكي يميل إلى زيادة الاستهلاك أكثر من زيادة الادخار بينما الشعب الانكليزي والشعوب الأنكلوساكسونية تميل للادخار فكلما تطورت عادات الادخار كلما شجع ذلك على وجود مدخرات ومن ثم امكانية جذبها إلى المصارف.¹

كما توجد عوامل نفسية أخرى تؤثر في سلوك الأفراد تجاه الودائع وأهمها العوامل الدينية ودرجة تطور الوعي المصرفي المرتبطة بالوعي الاجتماعي ومعرفة الأفراد بأهمية المؤسسات المصرفية ودورها في الاقتصاد.

1-2- الحوافز المادية:

"عندما سمح المصرف المركزي للمصارف التحرك ضمن هامش سعر الفائدة فقد وضع سعر الفائدة بشكل تأشيري وترك للمصارف حرية الحركة ضمن هذا السعر".² وبالتالي هذا يعتبر من الحوافز المادية للزبائن الذي يدفعهم للإيداع بسعر الفائدة الأعلى بين المصارف، حيث أن هذا السعر يقوم المصرف بتحديدته بحسب توجهاته وسياسته في محفظة الودائع وما يقابلها من تسهيلات ائتمانية.

1-3- الحوافز المعنوية: كتقديم خدمات مجانية للزبائن وجوائز سحب يانصيب على الودائع بالإضافة إلى منح قروض للمودعين مقابل الودائع.

1-4- المقدرة المالية للمصرف: وذلك من حيث حجم المصرف ورأسماله وحقوق الملكية لديه. كما تعد الودائع عنصراً من عناصر تشجيع الإيداع، وبالتالي فإن توظيف هذه الودائع في قروض واستثمارات ناجعة وآمنة يزيد من الاقبال على الإيداع أيضاً.

¹ كنعان، علي، مرجع سبق ذكره، ص166

² كنعان، علي، مرجع سبق ذكره، ص167

1-5- الخدمات المظهرية للمصرف: وذلك من حيث المكونات المادية للمصرف التي تشمل جودة الأثاث ونظافة المصرف كما تشمل كفاية عدد الفروع المصرفية والصرافات الآلية وجودة هذه الصرافات الآلية وعدم خروجها عن الخدمة، خاصة في أوقات العطل الرسمية للمصرف. أما بالنسبة للمكونات البشرية للمصرف فتشمل وجود كادر موظفين مدرب ومؤهل للتعامل مع الزبائن باحترافية وإلمامه بكافة المعلومات والإجابة على كافة استفسارات الزبائن كما يشمل ذلك خدمة ما بعد البيع، من حيث متابعة احتياجات الزبائن بشكل متواصل، مما يخلق قيمة مضافة بالإضافة إلى تعزيز الميزة التنافسية مع البنوك الأخرى.

1-6- تاريخ المصرف:

والمقصود به سجل نشاط المصرف، وذلك منذ تاريخ تأسيس المصرف وحتى الآن، حيث يلعب التاريخ دوراً هاماً في إظهار الجوانب التالية:¹

1-6-1. إذا كان تاريخ المصرف يوضح للزبائن بأن المصرف قد اشتهر منذ نشأته بالخدمة السريعة، أو إنجاز كافة الخدمات دون مراجعات متكررة للزبائن، فإن اسم المصرف يرتبط بنوع ونمط الخدمة وسرعتها.

1-6-2. إذا كان تاريخ المصرف خالي من الأزمات أو التعثر، فيقول الزبون أن مصرفي لم يعاني حتى الآن من أزمة ولم يتوقف يوماً عن أداء المستحقات والودائع، فهو مصرف متّزن مستقر يحافظ على أموال مودعيه.

1-6-3. الحفاظ على الودائع وتوظيفها بالطرق الآمنة بهدف تحقيق الأرباح من جهة والحفاظ عليها من جهة ثانية، لأن الاستثمار المتهور للأموال سوف يؤدي للتعثر وسوف يخسر المصرف ويخسر المودعون عند توقف المصرف عن دفع الأموال للمودعين.

1-7- المنافسة المصرفية:

وتعني قيام المصرف بتقديم مزايا وحوافز تختلف عن المصرف الآخر وذلك للحصول على أكبر حصة من السوق المصرفي الأمر الذي يجذب الزبائن ويزيد من أعدادهم، ويتجسد هذا التنافس من خلال عدة أدوات كتحسين جودة المنتجات وتخفيض التكاليف واستعمال التكنولوجيا العالية وحسن المعاملة.

¹ كنعان، علي، مرجع سبق ذكره، ص170

2- العوامل الاقتصادية:

2-1- مستوى النشاط الاقتصادي:

هناك علاقة قوية بين حجم الودائع المصرفية وأوجه الدورة الاقتصادية، فيزيد حجم الودائع خلال فترات الرواج وفي هذه الفترة تتزايد حدة المنافسة بين المصارف وبما يكفل تسرب الودائع من مصرف إلى آخر، ويحدث العكس في حالات الركود.

2-2- السياسات الاقتصادية العامة ودورها في حجم الودائع:

السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الدولة تحقيقاً لأهدافها، لها آثار هامة على حجم الودائع بالمصارف التجارية:

- السياسات المالية: كلما زاد الإنفاق العام، كلما زاد حجم الودائع المصرفية.
- السياسة الضريبية: بصفة عامة نجد أنه كلما زادت الضرائب كلما تراجع نمو الودائع.
- سياسة القروض العامة: كلما زادت الدولة من حجم قروضها الداخلية وزادت من إصداراتها العامة لأذون وسندات الخزانة كلما كان ذلك دافعاً إلى الحد من المدخرات الموجهة للإيداع في المصارف.
- السياسات النقدية والائتمانية: وتتضمن ما يلي:
 - سياسة الإصدار النقدي: كلما زاد هذا الإصدار زاد عرض النقود ومن ثم تزيد الودائع بالمصارف.
 - سياسة أسعار الفائدة: كلما زاد سعر الفائدة المدينة كلما زاد حجم الودائع الكلية.

2-3- مستوى الاستقرار السياسي والاقتصادي والتشريعي في المجتمع.

فالاستقرار السياسي والاقتصادي والتشريعي يؤدي بالتبعية إلى زيادة الثقة في الجهاز المصرفي وزيادة الإقبال والتعامل مع المصارف، فهي تحتاج إلى بيئة مستقرة للنمو والازدهار.

2-4- مدى انتشار الثقافة المصرفية والوعي الادخاري.

حيث تدل الإحصائيات والبيانات أن الاهتمام بالأنظمة المصرفية، والتعامل معها يكون واسع النطاق في البلدان والمجتمعات المتقدمة أكثر منها في البلدان النامية، فالمجتمعات التي تكون فيها الثقافة المصرفية أو العادة المصرفية شائعة، تميل أنظمتها المصرفية إلى النمو والازدهار، نتيجة لارتفاع مستويات المعيشة والتعليم وزيادة مقدرة أجهزة النقل والاتصال وارتفاع مستوى الخدمة المصرفية.

استراتيجيات جذب الودائع:

لأن الودائع تعد قوام حياة المصارف، لذلك تسعى الأخيرة وباستمرار إلى تنمية ودائعها، وفي سعيها لذلك تقوم بتشجيع المودعين من خلال استراتيجيتين:

2-5- استراتيجية المنافسة السعرية:

تتمثل هذه الاستراتيجية بدفع أسعار فائدة أعلى للمودعين ، وعلى الرغم من أهمية هذه الاستراتيجية ليس في النشاط المصرفي فحسب بل في معظم مجالات النشاط المصرفي، فإن القوانين والتشريعات تعطي البنك المركزي وحده الحق في تحديد أسعار الفائدة التي تدفع على ودائع التوفير أو الودائع الآجلة فقط. وفي بعض الدول تمنح المصارف هوامش تمكنها من دفع أسعار فائدة تشجيعية أو تمييزية لاستقطاب الودائع.

2-6- استراتيجية المنافسة غير السعرية:

تتمثل هذه الاستراتيجية بتقديم خدمات جيد وبأسعار تنافسية، أي إنها لا تقوم على دفع فوائد على الودائع ، وإنما تستند إلى مستوى جودة الخدمات المصرفية المقدمة للزبون¹ والتباين موجود بين المصارف في مستوى جودة الخدمات المقدمة للزبون ونوعها وتكاليف تقديمها يزيد من احتمالات نجاح هذه الاستراتيجية، لذلك على إدارة المصارف العمل وبشكل دائم على دراسة ومعرفة الاحتياجات والتطلعات الحقيقية للعملاء على نحو لا تتناسب فقط مع السوق الحالية فحسب، بل مع السوق المحتملة المستقبلية.²

كما تقوم إدارة المركز النقدي وإدارة الودائع بالعديد من الإجراءات التنافسية بغرض جذب الودائع وأهمها:³

- 1- إجراء جولات اعلانية تلفزيونية وفي الصحف والاذاعات والاعلانات الطرقية وغيرها عن قدرة المصرف لاستقبال الودائع وتقديم مزايا وحوافز وإغراءات للمودعين.
- 2- الاعلان عن حجم الحوافز والمزايا لكي يتعرف المودع عليها ويرحل حساباته من مصارف أخرى إلى هذا المصرف أو تجذبه الإغراءات فيفتح حساباً جديداً من أمواله التجارية أو الادخارية.

¹ محمد شفيق، أحمد عبد المنعم، مدخل في إدارة البنوك، جامعة بنها، مصر، 2008 ص 80

² Machona, Vinicent, Kaseke, Nyasha, Deposit-attracting strategies in the financial sector, University of Zimbabwe, 2013, vol 9, p37

³ كنعان، علي، مرجع سبق ذكره، ص200

3- الإعلان عن تقديم خدمات مجانية للمودعين مقابل فتح حسابات ادخار أو حسابات جارية أو غيرها.

4- إجراء سحب يانصيب على أرقام الودائع الأمر الذي يجذب صغار المدخرين والمدخرين عموماً للاشتراك بهذا اليانصيب فتزداد حسابات التوفير.

وتجد الباحثة أن أهم مصادر الودائع يمكن جذبها للمصارف السورية هو ودائع السوريين في دول الجوار، حيث أنه وحسب تقديرات بنك التسويات الدولية في بازل حول حجم الأموال السورية الودعة في المصارف اللبنانية التي قد تصل لمبلغ 45 مليار دولار، حيث تبلغ معدلات الفائدة المدفوعة على الودائع لأجل وودائع الادخار بالدولار في المصارف اللبنانية ما يقارب 4.67%. كما تقدر حجم الأموال السورية في الأردن بنحو 14 مليار دولار، حيث تبلغ معدلات الفائدة على الودائع بالدولار في المصارف الأردنية فهي تتراوح بين 1.85 إلى 2.49 % بحسب آجل الوديعة. أما في مصر فتقدر حجم الأموال السورية هناك بنحو 2 مليار دولار. كما تقدر الأموال السورية في تركيا بما يفوق 350 مليون دولار، حيث تتراوح معدلات الفائدة ما بين 2.31% إلى 3.28%. وبالتالي فإن رفع معدل الفائدة في سورية على ودائع الدولار بشكل تنافسي مع معدلات الفائدة على الدولار لدى دول الجوار وبحسب حاجة كل القطاع المصرفي للسيولة وبناءً لتقديرات السلطة النقدية لكمية الإيداعات وحاجة الاقتصاد الوطني وتطور المؤشرات الاقتصادية، كل ذلك يمكن أن يساهم في جذب الودائع داخل وخارج سورية.

ثانياً: تطور معدلات الفائدة على الودائع المصرفية في سورية:

لا شك بأن سعر الفائدة بمنزلة الجهاز العصبي للمصارف التجارية لما له من تأثير كبير على إيراداتها ومصاريفها، وذلك من خلال أسعار الفائدة المدفوعة والدائنة المقبوضة، من ثم فالمصرف التقليدي يتأثر بربه بشكل أساسي من خلال هذا الفارق بين الفوائد المدفوعة والدائنة، ومن هنا تأتي الأهمية الكبرى لأداة سعر الفائدة من خلال تأثيرها في ربحية المصارف من جهة ودورها في رفع أو تخفيض تكاليف الاقتراض للمتعاملين من جهة أخرى وتأثيرها على النشاط الاقتصادي برمته، ويتم تحديد أسعار الفوائد انطلاقاً من الرؤية الاقتصادية والنقدية لمجلس النقد والتسليف في سورية والتي تعدل حسب مقتضيات كل مرحلة.

بقيت أسعار الفائدة في سورية ثابتة لفترة طويلة خلال الفترة (1981-2004م)، حيث اعتبر الحفاظ على أسعار فائدة ثابتة ومنخفضة عاملاً مهماً يساهم في تشجيع الإنتاج المحلي، عن طريق عدم رفع كلفة الاقتراض وبالتالي الحفاظ على المستوى العام للأسعار حتى لا يتأثر مستوى المعيشة، خاصة لذوي الدخل المحدود .

بتاريخ 2001/03/29 صدر القانون رقم 28 الخاص بالمصارف، حيث أقر هذا القانون تأسيس مصارف خاصة في سورية

وفي ضوء الخطة الخمسية العاشرة وضمن إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي في سورية، بدأت السياسة النقدية تأخذ ملامح واضحة في تحديد الأهداف الأولية بالاتساق مع متغيرات الاقتصاد الكلي والأدوات الملائمة لتحقيق هذه الأهداف. حيث تم إجراء تعديلات متتالية على أسعار الفائدة وبشكل تدريجي بهدف تصحيح هيكليتها بعد أن بقيت ثابتة لأعوام متتالية، حيث لم تكن هناك سياسة أسعار فائدة مطبقة على الليرة السورية من قبل مصرف سورية المركزي.

وتعدّ قرارات مجلس النقد والتسليف المتعلقة بأسعار الفائدة أحد المحددات الرئيسية للسياسة النقدية، حيث يتمثل الهدف الرئيسي لهذه القرارات في دعم قيمة الليرة السورية وتشجيع الادخار والاستثمار. فعلى صعيد القطاع المصرفي، فإن الهدف الرئيس لقرارات أسعار الفائدة تتمثل في إعادة هيكلة ودائع الليرة السورية باتجاه الودائع طويلة الأجل نسبياً تتناسب مع العائد عليها، فقد كانت الودائع لأجل بالليرة السورية المودعة من القطاع الخاص تشكل ما نسبته (4%) فقط في عام 2004 من إجمالي ودائع القطاع الخاص بالليرة السورية مقابل (96%) حسابات جارية {منها (77%) ودائع توفير، و(19%) ودائع تحت الطلب}.

لقد صدرت معظم القرارات المتعلقة بسعر الفائدة في عام 2005 وهي القرارات ذوات الأرقام: (119)، (160)، (172)، (174). أما الهدف الرئيس لقرارات أسعار الفائدة فهو على صعيد الاقتصاد الكلي يتمثل بدعم الطلب على الليرة السورية مقابل الطلب على العملات الأجنبية، من خلال الحفاظ على معدل فائدة أعلى على ودائع الليرة السورية كأحد محددات الطلب عليها.

أما بالنسبة لقرارات مجلس النقد والتسليف في الأعوام 2010، 2009، 2008، وهي القرارات رقم (393) بتاريخ 2008/5/5، والقرار رقم (462) بتاريخ 2009/1/31، والقرار رقم (698) بتاريخ 2010/8/24، والقرار رقم (728) بتاريخ 2010/12/28 والتي تعد استكمالاً للقرارات السابقة، فقد خفضت تدريجياً أسعار الفائدة على ودائع الليرة السورية بهدف خفض كلفة الإقراض وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، مع الحفاظ على معدلات تشجيعية للدخار الوطني. وقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (5937) بتاريخ 2011/5/2 بهدف رفع أسعار الفائدة على ودائع الليرة السورية وتحديد الفائدة على ودائع العملات الأجنبية بهدف دعم قيمة الليرة السورية في ظل الأحداث الأخيرة في سورية.

وفيما يلي جدولاً بالقرارات المتعلقة بأسعار الفائدة على الودائع بالليرة السورية:

جدول رقم (1) قرارات أسعار الفائدة على الودائع بالليرة السورية

الرقم	تاريخ القرار	رقم القرار	مضمون القرار
1	2010/08/24	698 / م ن / ب 4	تخفيض معدلات الفائدة على الودائع لأجل والتوفير وشهادات الاستثمار
2	2010/12/28	728 / م ن / ب 4	تخفيض معدلات الفائدة على الودائع لأجل والتوفير
3	2011/02/08	747 / م ن / ب 4	رفع معدل الفائدة على الودائع لأجل والتوفير وشهادات الاستثمار
4	2011/05/02	5937	تحديد معدل الفائدة على شهادات الإيداع بالليرة السورية
5	2011/12/01	793 / م ن / ب 4	زيادة معدل الفائدة على شهادات الاستثمار
6	2011/12/14	795 / م ن / ب 4	زيادة معدل الفائدة على الودائع لأجل والتوفير وشهادات الاستثمار
7	2012/02/15	818 / م ن / ب 4	زيادة معدل الفائدة على شهادات الاستثمار،

وتخفيض الحد الأدنى للفائدة المطبقة على الودائع لأجل			
رفع سقف معدل الفائدة للآجال فوق السنة	1266 / م ن / ب 4	2015/05/31	8
تخفيض معدلات الفائدة على الودائع لأجل والتوفير.	91 / م ن / ب 4	2018/07/05	9

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على قرارات مجلس النقد والتسليف

1- القرار رقم 698 الصادر بتاريخ 2010/8/24 واستمر تطبيقه من 2010/8/24 حتى 2010/12/27، ونص على تحديد أسعار الفائدة الدائنة سنوياً كما يلي:

- الحسابات الجارية: $1\% \pm 1\%$.
 - الودائع لأجل: $5.5\% - 7.5\%$ حسب الآجال، مع إعطاء هامش حركة $\pm 2\%$ شريطة ألا يقل الفرق بين أدنى معدل يدفعه المصرف على هذه الودائع وأعلى معدل عن 3% .
 - ودائع التوفير: 5.5% مع إعطاء هامش حركة $\pm 2\%$ ، شريطة ألا تزيد وديعة التوفير عن مليون ليرة سورية للمودع الواحد.
 - ويعامل الفائض عن المليون ليرة في رصيد وديعة التوفير معاملة الحساب الجاري من حيث العائد.
 - شهادات الاستثمار: 5.5% .
- هدف هذا القرار إلى تخفيض كلفة مصادر التمويل والذي بدوره يساهم في تخفيض معدلات الفائدة على التسهيلات الائتمانية، إلا أنه رفع هامش الحركة بشكل كبير بين الفوائد بين النقطتين والثلاث نقاط على الرغم من أنه لا يوجد مصرف مركزي بالعالم وضع هذا الهامش. وقد استجابت المصارف من خلال تخفيض الفائدة على مصادر التمويل الآجلة، رافق ذلك انخفاض طفيف على أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية، ويعزى انخفاض فعالية الاستجابة لدى المصارف إلى وجود فائض سيولة حال دون تخفيض العائد على الأموال الموظفة لديها وتقليص هامش الربح لديها.

2- قرار مجلس النقد والتسليف رقم 728 / م ن / ب 4 الصادر بتاريخ 2010/12/28:

مادة 1 - تحدد أسعار الفائدة الدائنة التي تدفعها المصارف العاملة على الودائع والحسابات الجارية الدائنة وحسابات شهادات الاستثمار كما يلي:

أ- 1% سنوياً على الحسابات الجارية الدائنة مع إعطاء هامش حركة $\pm 1\%$.
ب- 5%-7% سنوياً حسب الآجال على الودائع لأجل وشهادات الإيداع مع إعطاء هامش حركة $\pm 2\%$ حول هذه المعدلات شريطة أن لا يقل الفرق بين أقل معدل على أدنى أجل وأعلى معدل على أطول أجل يحدده المصرف على هذه الودائع عن 3%.

ت- 5% سنوياً على ودائع التوفير مع إعطاء هامش حركة $\pm 1\%$ ، شريطة ألا تزيد وديعة التوفير عن مليون ليرة سورية للمودع الواحد، ويعامل الفائض عن المليون ليرة سورية في رصيد وديعة التوفير معاملة الحسابات الجارية الدائنة جهة أسعار الفائدة واجبة التطبيق.

ث- 5% سنوياً على شهادات الاستثمار.

مادة 2:

أ- يطبق على ودائع توفير الأطفال سعر الفائدة الذي يطبقه المصرف على الودائع لأجل الموظفة لديه لمدة سنة، شريطة ألا يزيد عمر صاحب الحساب عن 18 سنة، وأن لا يزيد مبلغ الوديعة عن مليون ليرة سورية، وأن يتم تجميد المبالغ المودعة في هذا النوع من الحسابات لمدة ستة أشهر على الأقل قبل التمكن من سحبها.
ب- مع مراعاة ما ورد في الفقرة أ من هذه المادة، تحتسب الفوائد على ودائع التوفير بما فيها ودائع توفير الأطفال بشكل شهري على أقل رصيد للحساب خلال الشهر وتضاف الفائدة على الحساب كل ستة أشهر.

3- قرار مجلس النقد والتسليف رقم 747/ م ن / ب 4 لعام 2011/2/8 والذي جاء فيه ما يلي:

مادة 1 - تحدد أسعار الفائدة الدائنة التي تدفعها المصارف العاملة على الودائع والحسابات الجارية الدائنة وحسابات شهادات الاستثمار بالليرة السورية كما يلي:

أ- 1% سنوياً على الحسابات الجارية الدائنة مع إعطاء هامش حركة $\pm 1\%$.
ب- 7%-9% سنوياً حسب الآجال على الودائع لأجل مع إعطاء هامش حركة $\pm 2\%$ شريطة ألا يقل الفرق بين أقل معدل على أدنى أجل وأعلى معدل على أطول أجل يحدده المصرف على هذه الودائع عن 2%.

ت- 7% سنوياً على ودائع التوفير مع إعطاء هامش حركة $\pm 1\%$ شريطة ألا تزيد وديعة

التوفير عن مليون ليرة سورية للمودع الواحد، ويعامل الفائض عن المليون ليرة سورية في رصيد وديعة التوفير معاملة الحسابات الجارية جهة أسعار الفائدة واجبة التطبيق.
ث- ٧ % سنوياً على شهادات الاستثمار.

4- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (5937) والصادر بتاريخ 2011/5/2 والذي ينص على تحديد أسعار الفائدة على ودائع الليرة السورية سنوياً كما يلي:

- الحسابات الجارية: $1\% \pm 1\%$.
- الودائع لأجل: [$7\% - 9\%$] حسب الآجال، مع إعطاء هامش حركة $1\% \pm 1\%$ شريطة ألا يقل الفرق بين أدنى معدل يدفعه المصرف على هذه الودائع وأعلى معدل عن 2% .
- ودائع التوفير: 7% مع إعطاء هامش حركة $0.5\% \pm 0.5\%$ ، شريطة ألا تزيد وديعة التوفير عن مليوني ليرة سورية للمودع الواحد.
ويعامل الفائض عن المليون ليرة في رصيد وديعة التوفير معاملة الحساب الجاري من حيث العائد.
- شهادات الاستثمار: 7% .
- شهادات الإيداع بالليرة السورية:
لمدة سنة: 10% .
لمدة 2 سنة: 10.5% .
لمدة 3 سنة: 11% .

جاء هذا القرار بهدف دعم الطلب على الليرة السورية وتعزيز إيداعات الليرة لدى المصارف.

5- قرار مجلس النقد والتسليف رقم 793 / م ن / ب 4 بتاريخ 2011/12/1 :
يعدل البند - د - من المادة رقم (1) من قرار مجلس النقد والتسليف رقم (747/ من ب/4 (تاريخ 2011/7/81 بحيث يصبح معدل الفائدة على شهادات الاستثمار 8% سنوياً.

6- قرار مجلس النقد والتسليف رقم 795 / م ن / ب 4 بتاريخ 2011/12/14:
تحدد أسعار الفائدة الدائنة التي تدفعها المصارف العاملة على الودائع والحسابات الجارية الدائنة وحسابات شهادات الاستثمار بالليرة السورية كما يلي:
- 1% سنوياً على الحسابات الجارية الدائنة.
- $9\% - 11\%$ سنوياً على الودائع لأجل.

- 9% سنوياً على ودائع التوفير، شريطة ألا تزيد وديعة التوفير عن مليون ليرة سورية للمودع الواحد، ويعامل الفائض عن المليون ليرة سورية في رصيد وديعة التوفير معاملة الحسابات الجارية جهة أسعار الفائدة واجبة التطبيق.
- 8% سنوياً على شهادات الاستثمار.

جاء هذا القرار بالتوازي مع بداية الأزمة السورية وهجرة رؤوس الأموال للخارج وما حصل من انخفاض في قيمة الليرة السورية، حيث سعى هذا القرار إلى التخفيف من حدة نزيف رؤوس الأموال السورية خارج البلاد عبر رفع معدل الفائدة على الودائع الآجلة وودائع التوفير. ولكن هذا لم يمنع من انخفاض قيمة الودائع بالليرة السورية عام 2012 مقارنة بعام 2011، حيث بلغت قيمة ودائع الزبائن لدى المصارف الخاصة التقليدية 327,399,148,533 ليرة سورية عام 2011 و 310,428,219,751 ليرة سورية عام 2012.

7- قرار مجلس النقد والتسليف رقم 818 / م ن / ب 1 بتاريخ 2012/02/15:

تحدد أسعار الفائدة الدائنة التي تدفعها المصارف العاملة على الودائع والحسابات الجارية الدائنة وحسابات شهادات الاستثمار بالليرة السورية كما يلي:

- 0%-1% سنوياً على الحسابات الجارية الدائنة .
- تحدد معدلات الفائدة على الودائع لأجل وفق ما يلي:

الأجل	معدل الفائدة
1-3 أشهر	7%
4-6 أشهر	8%
10 أشهر-سنة	10%
أكثر من سنة	10%-11%

- 9% سنوياً على ودائع التوفير شريطة ألا تزيد وديعة التوفير عن مليون ليرة سورية للمودع الواحد، ويعامل الفائض عن المليون ليرة سورية في رصيد وديعة التوفير معاملة الحسابات الجارية جهة أسعار الفائدة واجبة التطبيق.
- 10% سنوياً على شهادات الاستثمار.

يعد هذا القرار استمراراً للسياسة النقدية المتبعة في القرار السابق رقم 795 لعام 2011، حيث هدف إلى تشجيع الادخار وجذب الودائع للمصارف، حيث تم العمل بهذا القرار من عام 2012 لغاية عام 2014، وبالفعل فقد ازدادت قيمة

الودائع المصرفية، حيث بلغت قيمة ودائع زبائن المصارف الخاصة التقليدية قيمة 310,428,219,751 ليرة سورية و قيمة 456760867,669 ليرة سورية.

8- قرار مجلس النقد والتسليف رقم 1266 / م ن / ب 1 تاريخ 2015/5/31:
تحدد معدلات الفائدة على الودائع لأجل وفق ما يلي:

الأجل	معدل الفائدة
1-3 أشهر	7%
4-6 أشهر	8%
7-9 أشهر	9%
10 أشهر - سنة	10%
أكثر من سنة	10-20%

يعتبر هذا القرار تعديلاً لقرار مجلس النقد والتسليف رقم 818 / م ن / ب 1 بتاريخ 2012/02/15 حيث تم رفع سقف معدل الفائدة للأجل فوق السنة من 11% إلى 20% مما يعطي المصارف مرونة كافية في تحديد سعر الفائدة المناسب لها حسب متطلبات السيولة لديها وهذا ما يزيد من فرص المنافسة بين المصارف.

9- صدر قرار مجلس النقد والتسليف رقم 91 / م ن بتاريخ 2018/07/05 المتضمن اعتماد سعر فائدة مرجعي يعتبر الحد الأدنى لمعدلات الفائدة التي تدفعها المصارف العاملة على الودائع بالليرة السورية وفق الآتي: 7% للودائع لأجل شهر، و 10% على شهادات الاستثمار، وتُمنح ودائع التوفير معدل الفائدة الممنوح من قبل المصرف على الودائع لأجل الموظفة لمدة ستة أشهر، وودائع توفير الأطفال معدل الفائدة الممنوح من قبل المصرف على الودائع لأجل الموظفة لمدة تسعة أشهر، مع رفع سقف حسابات ودائع التوفير المستفيدة من الفائدة لتصل إلى خمسة ملايين ليرة سورية بدلاً من مليون ليرة سورية وإنهاء العمل بالتعليمات التي كانت تحظر فتح أكثر من حساب توفير واحد في كافة المصارف التقليدية العاملة.

هدف هذا القرار إلى تأمين المعطيات اللازمة لتمكين المصارف العاملة من تلبية احتياجات التمويل بتكاليف أقل للقطاعات الاقتصادية المختلفة وفق أولويات التمويل

المطلوبة وذلك في إطار جهود الحكومة للانطلاق بعملية اعادة الاعمار وبناء الاقتصاد الوطني، بما يمكن المؤسسات المالية من إدارة سيولتها بفعالية وكفاءة ويكفل تلبية احتياجاتها التشغيلية وتوفير الاحتياجات التمويلية المتنامية لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، حيث أتاح هذا القرار للمصارف التقليدية العاملة المرونة اللازمة في تسعير خدماتها ومنتجاتها ويساعدها على زيادة الفئات المستهدفة بالإقراض والتمويل من خلال تخفيض تكاليف الإقراض الأمر الذي سيشجع المنافسة وزيادة حركة الاقتراض وتنشيط الاقتصاد.

وخلصة ما سبق نجد أنه بين العامين 2008 – 2010 عمل مجلس النقد والتسليف في سورية على خفض تدريجي ومدرّوس لأسعار الفائدة على ودائع الليرة السورية بهدف خفض كلفة الإقراض وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي.

ومع بداية الأزمة في سورية عام 2011 قام مجلس النقد والتسليف برفع أسعار الفائدة على ودائع الليرة السورية بهدف دعم قيمة الليرة السورية، وفي العام 2012 سمح مجلس النقد والتسليف لمجالس إدارات المصارف العامة بتحريك سعر الفائدة على الودائع طويلة الأجل بالليرة السورية ما بين 10 – 20%.

وفيما يلي جدولاً بالقرارات المتعلقة بأسعار الفائدة على الودائع بالعملات الأجنبية

جدول رقم (2) قرارات أسعار الفائدة على الودائع بالعملات الأجنبية:

تاريخ القرار	رقم القرار	مضمون القرار
2011/2/28	747 / م ن / ب4	تخفيض معدل فائدة الودائع لأجل
2011/5/2	5937	زيادة معدل فائدة ودائع الدولار الأمريكي
2014/7/20	1148 / م ن / ب4	تخفيض معدل فائدة الودائع لأجل
2016/9/18	1435 / م ن / ب4	توحيد هامش معدل الفائدة التي تدفها المصارف بين الدولار واليورو
2019/2/17	7 / م ن / ب4	زيادة معدل فائدة الودائع لأجل

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على قرارات مجلس النقد والتسليف ومجلس الوزراء

1- قرار مجلس النقد والتسليف رقم 747/ م ن / ب 4 لعام 2011/2/8

مادة ٢ -تحدد أسعار الفائدة الدائنة التي تدفعها المصارف المسموح لها قبول الودائع بالعملات الأجنبية على الودائع لأجل بالدولار الأمريكي بين ($libor - 1\% + libor$) $2\% +$ سنوياً حسب الآجال على الودائع لأجل شريطة أن لا يقل الفرق بين أقل معدل على أدنى أجل وأعلى معدل على أطول أجل يحدده المصرف على هذه الودائع عن 1% .

مادة ٣ - تحدد أسعار الفائدة الدائنة التي تدفعها المصارف المسموح لها قبول ودائع بالعملة الأجنبية على الودائع لأجل باليورو بين ($libor - 1\% + libor + 2\%$) سنوياً حسب الآجال على الودائع لأجل شريطة أن لا يقل الفرق بين أقل معدل على أدنى أجل وأعلى معدل على أطول أجل يحدده المصرف على هذه الودائع عن 1% .

هدف هذا القرار إلى تخفيض أسعار الفائدة الدائنة التي تدفعها المصارف على الودائع لأجل بالدولار الأمريكي واليورو بمقدار نقطة مئوية واحدة، وذلك بما يتلاءم مع أسعار الفائدة السائدة في الأسواق العالمية، مع الإبقاء على هامش مغر مقارنة مع الأسعار السائدة في الخارج خاصة في البلدان المجاورة بهدف تحفيز المواطنين الذين يرغبون بالاحتفاظ بمدخراتهم بالعملة الأجنبية لدى القطاع المصرفي السوري بدلاً من تحويلها إلى الخارج.

2- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (5937) والصادر بتاريخ 2011/5/2

تحدد أسعار الفائدة على الودائع لأجل بالدولار الأمريكي سنوياً كما يلي:
($liborweek + 2\% - liboryear + 3\%$) (الليبور على الدولار)، حسب الآجال، شريطة ألا يقل الفرق بين أقل معدل على أدنى أجل وأعلى معدل على أطول أجل يحدده المصرف على هذه الودائع عن 1% .

تحدد أسعار الفائدة على الودائع لأجل باليورو سنوياً كما يلي:
($liborweek + 1\% - liboryear + 2\%$) (الليبور على اليورو)، حسب الآجال، شريطة ألا يقل الفرق بين أقل معدل على أدنى أجل وأعلى معدل على أطول أجل يحدده المصرف على هذه الودائع عن 2% .

جاء تحديد أسعار الفائدة على الودائع لأجل بالدولار واليورو ضمن مجال مرتبط بالليبور على الدولار واليورو ضمن استحقاق (أسبوع-سنة) ضمن إطار دعم الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية وتخفيف من عمليات المضاربة، مع الحفاظ على إمكانية الادخار بالعملات الأجنبية لدى المصارف السورية.

3- قرار مجلس النقد والتسليف رقم 1148/م ن / ب 4 تاريخ 2014/7/20:

- تحدد أسعار الفائدة الدائنة التي تدفعها المصارف المسموح لها قبول الودائع بالعملات الأجنبية على الودائع لأجل بالدولار الأمريكي بين (Libor - Libor +2%) سنوياً حسب الآجال على الودائع لأجل شريطة أن لا يقل الفرق بين أقل معدل على أدنى أجل وأعلى معدل على أطول أجل يحدده المصرف على هذه الودائع عن 1%.
- تحدد أسعار الفائدة الدائنة التي تدفعها المصارف المسموح لها قبول ودائع بالعملة الأجنبية على الودائع لأجل باليورو بين (0 + Libor - 1%) سنوياً حسب الآجال على الودائع لأجل شريطة أن لا يقل الفرق بين أقل معدل على أدنى أجل وأعلى معدل على أطول أجل يحدده المصرف على هذه الودائع عن 0.5%.
- تلتزم المصارف المسموح لها قبول الودائع بالعملات الأجنبية بتحديد أسعار الفائدة الدائنة التي تدفعها على الودائع لأجل بالعملات الأجنبية الأخرى غير المذكورة أعلاه مع مراعاة المعدلات السائدة في الأسواق العالمية والمجاورة لكل عملة ومراعاة تفاوت معدلات الفائدة مع تفاوت آجال الربط.
- يجوز للمصارف المسموح لها التعامل بالقطع الأجنبي عدم منح أي فائدة على الإيداعات بالحساب الجاري بالعملات الأجنبية.
- تلتزم المصارف بأن تحدد دورياً وأن تعلن في مكان بارز في جميع فروعها معلومات وافية حول أسعار الفوائد والعمولات والرسوم المطبقة لديها والمتعلقة بالإيداع وذلك حسب آجالها وأنواعها وشروط وأسلوب احتسابها، ووفق الحدود الدنيا والقصى المحددة ضمن بنود هذا القرار، كما تلتزم بإعلام مصرف سورية المركزي دورياً عن أسعار الفوائد وفق الدورية والنماذج والآلية المحددة بهذا الخصوص.
- عندما اشتدت الحاجة إلى القطع الأجنبي قام مصرف سورية المركزي بتخفيض الفائدة على القطع الأجنبي إلى (Libor+1% - Libor+0%) هذا الأمر دفع السوريون إلى تهريب أموالهم بالقطع الأجنبي إلى مصارف لبنان ومصر والأردن وتركيا.

4- قرار مجلس النقد والتسليف رقم 1435/ م ن / ب 4 الصادر بتاريخ

2016/9/18

نص هذا القرار على تحديد أسعار الفائدة التي تدفعها المصارف المسموح لها قبول الودائع بالعملات الأجنبية على الودائع بالدولار الأمريكي أو باليورو بين (Libor - Libor+1%) سنوياً حسب الآجال على الودائع لأجل شريطة ألا

يقل الفرق بين أقل معدل على أدنى أجل وأعلى معدل على أطول أجل يحدده المصرف على هذه الودائع عن 0.5%. كما تلتزم هذه المصارف بتحديد أسعار الفائدة الدائنة التي تدفعها على الودائع لأجل بالعملات الأجنبية الأخرى مع مراعاة المعدلات السائدة في الأسواق العالمية والمجاورة لكل عملة ومراعاة تفاوت معدلات الفائدة مع تفاوت آجال الربط. كما يجوز لهذه المصارف عدم منح أي فائدة على الإيداعات بالحساب الجاري بالعملات الأجنبية. هدف هذا القرار إلى توحيد هامش معدل الفائدة التي تدفعها المصارف بين الدولار واليورو وتخفيض هامش الفائدة المسموح به على ودائع الدولار واليورو، كما تم تخفيض الحد الأعلى لفائدة الدولار. كما تم رفع الحد الأدنى لفوائد اليورو. وكانت نتيجة هذا القرار انخفاض قيمة ودائع الدولار الأمريكي.

5- قرار مجلس النقد والتسليف رقم 7/ م ن /ب4 الصادر بتاريخ 2019/2/17:

نص هذا القرار على تحديد أسعار الفائدة التي تدفعها المصارف المسموح لها قبول الودائع بالعملات الأجنبية على الودائع بالدولار الأمريكي أو باليورو بين ($Libor+2\% - Libor+1\%$) سنوياً حسب الآجال على الودائع لأجل شريطة ألا يقل الفرق بين أقل معدل على أدنى أجل وأعلى معدل على أطول أجل يحدده المصرف على هذه الودائع عن 1%.

هدف هذا القرار إلى جذب المزيد من ودائع القطع الأجنبي وتشجيع الزبائن على إيداعها لدى المصارف عبر زيادة معدل الفائدة على ودائع العملات الأجنبية. لكن ما حصل على الصعيد العملي أن معظم المصارف قد أحجمت عن قبول الودائع بالعملات الأجنبية، كما قامت بالطب من عدد كبير من زبائنها بإيقاف تجديد ودائعهم بالقطع الأجنبي، وذلك بسبب ارتفاع تكلفة التمويل لدى المصارف.

ثالثاً: تطور الودائع في المصارف الخاصة التقليدية في سورية:

ساهمت المصارف الخاصة في رفع مستوى النشاط الاقتصادي بشكل عام ومن نشاط القطاع الخاص بشكل أكثر تحديداً، وذلك بعد أن كان النشاط المصرفي في سورية مقتصرًا على خدمات المصارف العامة التي لم تكن تلبي احتياجات السوق المحلية بشكل كاف، فقد أصبحنا ونتيجة التغيير المنهجي للقطاع المصرفي السوري نتلمس بعض التطور النقدي في السوق المالي، واستقطاب شريحة جديدة لم تكن تتعامل مع خدمات المصارف العامة. وكانت جل إيداعات تلك الشريحة في مصارف عربية وفي لبنان تحديداً، واقتتاح هذا الكم من المصارف الخاصة في سورية لابد أن يساهم في تعزيز مبدأ المنافسة ودفع المصارف العامة إلى تحسين خدماتها، وهو أمر شهدناه في السنوات العديدة المنصرمة.

وفق ما جاء في المادة رقم 12 من قانون المصارف الخاصة في سورية رقم 28 لعام 2001: يمارس المصرف الخدمات المالية والأعمال المصرفية على أنواعها وفقاً لأحكام النظام الأساسي للمصرف والقوانين والأنظمة المرعية في كل ما لا يتعارض وأحكام هذا القانون ومن هذه الأعمال:

الأول- قبول الودائع بالعملة السورية والأجنبية لأجال مختلفة.

الثاني- خصم الأوراق التجارية وأسناد الأمر والسفاتيح بصورة عامة خصم جميع وثائق التسليف وأسنده.

الثالث- خصم أسناد القروض القابلة للتداول أو غير القابلة له.

الرابع- تمويل العمليات التجارية ومنح القروض والسلف بجميع أنواعها مقابل ضمانات عينية أو شخصية وغيرها من الضمانات التي يحددها مصرف سورية المركزي.

وفيما يلي جدولاً يبين تطور إجمالي ودائع المصارف الخاصة التقليدية في سورية القوائم المالية للمصارف في سورية وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2018م

الجدول رقم (3) تطور إجمالي ودائع المصارف الخاصة التقليدية في سورية خلال الفترة (2010-2018)
(مليار ليرة سورية)

السنة	ودائع الحسابات الجارية	ودائع التوفير	الودائع الآجلة	إجمالي ودائع زبائن
2010	170,950	22,077	248,250	441,005
2011	111,441	14,273	201,675	327,399
2012	124,205	14,242	171,994	310,428
2013	176,869	17,715	200,876	393,783
2014	232,737	24,397	197,951	456,761
2015	250,405	22,209	233,112	505,807
2016	323,552	22,825	284,317	630,693
2017	343,092	31,350	312,013	686,455
2018	448,763	54,291	328,275	831,330

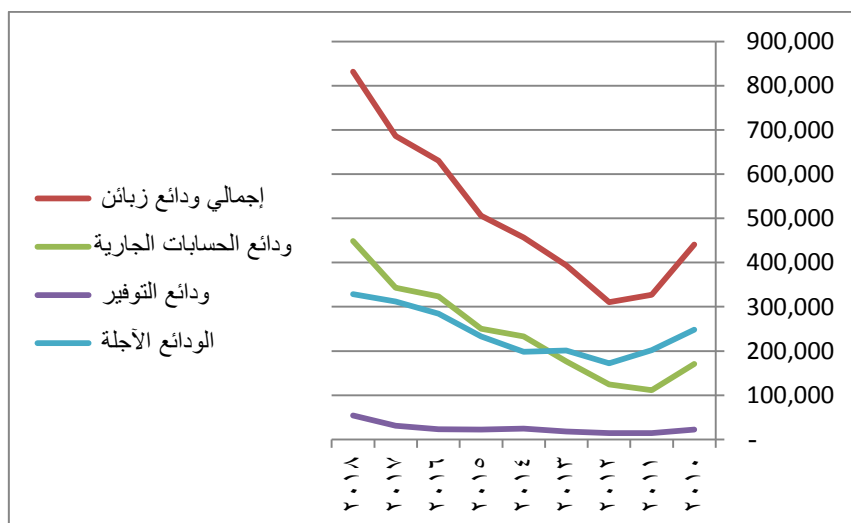
المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف في سورية

بلغت قيمة ودائع الزبائن 441,005 مليار ليرة سورية عام 2010، ونلاحظ من الجدول أعلاه انخفاض في قيمة إجمالي ودائع الزبائن من عام 2011 ولغاية عام 2013 حيث بلغت قيمتها 111,44 مليار ليرة سورية عام 2011، وذلك بسبب الأزمة السورية عام 2011، حيث استمرت قيمة الودائع بالانخفاض لتصل لقيمة 310,428 مليار ليرة سورية عام 2012، وفي عام 2013 ازدادت قيمة الودائع واستمرت في الازدياد التدريجي لتصل لقيمة 831,330 مليار ليرة سورية عام 2018 محققة بذلك زيادة قدرها 89% مقارنة بعام 2010.

ومن الملاحظ أن ودائع الحسابات الجارية قد ازدادت بنسبة 163%، وودائع التوفير ازدادت بنسبة 146%، بينما ازدادت الودائع الآجلة بنسبة 32%، وبالتالي فإن ودائع الحسابات الجارية هي العامل الأساسي الذي ساهم في زيادة قيمة إجمالي الودائع لدى المصارف الخاصة التقليدية في سورية. وذلك لتأمين السيولة ولوجود سقف لحسابات التوفير.

وهذا ما يوضحه الشكل رقم (1) لتطور إجمالي ودائع المصارف الخاصة التقليدية في سورية خلال الفترة (2010-2018):

الشكل رقم (1) تطور إجمالي ودائع المصارف الخاصة التقليدية في سورية خلال الفترة (2010-2018) (مليار ليرة سورية)



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف في سورية

وفيما يلي بيان لتطور الودائع المصرفية لكل مصرف من المصارف الخاصة التقليدية الخاصة في سورية

1- البنك العربي:

الجدول رقم (4) تطور ودائع البنك العربي - سورية خلال الفترة (2010-2018م) (مليار ليرة سورية)

السنة	ودائع الحسابات الجارية	ودائع التوفير	الودائع الآجلة	ودائع الزبائن
2010	10,615	1,576	23,112	35,303
2011	6,824	1,238	19,347	27,409
2012	9,052	1,081	18,643	28,777
2013	11,566	1,471	20,974	34,011
2014	14,325	2,302	16,685	33,312
2015	17,502	2,316	18,121	37,938
2016	22,833	2,673	18,916	44,423
2017	22,548	2,862	22,425	47,836
2018	32,452	4,583	13,895	50,930

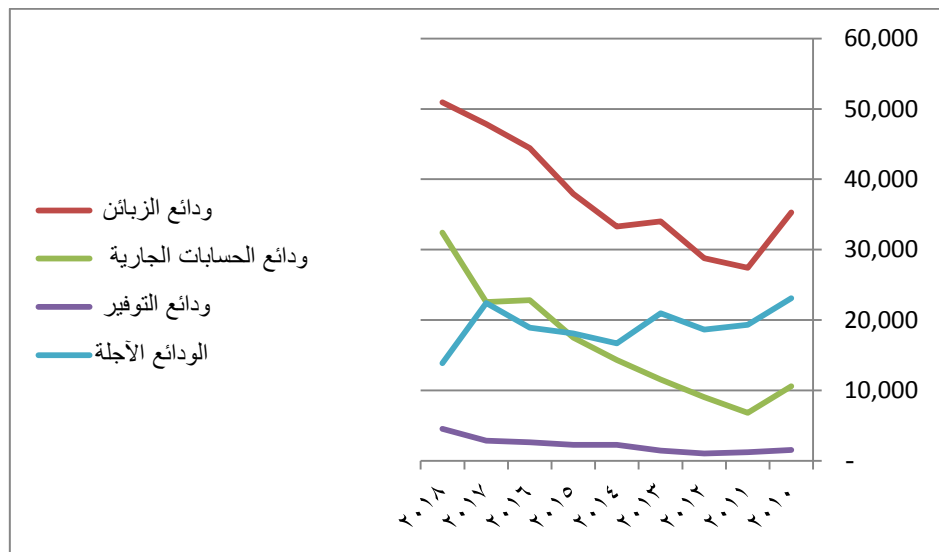
المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للبنك العربي - سورية

بلغت قيمة ودائع الزبائن 35,303 مليار ليرة سورية عام 2010 ومن الجدول أعلاه نلاحظ زيادة في قيمة إجمالي ودائع الزبائن من عام 2011 ولغاية عام 2018 واستمرت في الازدياد التدريجي لتصل لقيمة 50,930 مليار ليرة سورية عام 2018 محققة زيادة بنسبة 44% مقارنة بعام 2010.

ومن الملاحظ أن ودائع الحسابات الجارية قد ازدادت بنسبة 206%، وودائع التوفير ازدادت بنسبة 191%، بينما انخفضت الودائع الآجلة بنسبة 40%، وبالتالي فإن ودائع الحسابات الجارية هي العامل الأساسي الذي ساهم في زيادة قيمة إجمالي الودائع لدى البنك العربي - سورية.

وهذا ما يوضحه الشكل رقم (2) أدناه الذي يبين تطور ودائع البنك العربي خلال الفترة (2010-2018):

الشكل رقم (2) تطور ودائع البنك العربي خلال الفترة (2010-2018م) (مليار ليرة سورية)



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للبنك العربي - سورية

2- البنك الدولي للتجارة والتمويل:

الجدول رقم (5) أدناه يبين تطور ودائع البنك الدولي للتجارة والتمويل خلال الفترة (2010-2018م):

الجدول (5) تطور ودائع البنك الدولي للتجارة والتمويل خلال الفترة (2010-2018م) (مليار ليرة سورية)

السنة	ودائع الحسابات الجارية	ودائع التوفير	الودائع الآجلة	ودائع الزبائن
2010	19,890	10,639	28,751	59,281
2011	10,923	5,842	24,391	41,156
2012	12,234	5,433	21,041	38,708
2013	15,156	5,946	27,471	48,572
2014	17,952	7,682	25,880	51,514
2015	18,038	6,567	33,502	58,107
2016	26,363	7,137	44,191	77,690
2017	38,284	11,195	36,697	86,176
2018	50,045	20,187	39,424	109,656

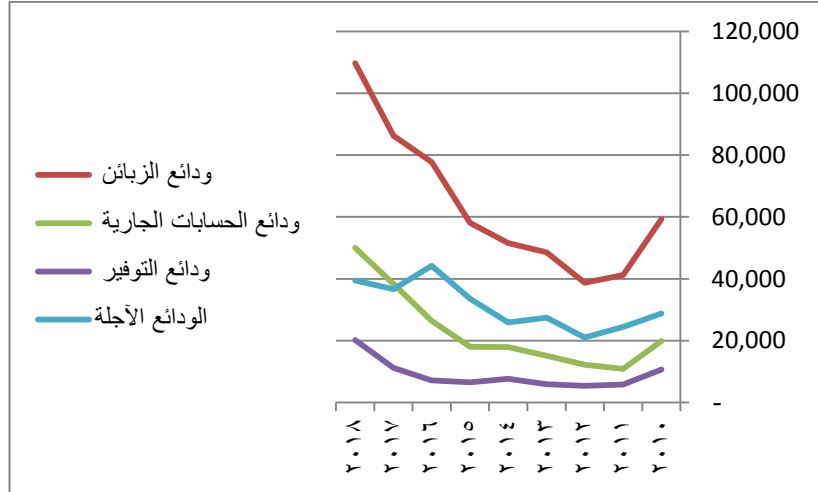
المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للبنك الدولي للتجارة والتمويل

بلغت قيمة ودائع الزبائن 59,281 مليار ليرة سورية عام 2010 وبدأت قيمة الودائع بالانخفاض مع بداية الأزمة السورية حيث بلغت قيمتها 38,708 عام 2011، وفي عام 2013 ازدادت قيمة الودائع واستمرت في الازدياد التدريجي لتصل لقيمة 109,656 مليار ليرة سورية عام 2018 محققة زيادة بنسبة 85% مقارنة بعام 2010.

ومن الملاحظ أن ودائع الحسابات الجارية قد ازدادت بنسبة 152%، وودائع التوفير ازدادت بنسبة 90%، بينما ازدادت الودائع الآجلة بنسبة 37%، وبالتالي فإن ودائع الحسابات الجارية هي العامل الأساسي الذي ساهم في زيادة قيمة إجمالي الودائع لدى البنك الدولي للتجارة والتمويل.

وهذا ما يوضحه الشكل رقم (3) لقيم ودائع البنك الدولي للتجارة والتمويل خلال الفترة (2010-2018م)

الشكل (3) تطور ودائع البنك الدولي للتجارة والتمويل خلال الفترة (2010-2018م) (مليار ليرة سورية)



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للبنك الدولي للتجارة والتمويل

3- بنك الأردن - سورية:

يبين الجدول رقم (6) تطور ودائع بنك الأردن - سورية خلال الفترة (2010-2018)

الشكل (6) تطور ودائع بنك الأردن - سورية خلال الفترة (2010-2018م) (مليار ليرة سورية)

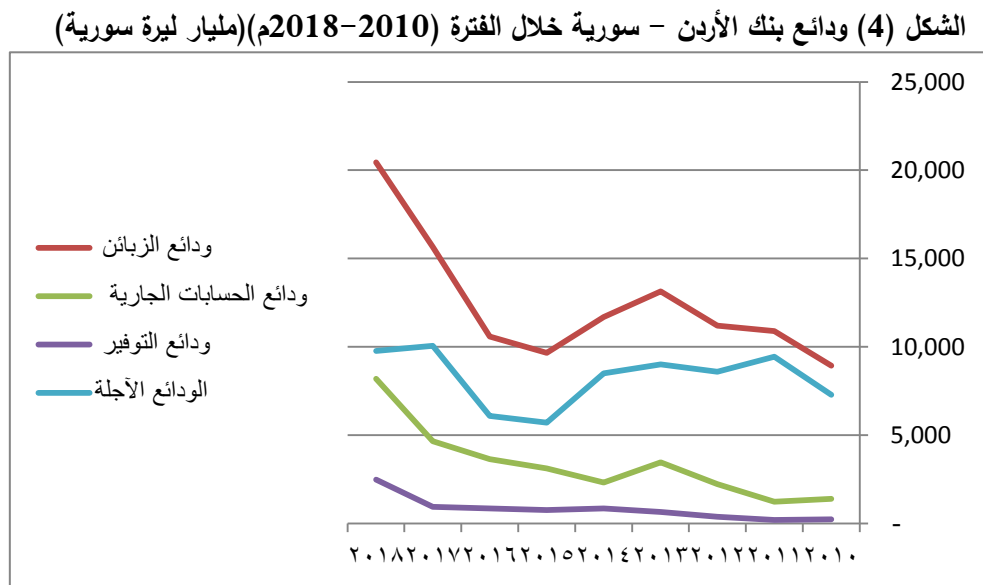
السنة	ودائع الحسابات الجارية	ودائع التوفير	الودائع الآجلة	ودائع الزبائن
2010	1,397	244	7,295	8,935
2011	1,238	210	9,443	10,890
2012	2,234	377	8,587	11,198
2013	3,465	659	9,014	13,139
2014	2,322	861	8,505	11,689
2015	3,123	755	5,703	9,662
2016	3,651	855	6,085	10,591
2017	4,651	945	10,065	15,661
2018	8,198	2,477	9,774	20,448

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية لبنك الأردن - سورية

بلغت قيمة ودائع الزبائن 8,935 مليار ليرة سورية عام 2010 ومن الجدول أعلاه نلاحظ زيادة في قيمة إجمالي ودائع الزبائن من عام 2011 ولغاية عام 2013 ، وبعدها بدأت قيمة الودائع بالانخفاض من عام 2014 ولغاية عام 2015 حيث بلغت قيمتها 9,662 عام 2015، وفي عام 2016 ازدادت قيمة الودائع واستمرت في الازدياد التدريجي لتصل لقيمة 20,448 مليار ليرة سورية عام 2018 محققة زيادة بنسبة 129% مقارنة بعام 2010.

ومن الملاحظ أن ودائع الحسابات الجارية قد ازدادت بنسبة 487%، وودائع التوفير ازدادت بنسبة 915%، بينما ازدادت الودائع الآجلة بنسبة 34%، وبالتالي فإن ودائع التوفير هي العامل الأساسي الذي ساهم في زيادة قيمة إجمالي الودائع لدى بنك الأردن - سورية.

ويمثل الشكل رقم (4) تمثيلاً بيانياً لتطور ودائع بنك الأردن - سورية خلال الفترة (2010-2018م):



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية لبنك الأردن - سورية

4- بنك الشرق:

يبين الجدول رقم (7) تطور ودائع بنك الشرق خلال الفترة (2010-2018م):

الجدول (7) تطور ودائع بنك الشرق خلال الفترة (2010-2018م) (مليار ليرة سورية)

السنة	ودائع الحسابات الجارية	ودائع التوفير	الودائع الآجلة	ودائع زبائن
2010	1,399	6	4,313	5,718
2011	2,690	15	6,975	9,680
2012	3,928	37	7,152	11,117
2013	3,967	59	9,499	13,525
2014	8,617	99	10,783	19,499
2015	4,979	105	17,465	22,549
2016	5,206	112	11,547	16,864
2017	5,402	184	22,270	27,855
2018	16,987	1,097	29,850	47,934

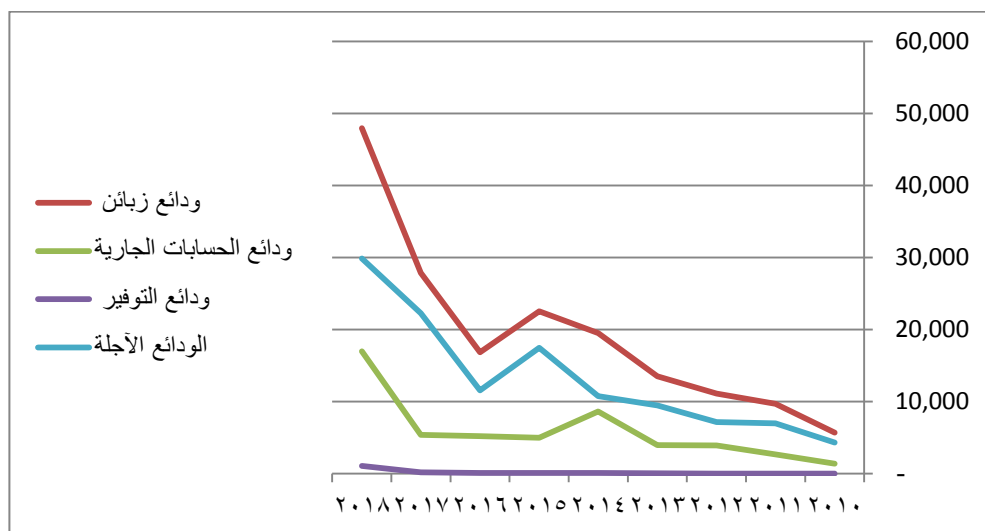
المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية لبنك الشرق

بلغت قيمة ودائع الزبائن 5,718 مليار ليرة سورية عام 2010 ومن الجدول أعلاه نلاحظ زيادة في قيمة إجمالي ودائع الزبائن من عام 2011 ولغاية عام 2015 ، وفي عام 2016 انخفضت قيمة الودائع وبعدها عاودت قيمتها الارتفاع لتصل لقيمة 47,934 مليار ليرة سورية عام 2018 محققة زيادة بنسبة 738% مقارنة بعام 2010.

ومن الملاحظ أن ودائع الحسابات الجارية قد ازدادت بنسبة 1114%، وودائع التوفير ازدادت بنسبة 18183% ، بينما ازدادت الودائع الآجلة بنسبة 592%، وبالتالي فإن ودائع التوفير هي العامل الأساسي الذي ساهم في زيادة قيمة إجمالي الودائع لدى بنك الشرق.

ويبين الشكل رقم (5) تطور ودائع بنك الشرق خلال الفترة (2010-2018م):

الشكل (5) تطور ودائع بنك الشرق خلال الفترة (2010-2018م) (مليار ليرة سورية)



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية لبنك الشرق

5- بنك بيبيلوس سورية:

فيما يلي جدولاً يبين تطور ودائع بنك بيبيلوس سورية خلال الفترة (2010-2018م):

الجدول (8) تطور ودائع بنك بيبيلوس سورية خلال الفترة (2010-2018م) (مليار ليرة سورية)

السنة	ودائع الحسابات الجارية	الودائع الآجلة	ودائع الزبائن
2010	11,563	22,049	33,612
2011	9,830	25,806	35,636
2012	13,311	12,487	25,785
2013	11,328	17,842	29,170
2014	23,933	17,352	41,286
2015	16,184	14,964	31,148
2016	21,637	14,593	36,230
2017	23,631	18,587	42,218
2018	34,387	20,401	54,789

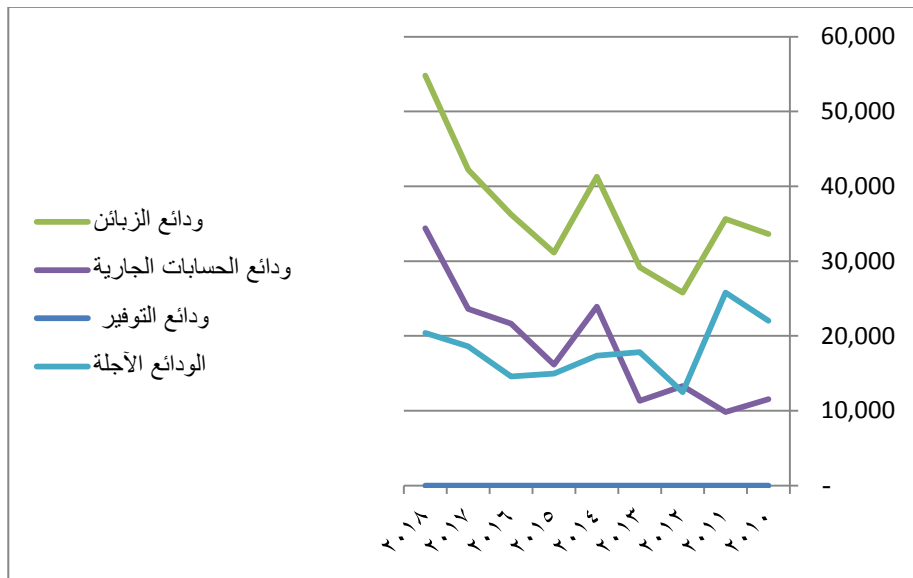
المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية لبنك بيبيلوس - سورية

بلغت قيمة ودائع الزبائن 33,612 مليار ليرة سورية عام 2010 ومن الجدول أعلاه نلاحظ انخفاض قيمة الودائع إلى 25,785 مليار ليرة سورية عام 2012 بسبب ظروف الأزمة السورية، وبعدها عاودت قيمتها الارتفاع لتصل لقيمة 54,789 مليار ليرة سورية عام 2018 محققة زيادة بنسبة 63% مقارنة بعام 2010.

ومن الملاحظ أن ودائع الحسابات الجارية قد ازدادت بنسبة 197%، بينما انخفضت قيمة الودائع الآجلة بنسبة 7%، وبالتالي فإن ودائع الحسابات الجارية هي العامل الأساسي الذي ساهم في زيادة قيمة إجمالي الودائع لدى بنك بيبيلوس - سورية.

وهذا ما يوضحه الشكل رقم (6) الذي يبين تطور ودائع بنك بيبيلوس سورية خلال الفترة (2010-2018م):

الشكل (6) تطور ودائع بنك بيبيلوس سورية خلال الفترة (2010-2018م) (مليار ليرة سورية)



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية لبنك بيبيلوس - سورية

6- بنك بيمو السعودي الفرنسي:

فيما يلي جدولاً لتطور ودائع بنك بيمو السعودي الفرنسي خلال الفترة (2010-2018م):

الجدول رقم (9) ودائع بنك بيمو السعودي الفرنسي خلال الفترة (2010-2018م) (مليار ليرة سورية)

السنة	ودائع الحسابات الجارية	ودائع التوفير	الودائع الآجلة	ودائع الزبائن
2010	67,611	3,440	32,509	103,560
2011	38,548	2,518	20,663	61,729
2012	39,539	2,676	27,853	70,068
2013	72,713	3,745	22,425	98,883
2014	88,146	5,751	24,272	118,170
2015	103,774	5,145	29,334	138,253
2016	139,517	4,602	41,408	185,527
2017	137,533	5,737	55,674	198,944
2018	172,172	9,804	67,512	249,488

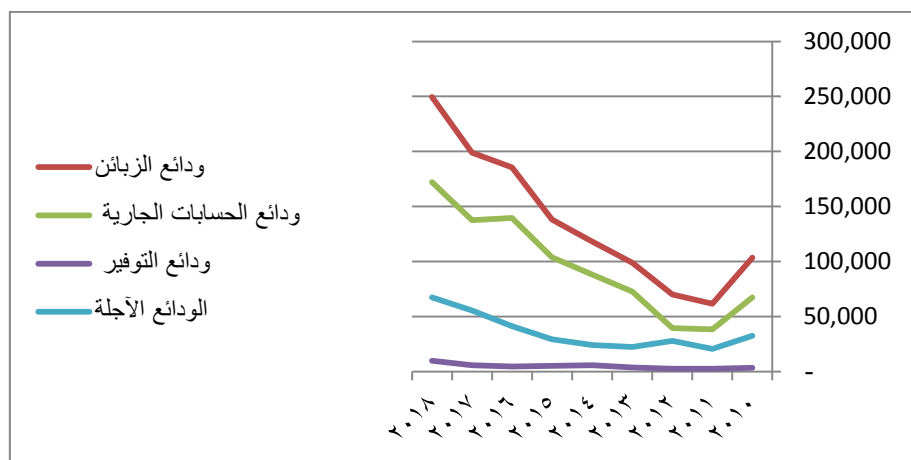
المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية لبنك بيمو السعودي الفرنسي

بلغت قيمة ودائع الزبائن 103,560 مليار ليرة سورية عام 2010 ومن الجدول أعلاه نلاحظ زيادة في قيمة إجمالي ودائع الزبائن من عام 2011م ولغاية عام 2018، لتصل لقيمة 249,488 مليار ليرة سورية عام 2018 محققة زيادة بنسبة 141% مقارنة بعام 2010.

ومن الملاحظ أن ودائع الحسابات الجارية قد ازدادت بنسبة 155%، وازدادت ودائع التوفير بنسبة 185% بينما ازدادت الودائع الآجلة بنسبة 108%، وبالتالي فإن ودائع التوفير هي العامل الأساسي الذي ساهم في زيادة قيمة إجمالي الودائع لدى بنك بيمو السعودي الفرنسي.

الشكل رقم (7) يبين تطور ودائع بنك بيمو السعودي الفرنسي خلال الفترة (2010-2018م):

الشكل (7) تطور ودائع بنك بيمو السعودي الفرنسي خلال الفترة (2010-2018م) (مليار ليرة سورية)



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية لبنك بيمو السعودي الفرنسي

7- بنك سورية والخليج:

الجدول رقم (10) يبين تطور ودائع بنك سورية والخليج خلال الفترة (2010-2018م)

الجدول رقم (10) تطور ودائع بنك سورية والخليج خلال الفترة (2010-2018م)

(مليار ليرة سورية)

السنة	ودائع الحسابات الجارية	ودائع التوفير	الودائع الآجلة	ودائع الزبائن
2010	2,756	504	8,590	11,850
2011	3,432	486	9,928	13,845
2012	4,145	441	11,742	16,329
2013	7,209	492	17,664	25,366
2014	9,562	803	20,386	30,750
2015	14,881	692	20,296	35,869
2016	11,320	739	28,585	40,645
2017	12,496	1,116	25,102	38,713
2018	11,073	2,583	22,004	35,660

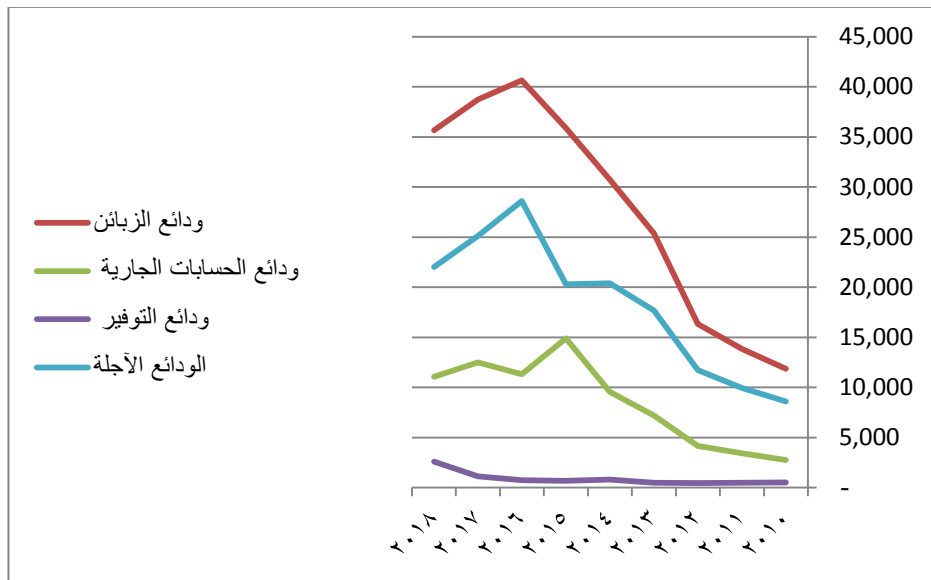
المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية لبنك سورية والخليج

بلغت قيمة ودائع الزبائن 11,850 مليار ليرة سورية عام 2010، ومن الجدول أعلاه نلاحظ زيادة في قيمة إجمالي ودائع الزبائن من عام 2011 ولغاية عام 2018، لتصل لقيمة 35,660 مليار ليرة سورية عام 2018 محققة زيادة بنسبة 201% مقارنة بعام 2010.

ومن الملاحظ أن ودائع الحسابات الجارية قد ازدادت بنسبة 302%، وازدادت ودائع التوفير بنسبة 413% بينما ازدادت الودائع الآجلة بنسبة 156%، وبالتالي فإن الودائع التوفير هي العامل الأساسي الذي ساهم في زيادة قيمة إجمالي الودائع لدى بنك سورية والخليج.

الشكل رقم (8) يبين تطور ودائع بنك سورية والخليج خلال الفترة (2010-2018م):

الشكل (8) تطور ودائع بنك سورية والخليج خلال الفترة (2010-2018م) (مليار ليرة سورية)



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية لبنك سورية والخليج

8- بنك سورية والمهجر:

يوضح الجدول رقم (11) تطور ودائع بنك سورية والمهجر خلال الفترة (2010-2018م):

الجدول رقم (11) تطور ودائع بنك سورية والمهجر وخلال الفترة (2010-2018م) (مليار ليرة سورية)

السنة	ودائع الحسابات الجارية	ودائع التوفير	الودائع الآجلة	ودائع الزبائن
2010	28,523	1,192	53,768	83,483
2011	19,781	909	37,953	58,653
2012	19,210	1,083	28,223	48,516
2013	28,229	1,345	31,709	61,283
2014	35,520	1,612	33,047	70,179
2015	41,757	1,610	40,803	84,169
2016	54,965	1,636	52,320	108,921
2017	59,092	1,926	43,342	104,360
2018	64,444	2,686	40,749	107,878

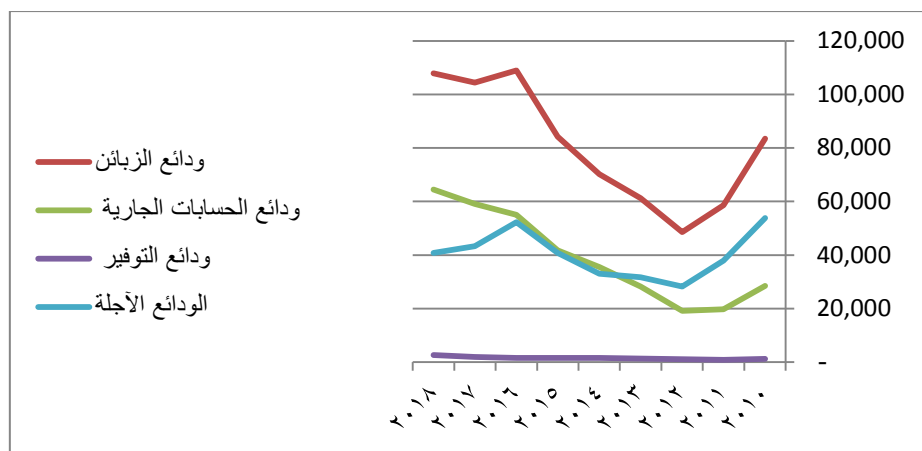
المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية لبنك سورية والمهجر

بلغت قيمة ودائع الزبائن 83,483 مليار ليرة سورية عام 2010، ومن الجدول أعلاه نلاحظ انخفاض قيمة إجمالي ودائع الزبائن خلال عامي 2011 و 2012 وذلك بسبب ظروف الأزمة السورية، وبعدها عاودت قيمتها الارتفاع عام 2013 لتصل لقيمة 107,878 مليار ليرة سورية عام 2018 محققة زيادة بنسبة 29% مقارنة بعام 2010.

ومن الملاحظ أن ودائع الحسابات الجارية قد ازدادت بنسبة 126%، وازدادت ودائع التوفير بنسبة 125% بينما انخفضت الودائع الآجلة بنسبة 24%، وبالتالي فإن ودائع الحسابات الجارية هي العامل الأساسي الذي ساهم في زيادة قيمة إجمالي الودائع لدى بنك سورية والمهجر.

يبين الشكل رقم (9) تطور ودائع بنك سورية والمهجر خلال الفترة (2010-2018م):

الشكل رقم (9) تطور ودائع بنك سورية والمهجر خلال الفترة (2010-2018م) (مليار ليرة سورية)



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية لبنك سورية والمهجر

9- بنك عودة سورية:

يبين الجدول رقم (12) تطور ودائع بنك عودة سورية خلال الفترة (2010-2018م):

الجدول رقم (12) تطور ودائع بنك عودة سورية خلال الفترة (2010-2018م) (مليار ليرة سورية)

السنة	ودائع الحسابات الجارية	ودائع التوفير	الودائع الآجلة	ودائع الزبائن
2010	24,817	4,352	52,916	81,813
2011	14,996	2,843	32,132	49,971
2012	15,339	2,756	20,579	38,674
2013	16,031	3,398	22,750	42,179
2014	25,007	4,679	19,329	49,016
2015	19,419	4,291	21,176	44,886
2016	25,350	4,356	20,957	50,663
2017	22,845	6,062	26,854	55,761
2018	36,543	7,823	21,956	66,322

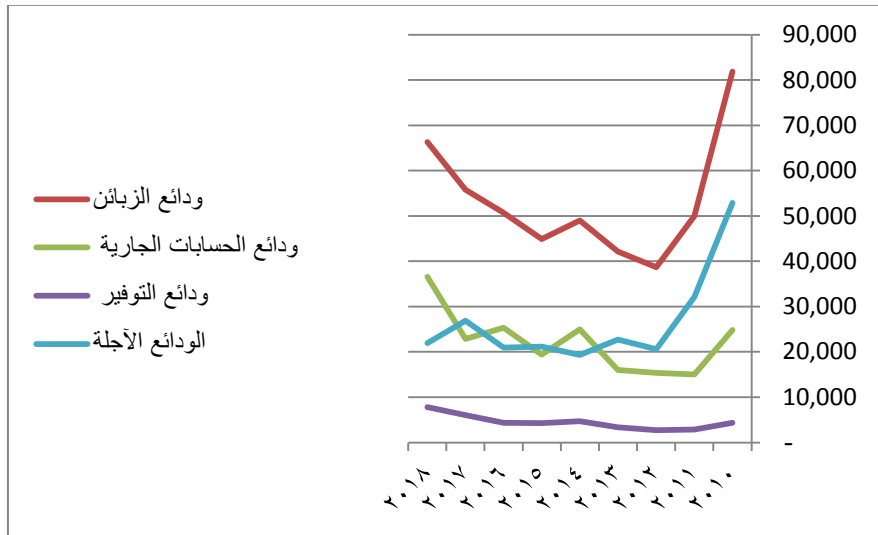
المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية لبنك عودة- سورية

بلغت قيمة ودائع الزبائن 81,813 مليار ليرة سورية عام 2010، ومن الجدول أعلاه نلاحظ انخفاض قيمة إجمالي ودائع الزبائن عام 2012 بسبب ظروف الأزمة السورية، وبعدها عاودت قيمتها الارتفاع عام 2013 لتصل لقيمة 66,322 ليرة سورية عام 2018 محققة انخفاضاً بنسبة 19% مقارنة بعام 2010.

ومن الملاحظ أن ودائع الحسابات الجارية قد ازدادت بنسبة 47%، وازدادت ودائع التوفير بنسبة 80% بينما انخفضت قيمة الودائع الآجلة بنسبة 59%، وبالتالي فإن الودائع الآجلة هي العامل الأساسي الذي ساهم في انخفاض قيمة إجمالي الودائع لدى بنك عودة - سورية.

يوضح الشكل (10) تطور ودائع بنك عودة سورية خلال الفترة (2010-2018م):

الشكل (10) تطور ودائع بنك عودة سورية خلال الفترة (2010-2018م) (مليار ليرة سورية)



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية لبنك عودة - سورية

10- بنك قطر الوطني - سورية:

يوضح الجدول رقم (13) تطور ودائع بنك قطر الوطني - سورية خلال الفترة (2010-2018م)

الجدول رقم (13) تطور ودائع بنك قطر الوطني - سورية خلال الفترة (2010-2018م) (مليار ليرة سورية)

السنة	ودائع الحسابات الجارية	ودائع التوفير	الودائع الآجلة	ودائع الزبائن
2010	1,173	78	3,112	4,363
2011	1,781	122	3,372	5,276
2012	2,193	202	2,544	4,940
2013	3,372	357	4,384	6,435
2014	2,817	244	4,080	8,817
2015	4,056	384	5,869	10,309
2016	4,940	340	9,445	14,725
2017	7,533	686	10,921	19,139
2018	11,884	1,220	10,099	23,202

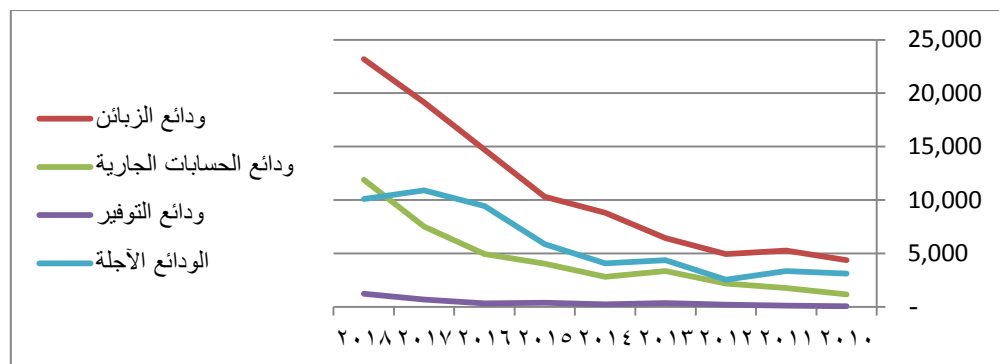
المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية لبنك قطر الوطني - سورية

بلغت قيمة ودائع الزبائن 4,363 مليار ليرة سورية عام 2010 ، ومن الجدول أعلاه نلاحظ وجود انخفاض بسيط في قيمة إجمالي ودائع الزبائن عام 2012 بسبب ظروف الأزمة السورية حيث بلغت قيمتها 4,940 مليار ليرة سورية، وبعدها عاودت قيمتها الارتفاع عام 2013 لتصل لقيمة 23,202 مليار ليرة سورية عام 2018 محققة زيادة بنسبة 432% مقارنة بعام 2010.

ومن الملاحظ أن ودائع الحسابات الجارية قد ازدادت بنسبة 913%، وازدادت ودائع التوفير بنسبة 1464% بينما ازدادت الودائع الآجلة بنسبة 225%، وبالتالي فإن ودائع التوفير هي العامل الأساسي الذي ساهم في زيادة قيمة إجمالي الودائع لدى بنك قطر الوطني - سورية.

ويوضح الشكل (11) تطور ودائع بنك قطر الوطني سورية خلال الفترة (2010-2018م):

الشكل (11) تطور ودائع بنك قطر الوطني سورية خلال الفترة (2010-2018م) (مليار ليرة سورية)



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية لبنك قطر الوطني - سورية

11- مصرف فرنسبنك سورية:

يبين الجدول رقم (14) تطور ودائع مصرف فرنسبنك سورية خلال الفترة (2010-2018م):

الجدول رقم (14) تطور ودائع مصرف فرنسبنك سورية خلال الفترة (2010-2018م) (مليار ليرة سورية)

السنة	ودائع الحسابات الجارية	ودائع التوفير	الودائع الآجلة	ودائع الزبائن
2010	1,205	46	11,836	13,087
2011	1,399	91	11,664	13,153
2012	3,020	155	13,142	16,318
2013	3,834	243	17,143	21,221
2014	4,533	364	17,631	22,528
2015	6,692	345	25,878	32,915
2016	7,769	375	36,270	44,414
2017	9,078	637	40,076	49,792
2018	10,578	1,833	52,611	65,022

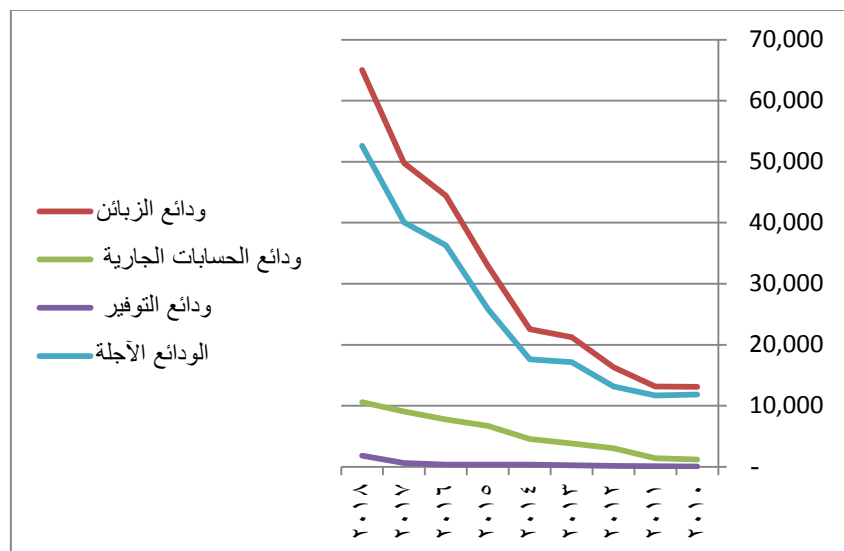
المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية في فرنسبنك - سورية

بلغت قيمة ودائع الزبائن 13,087 مليار ليرة سورية عام 2010، ومن الجدول أعلاه نلاحظ زيادة في قيمة إجمالي ودائع الزبائن من عام 2011 ولغاية عام 2018، لتصل لقيمة 65,022 مليار ليرة سورية عام 2018 محققة زيادة بنسبة 397% مقارنة بعام 2010.

ومن الملاحظ أن ودائع الحسابات الجارية قد ازدادت بنسبة 778%، وازدادت ودائع التوفير بنسبة 3885% بينما ازدادت الودائع الآجلة بنسبة 344%، وبالتالي فإن ودائع التوفير هي العامل الأساسي الذي ساهم في زيادة قيمة إجمالي الودائع لدى فرنسبنك - سورية.

يبين الشكل (12) تطور ودائع مصرف فرنسبنك سورية خلال الفترة (2010-2018م):

الشكل (12) تطور ودائع مصرف فرنسبنك سورية خلال الفترة (2010-2018م) (مليار ليرة سورية)



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية في فرنسبنك - سورية

تطور الودائع المصرفية بالقطع الأجنبي (دولار أمريكي):

تسعى المصارف المركزية والمصارف التجارية باستمرار إلى المحافظة على القطع الأجنبي لديها، والعمل على استقراره ، وزيادة موارده وذلك لأهميته الكبيرة في تمويل العمليات التجارية المتعلقة بالاستيراد، والقيام بعمليات الاستثمار في الأسواق العالمية، فضلاً عن كون القطع الأجنبي من أكثر الأوعية الادخارية أمناً التي يسعى الأفراد والشركات الاستحواذ عليها خاصة في حالات عدم الاستقرار الاقتصادي. ومن أجل ذلك ستقوم الباحثة بدراسة حجم الودائع المصرفية في القطع الأجنبي (دولار أمريكي)، وتقييمها، وإمكانية المحافظة على استقرارها وزيادة حجمها في ظل فترة يشهد فيها السوق السوري طلباً متزايداً على القطع الأجنبي لغايات كثيرة منها دافع الطلب على الاستيراد خاصة بعد قرار الاستيراد رقم 1235 / 7 ص أصدره حاكم مصرف سورية المركزي عام 2019 والذي بموجبه سمح باستيراد مواد جديدة، وبالإضافة إلى زيادة الطلب على القطع الأجنبي بغرض الاحتفاظ به كمخزن للقيمة وأداة للدخار.

الجدول رقم (15): تطور حجم الودائع المصرفية في المصارف الخاصة التقليدية العاملة بالقطع الأجنبي (دولار أمريكي) مقيمة بالليرة السورية للفترة (2010-2018)

السنة	ودائع دولارية مقيمة بالليرة السورية (مليار ل.س)	ودائع دولارية (مليار \$)
2010	530.736	11.4
2011	512.025	10.4
2012	510.289	7.5
2013	875.535	5.0
2014	859.202	4.6
2015	1.237.510	3.9
2016	1.609.752	3.1
2017	1.591.985	3.2
2018	1.653.865	3.4

المصدر : بيانات ربعية محتفظ بها لدى المصرف المركزي

يتضح من الجدول (15) أنه خلال عامي الأزمة (2011-2012) بدأ انخفاض حجم الودائع المصرفية بالقطع الأجنبي (دولار أمريكي) مقارنة بالعام 2010 الذي كان فيه إجمالي الودائع الدولارية 11,4 مليار دولار. إن هذا الانخفاض في إجمالي حجم الودائع ناتج عن تقلب سعر

صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية نتيجة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي شهدته البلاد في هذه الفترة.

في العام 2013 ومع استمرار الأزمة وتخوف المودعين لما ستؤول إليه الأوضاع في المستقبل بدا هناك انخفاض في إجمالي حجم الودائع الأجنبية (دولار أمريكي)، إذ انخفضت قيمة هذه الودائع إلى 5 مليار دولار مقارنةً مع العام 2012، التي كانت إجمالي هذه الإيداعات 7.5 مليار دولار أمريكي، وذلك نتيجة الانخفاضات السريعة والغير مبررة في سعر صرف الليرة السورية في السوق الأجنبي، إذ قام عدد كبير من زبائن المصارف بتحويل جزء من إيداعاتهم بالقطع الأجنبي (دولار) إلى مصارف دول الجوار بحثاً عن الاستقرار السياسي والاقتصادي.

كما انخفض إجمالي حجم الودائع المصرفية للعام 2015، إذ انخفض إجمالي الإيداعات الأجنبية (دولار أمريكي) من 4.6 مليار دولار أمريكي في العام 2014 إلى 3.9 مليار دولار للعام 2015 على الرغم من قيام مصرف سورية المركزي برفع سعر الفائدة الدائنة على الودائع الأجنبية بين (Libor - Libor +2%)¹ سنوياً حسب الآجال على الودائع.

في العام 2017 وعند تتبع حجم الودائع الأجنبية (دولار أمريكي) للمصارف الخاصة التقليدية العاملة، نجد هناك ارتفاع في حجم الودائع المصرفية بالقطع الأجنبي (دولار) وذلك نتيجة لتحسن الأوضاع الاقتصادية وأهمها استقرار سعر صرف الليرة السورية، فضلاً عن زيادة حجم الإيداعات النقدية بالعملات الأجنبية لدى المصارف من قبل الزبائن.

وفيما يلي جدولاً يبين تطور حجم الودائع المصرفية لدى المصارف الخاصة التقليدية العاملة بالقطع الأجنبي (دولار أمريكي) مقيمة بالليرة السورية للفترة (2010-2018):

¹ يتم تحديد معدل Libor على الدولار الأمريكي بما يتوافق مع أجل الوديعة - الليبور - هو سعر الفائدة المعروض بين البنوك في لندن - وهو عبارة عن متوسط سعر الفائدة على المدى القصير والذي تقوم عنده البنوك بإقراض واقتراض الأموال من بعضها البعض لتخفيف مراكزها التي تؤثر على السعر لأموال أخرى.

**الجدول رقم (16) تطور حجم الودائع المصرفية لدى المصارف الخاصة والتكديرية العاملة بالقطاع الأجنبي
(دولار أمريكي) مقيمة باليرة السورية للفترة (2010-2018) (مليون ليرة سورية)**

	البنك العربي - سورية	البنك الدولي للتجارة والتمويل	بنك سورية - بنك الأردن - سورية	بنك الشرق	بنك بيلوس - سورية	بنك بيمو السعودي الفرنسي	بنك سورية والخليج	بنك سورية والمهجر	بنك قطر الوطني - سورية	بنك فرنسبانك - سورية	
2010	5,098	12,092	396	608	8,182	28,166	1,440	27,828	19,551	420	2,980
2011	6,312	7,915	1,246	841	8,867	18,038	2,095	20,159	13,046	747	3,646
2012	9,715	8,106	2,205	1,549	6,397	24,170	5,071	18,286	27,680	1,396	6,218
2013	12,343	14,097	2,828	2,357	7,763	37,127	6,930	30,363	31,262	2,143	8,584
2014	14,211	20,202	2,844	2,350	6,423	43,521	8,801	31,983	10,740	2,736	9,151
2015	18,247	29,017	1,483	4,719	8,873	60,624	21,226	49,420	16,620	3,599	15,614
2016	23,527	44,613	2,289	5,722	11,273	85,361	18,542	67,018	21,193	7,474	23,276
2017	18,464	37,158	1,651	5,485	6,427	67,396	11,116	51,529	14,828	5,831	20,678
2018	17,229	42,265	1,827	8,139	5,481	75,411	9,226	47,506	13,620	7,809	21,791

وفق الجدول رقم (16) أعلاه نجد ما يلي:

انخفاض حجم الودائع المصرفية بالدولار الأمريكي لدى المصارف وهذا الانخفاض في حجم الودائع بالدولار الأمريكي لدى المصارف ناتج عن تقلب سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية ونتيجة لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي شهدته البلاد خلال هذه الفترة كما قام عدد كبير من الزبائن بتحويل ودائعهم بالدولار الأمريكي إلى دول الجوار وبعدها عادت ودائع الدولار الأمريكي إلى الازدياد في قيمتها نتيجة لتحسن الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية وازدياد ثقة الزبائن بالليرة السورية.

في البنك العربي - سورية بلغت قيمة ودائع الدولار الأمريكي 5,098 مليار ليرة سورية عام 2010 مقابل 17,229 مليار ليرة سورية عام 2018 محققة زيادة بنسبة 238%.

في البنك الدولي للتجارة والتمويل بلغت قيمة ودائع الدولار الأمريكي 12,092 مليار ليرة سورية عام 2010 مقابل 42,265 مليار ليرة سورية عام 2018 محققة زيادة بنسبة 250%.

في بنك الأردن - سورية بلغت قيمة ودائع الدولار الأمريكي 396 مليار ليرة سورية عام 2010 مقابل 1,827 مليار ليرة سورية عام 2018 محققة زيادة بنسبة 361%.

في بنك الشرق بلغت قيمة ودائع الدولار الأمريكي 608 مليار ليرة سورية عام 2010 مقابل 8,139 مليار ليرة سورية عام 2018 محققة زيادة بنسبة 1239%.

في بنك بيلوس - سورية بلغت قيمة ودائع الدولار الأمريكي 8,182 مليار ليرة سورية عام 2010 مقابل 5,481 مليار ليرة سورية عام 2018 محققة انخفاض بنسبة 33%.

في بنك بيمو السعودي الفرنسي بلغت قيمة ودائع الدولار الأمريكي 28,166 مليار ليرة سورية عام 2010 مقابل 75,411 مليار ليرة سورية عام 2018 محققة زيادة بنسبة 168%.

في بنك سورية والخليج بلغت قيمة ودائع الدولار الأمريكي 1,440 مليار ليرة سورية عام 2010 مقابل 9,226 مليار ليرة سورية عام 2018 محققة زيادة بنسبة 541%.

في بنك سورية والمهجر بلغت قيمة ودائع الدولار الأمريكي 27,828 مليار ليرة سورية عام 2010 مقابل 47,506 مليار ليرة سورية عام 2018 محققة زيادة بنسبة 71%.

في بنك عودة - سورية بلغت قيمة ودائع الدولار الأمريكي 19,511 مليار ليرة سورية عام 2010 مقابل 13,620 مليار ليرة سورية عام 2018 محققة انخفاض بنسبة 93%.

في بنك قطر الوطني - سورية بلغت قيمة ودائع الدولار الأمريكي 420 مليار ليرة سورية عام 2010 مقابل 7,809 مليار ليرة سورية عام 2018 محققة زيادة بنسبة 1759%.

في بنك فرنسبنك بلغت قيمة ودائع الدولار الأمريكي 2,980 مليار ليرة سورية عام 2010 مقابل 21,791 مليار ليرة سورية عام 2018 محققة زيادة بنسبة 631%.

الفصل الثاني

الائتمان المصرفي

الموضوع

المبحث الأول: مفهوم الائتمان المصرفي

أولاً: تعريف الائتمان المصرفي وأهميته

ثانياً: أنواع التسهيلات الائتمانية

المبحث الثاني: سياسة الائتمان المصرفي

أولاً: مفهوم ووظائف السياسة الائتمانية

ثانياً: تطور معدلات الفائدة على الائتمان المصرفي في سورية

ثالثاً: تطور الائتمان المصرفي في المصارف الخاصة التقليدية في سورية

الفصل الثاني

الائتمان المصرفي

المبحث الأول

مفهوم الائتمان المصرفي

أولاً: تعريف الائتمان المصرفي وأهميته:

- تعريف القرض بالمعنى العام:
يرى الدكتور مطيع الشلبي الائتمان أنه
"إمكانية الحصول على الأموال أو السلع أو الخدمات مقابل التسديد في المستقبل وذلك
وفق الشروط المتفق عليها بين الدائن والمدين".¹
وترى الدكتورة زينب حسين عوض الله في القرض على أنه:
"عملية مبادلة قيمة حاضرة في مقابل وعد بقيمة أجلية مساوية لها، غالباً ما تكون هذه
القيمة نقوداً، وهناك طرفان في عملية الائتمان: الأول هو مانح الائتمان، ويسمى بالدائن
أو المقرض، والثاني وهو متلقي الائتمان ويسمى بالمدين أو المقترض، ويضاف إلى
مبلغ الائتمان سعر الفائدة تدفع للدائن مستقبلاً نظير تخليه عن القيمة الحاضرة".²

- تعريف الائتمان المصرفي:

- عرف الدكتور علي كنعان الائتمان المصرفي بأنه:
"علاقة نقدية تقوم بين المصرف مانح الائتمان والمقترض على التخلي عن النقود
الحاضرة مقابل استردادها في المستقبل مع سعر الفائدة، تؤدي لزيادة ربحية المصرف
وزيادة الانتاج والتبادل والاستهلاك في الاقتصاد الوطني".³

¹ الشلبي، مطيع، دور المصارف في تمويل الاستثمار في سورية، رسالة دكتوراه - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق، دمشق،

2009م، ص 144

² حسن عوض الله، زينب، الفولي، أسامة، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي، بيروت، 2003، ص 33

³ كنعان، علي، إدارة المصارف والسياسات المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص 243

يحقّق الائتمان الاهداف التالية:¹

1. يشجع الائتمان المدخرين والمتقاعدين وذوي الدخل المحدود على استثمار أموالهم بدلاً من تعطيلها في المنازل فتدر لهم دخلاً، وقد أدت هذا العملية لإدخال النقود والمدخرات.
2. يؤدي الائتمان لاستثمار وتوظيف أموال المصرف المودعة لديه في الأنشطة الانتاجية والخدمية، وتدر للمصرف الدخل الذي يسعى إليه (الربحية) فكلما ازدادت أرباح المصرف كلما حقق اهدافه وتوسع نشاطاته.
3. يؤدي التوسع في الائتمان لزيادة الربحية وزيادة حقوق الملكية للمساهمين، فيكبر المصرف وتزداد فروعه داخل الدولة وخارجها، وقد يصبح من المصارف الأولى في الدولة أو المصارف الأولى في العالم (100 مصرف الأولى في العالم) أما المصرف الصغير والمتشدد في الائتمان لا يمكن أن يحقق هذه النتيجة.
4. تشجيع الصناعة والتصنيع وزيادة عدد المنتجات والفروع الصناعية، فقد تطورت الصناعة بفضل القروض، ونمت وتطورت الاختراعات العلمية بسبب تشجيع البحث العلمي من قبل المصارف والشركات.
5. تهدف المصارف من خلال قروضها الاستهلاكية لتشجيع الاستهلاك وتسريع عملية تصريف المنتجات فيشجع ذلك على زيادة الانتاج، لقد طورت المصارف عدداً من القروض الاستهلاكية وبطاقات التسوق بهدف زيادة القروض الاستهلاكية ومن ثم زيادة أرباح المصارف.
6. تهدف القروض لزيادة حجم الاستثمار والانتاج، الأمر الذي يزيد من حجم العمالة ويزيد معدل النمو الاقتصادي، لأن كل سياسة انتاجية أو استثمارية أو تجارية تهدف في نهاية المطاف لزيادة معدل النمو الاقتصادي، الذي يؤدي بدوره لزيادة مستوى الدخل في الاقتصاد وتحسين مستوى المعيشة للسكان.

¹ كنعان، علي، إدارة المصارف والسياسات المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص 243-244

ثانياً: أنواع التسهيلات الائتمانية:

تتنوع طرق منح التسهيلات الائتمانية وذلك حسب حاجة كل زبون ويختلف ذلك حسب النشاط الاقتصادي ومجال عمل العميل وكذلك باختلاف الغاية من القرض وعمر القرض ومبلغ القرض والمدة الواجب على العميل سداد كامل قرضه، وبالتالي كل هذا يتطلب معدلات فائدة مختلفة لكل نوع من هذه القروض، واستناداً لذلك ظهرت عدة أنواع من القروض أهمها:

أولاً: القروض من حيث الهدف منها:

يمكن تصنيف القروض من حيث الهدف إلى ما يلي:

1- القروض التجارية:

يعتبر التجار هم المستفيدون الأساسيون من هذا النوع من القروض، ويرغب التاجر في الحصول على هذا النوع من القروض بهدف شراء السلع من المصانع والمنتجين، وعادة تكون هذه القروض قصيرة الأجل بين الستة أشهر والسنة، ومن الممكن أن تكون هذه القروض على شكل تمويل سندات تجارية نتيجة البيع الآجل أو تمويل فواتير بيع. تفضل المصارف القروض التجارية عن غيرها من أنواع القروض لأنها قروض قصيرة الأجل وأيضاً بسبب ارتفاع معدل الفائدة المطبق عليها مقارنة بالقروض طويلة الأجل، وكذلك انخفاض المخاطرة لهذا النوع من أنواع القروض، لذلك ترغب المصارف في الاعتماد في قروضها على القروض التجارية.

2- القروض الانتاجية:

تقوم المصارف بمنح هذا النوع من القروض للشركات الانتاجية وعادة يكون الهدف من هذه القروض إقامة المصانع والمعامل وورشات العمل وشراء الآلات والتجهيزات، وتكون هذه القروض طويلة الأجل.

3- القروض الاستهلاكية:

عادة يتم منح هذا النوع من القروض للأفراد وذلك بهدف شراء الأدوات المنزلية أو تمويل رحلات سياحية أو شراء سيارة، وحالياً في سورية يتم منح القروض الشخصية غالباً لشراء الأدوات المنزلية حيث أصدر مجلس النقد والتسليف في سورية منذ بداية الأزمة السورية قراراً بالتريث عن منح قروض استهلاكية لتمويل شراء السيارات. وعادة تكون هذه القروض متوسطة الأجل من سنة إلى خمس سنوات، كما أن معدل الفائدة المطبق

عليها مرتفع مقارنة بالقروض قصيرة الأجل، كما أن المخاطر تتخفض عند منح القرض الاستهلاكي للموظفين الموطّنة رواتبهم لدى المصرف نفسه.

4- قروض الطلاب: عبارة عن قرض يقدم للطلاب على شكل مبلغ مالي واحد كبير، ويكون السداد عن طريق أقساط مخففة تناسب الطلاب، أو يكون راتب شهري يُقدّم للطلاب لمساعدته في تغطية تكاليف الدراسة، ويسدد وفق شروط تختلف باختلاف الجهة المقدمة للقرض. ومثال على ذلك قروض التسجيل في الجامعات وقروض شراء أجهزة الحاسوب الشخصي للطلاب.

ثانياً: القروض حسب النشاط الاقتصادي:

1- القروض العقارية:

تمنح القروض العقارية للأفراد والشركات بهدف شراء قطعة أرض أو بناءها أو شراء مبنى أو اكساء شقة سكنية أو إقامة بناء المصنع أو بناء هنغار الآلات والمستودعات، وعادة ما تكون مدة هذا القروض طويلة الأجل تتجاوز 10 سنوات إلى 25 سنة في بعض الدول، وتكون ضمانات القرض العقار نفسه أو البناء.¹

2- القروض الصناعية:

يتم منح هذا النوع من قبل المصارف الصناعية أو التجارية للأفراد والشركات والحرفيين، وذلك بهدف تأسيس مصانع جديدة أو توسيع مصانع قائمة أو شراء الآلات والتجهيزات وتكون إما متوسطة أو طويلة الأجل.

3- القروض الزراعية:

- تقدم المصارف الزراعية القروض للفلاحين والمزارع الكبيرة والشركات الزراعية بهدف تمويل تأسيس مزارع الإنتاج النباتي أو الحيواني وتكون كما يلي:²
- قروض طويلة الأجل لتمويل تأسيس مزارع جديدة لشراء الآلات والتجهيزات واستصلاح الأراضي وإقامة مزارع إنتاج الأسماك والفروج والأبقار وغيرها.
 - قروض قصيرة الأجل لتمويل المحصول السنوي ومدتها سنة.
- 4- قروض التصدير: تقدم المصارف القروض للمصدرين كما يلي:³
- قروض طويلة الأجل لتأسيس شركات صناعية متخصصة بالتصدير.

¹ أبو حمد، رضا صاحب، إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص 217

² كنعان، علي، إدارة المصارف والسياسات المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص 251

³ كنعان، علي، إدارة المصارف والسياسات المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص 252

- قروض قصيرة الأجل لمدة سنتين لتمويل تجهيز الصفقات للمستوردين الأجانب وعادة ما يكون المصرف المركزي على علاقة بعملية التصدير من حيث استرداد القطع الأجنيين ويعطي فترة معينة لإعادة القطع.
- قروض للمصدرين التجار الذين يشترون السلع من المصانع، ويقوموا بتجهيزها للتصدير وعادة ما تكون قروض قصيرة الأجل لمدة عام ولكل صفقة على حدة، فكل شحنة لها عقد وفترة للتوزيع، ويمول البنك وصولها إلى المستورد.

5- قروض الأسواق المالية:

نظراً لتطور البورصات وتعدد إجراءات التعامل وظهور أدوات مالية جديدة كالمشتقات والعقود المستقبلية وغيرها، أصبح من الضروري تخصص بعض المصارف في التعامل بالأوراق المالية والنقدية. لذلك ظهرت مصارف سميت (مصارف الاستثمار) تخصصت بالوساطة المالية وتمويل الإصدار الأول وتقديم المعلومات للمضاربين.¹ وتكون القروض الاستثمارية للمضاربين قصيرة الأجل تشكل نسبة لا تتجاوز 40% من قيمة الأوراق المالية.

6- القروض السياحية: وهي قروض مخصصة لتوفير التمويل لشريحة العملاء من الشركات وأصحاب الأعمال والأفراد ضمن القطاع السياحي مثل المطاعم السياحية، الشقق والأجنحة الفندقية، النزل الفندقية وأية أنشطة سياحية أخرى.

7- القروض التجارية: واحدة من الأكثر شهرة بين أنواع القروض هي القروض التجارية، وهي قروض تقدم للتجار ولأصحاب المشاريع وخاصة المشاريع الصغيرة، ويمكن أن يكون القرض قبل بدء المشروع أو في بدايته أو لتحسين وضع المشروع بشكل عام أو لتمويل عملياته التجارية.

ثالثاً: القروض من حيث الزمن:

1- القروض قصيرة الأجل:

وهي القروض التي تكون مدتها أقل من سنة وتستخدم لتمويل النشاط التجاري للشركات الصناعية والتجارية لتمويل المستوردات، مثل شراء المواد الأولية وسداد نفقات مثل الأجور وغيرها.²

2- القروض متوسطة الأجل:

¹ كنعان، علي، الأسواق المالية، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 2008-2009، ص 73-74

² سلطان، محمد سعيد، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2005، ص 406

وهي القروض التي تكون مدتها خمس سنوات، تمنحها المصارف للشركات الصناعية بهدف شراء آلات أو تجديد آلات قديمة مستهلكة أو استكمال بناء المصنع أو لبعض العمليات الرأسمالية¹.

3- القروض طويلة الأجل:

وهي القروض التي تزيد مدتها عن خمس سنوات، تمنحها المصارف لبناء الفنادق والمشايف والمجمعات السياحية وتمويل المشاريع السكنية، وبناء المصانع ومصافي النفط والغاز، واستصلاح الأراضي الزراعية وإقامة مشاريع نباتية أو حيوانية في الزراعة.²

رابعاً: القروض حسب الضمانات:

1- القروض بضمانة المنتجات الزراعية: تقوم مؤسسات شراء الأقطان والحبوب والأرز والذرة والبن والسكر وغيرها بالحصول على القروض المصرفية لشراء المحاصيل الزراعية من الفلاحين والمنتجين، ونظراً لضخامة العمل تستلف الشركات قروضاً قصيرة الأجل بمبالغ كبيرة لضمانة المنتج نفسه أو العقود التي أبرمتها شركة تسويق الأرز مع المستوردين أو مع الحكومة أو مع المصانع وغيرها.³

2- القروض بضمانة السندات التجارية: يعد حسم السند التجاري (قرض السند التجاري) من قبل المصرف عقد شراء بين المصرف كمشتري وبائع السند التجاري (كمقترض) يدفع المصرف للمقترض قيمة السند (الكمبيالة) ناقصاً الفائدة والعمولة والنفقات الإدارية.⁴

3- القرض اللومباردي: هو قرض قصير الأجل يمنحه المصرف للتاجر المستفيد مقابل رهن بضائع أو معادن ثمينة أو أوراق مالية أو سندات تجارية أو ديون على الغير.⁵ تخصص هذه القروض للأنشطة التجارية والمضاربة في الأسواق المالية لأنها قصيرة الأجل، وعلى المدين سدادها، لأن التخلف عن الدفع يدفع بالمصرف لبيع الأشياء المرهونة فتزيد خسارة المقترض، لأن الأشياء المرهونة تكون أكبر بكثير من قيمة القرض.⁶

4- قرض مقابل تعهدات المقاولين: عندما تطرح الدولة بعض المشاريع على المقاولين لتنفيذها تطلب كفالات مصرفية لتنفيذ المشروع، وعندما لا تتوفر الأموال اللازمة للمقاول، فإنه يضطر للاقتراض من المصارف، خاصة عندما تكون المشاريع كبيرة، بناء

¹ كنعان، علي، إدارة المصارف والسياسات المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص253

² كنعان، علي، إدارة المصارف والسياسات المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص253

³ كنعان، علي، إدارة المصارف والسياسات المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص254

⁴ الباقوني، محمد شفيق، المنشآت المصرفية في اقتصاد السوق، دمشق، 2006، ص238

⁵ الباقوني، محمد شفيق، المنشآت المصرفية في اقتصاد السوق، مرجع سبق ذكره، ص250

⁶ كنعان، علي، إدارة المصارف والسياسات المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص255

مشفى، فندق، تعبيد طريق، ملعب رياضي، حديقة عامة وغيرها. تتراوح مدة هذه القروض بين 180 يوماً إلى سنة أو سنة ونصف، حسب حجم المشروع، وعادة ينتهي القرض عند تسليم المشروع وصرف باقي الاستحقاقات، يتطلب هذا القرض من المصرف متابعة أعمال المقاولين كي لا يتعرضوا للأزمات أو سوء التنفيذ فتقع عليهم حسميات وقد يخسر المشروع.¹

5- القرض بضمانة رهن عقاري: هو مبلغ من المال يقدمه المصرف بضمانة عقار محدد له قيمة بيعية وفي الأماكن المرغوبة ولآجال محددة، وهذا النوع من القروض كغيره من أنواع القروض يتطلب دراسة دقيقة لدخل وإيرادات المقترض بحيث يكون صافي دخله يغطي سداد أقساط القرض مع فوائده وذلك ضمن نسبة محددة تسمى عبء المديونية (Debit Burden Ratio) DBR، وتتراوح بين 30-40% من صافي الدخل.

6- القرض بضمانة شخصية: وهي مبالغ من المال يقدمها المصرف لمقترض ذو ملاءة مالية يتمتع بسمعة حسنة، ولديه الإمكانية على السداد، أو قد يقدم هذا القرض لمقترض لا تتوفر لديه هذه الإمكانيات، ولكن يضمنه شخص ذو ملاءة مالية وسمعة حسنة لديه القدرة على سداد القرض في حال تعثر المدين.²

7- القرض على المكشوف: تمنح المصارف عدداً محدداً من التجار والصناعيين قروضاً حسب الأنشطة التي يرغبون بتمويلها وتسمح لها بالسحب بحدود 25% من القرض الممنوح (قرضاً بدون ضمانة) على المكشوف استناداً لعامل الثقة بالزبون ومقدرته على السداد وتاريخه الطويل بالتعامل مع المصرف، والالتزام بالسداد بالأوقات المحددة وغالباً ما يكون السحب على المكشوف في الحساب الجاري المدين الذي يمنح للزبون بدون هدف محدد (تجاري أو صناعي) يمنح له للتوسع في عمله التجاري أو الصناعي وخاصة للأمور التجارية شراء صفقات معية اقتناص فرض صفقات استثنائية وغير ذلك.³

يمنح المصرف هذا الحساب ضمن الشروط التالية:⁴

- أن يكون المصرف قد درس حالة المقترض وإمكانياته وملاءته المالية.
- تكون الفائدة عليه أكبر من القروض الأخرى (أعلى الفوائد).
- مدته سنوية تجدد بشكل تلقائي.

¹ كنعان، علي، إدارة المصارف والسياسات المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص 255-256

² كنعان، علي، إدارة المصارف والسياسات المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص 256

³ كنعان، علي، إدارة المصارف والسياسات المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص 257

⁴ كنعان، علي، إدارة المصارف والسياسات المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص 257-258

- ضماناته عقارية أو أي كفيل من الكفلاء المليئين مالياً.
- حركته مستمرة، ولا يجوز سحبه دفعة واحدة فيفقد صفة الجاري المدين، فهو دائم الحركة.

8- قرض القبول (القبولات المصرفية): يتفق المصرف الموقَّع (المُصدِّق) على السند التجاري مع صاحب السند (زبون المصرف) على أن يضع الأخير مبلغ السند تحت تصرف المصرف قبل موعد السند بعدة أيام عمل وبهذا يتنازل المصرف المصدق للسند عن التغطية الكاملة لمبلغ السند من قبل صاحب السند التجاري، ويمنحه بتصديقه هذا السند قرضاً غير نقدي، قرض قبول لأحد زبائنه.¹

9- قرض بضمانة الراتب: يعتبر هذا النوع من القرض أقل خطورة على البنك من باقي القروض الأخرى وذلك لأن عملية سداد مبلغ القرض مضمونة طالما أن راتب الزبون يتم تحويله إلى البنك بشكل دوري.

10- قرض بضمانة الآلات: يتم منح الزبون قرضاً بضمانة الآلة التي يرغب في شرائها، مثل قروض السيارات وقروض شراء الآلات الزراعية.

11- القرض بضمانة الأوراق المالية CLO: عبارة عن قرض مؤقت للأوراق المالية من قبل المقرض للمقترض حيث يجوز فيه للمقرض طلب استعادة الأوراق المالية في أي وقت، والذي من شأنه أن يسمح بإرجاع الأسهم ضمن دورة تسوية السوق العادية، وذلك بصرف النظر عن موعد الاستحقاق المتفق عليه. كما يجوز للمقترض إرجاع الأوراق المالية في أي وقت تنتقل ملكية الأوراق المالية التي يقرضها المقرض إلى المقرض، مع منح المقرض بعض الحقوق مثل: الحق في بيع الأسهم أو إقراضها إلى مقترض آخر، وحضور الجمعيات العمومية العادية، كما يكون للمقترض الحق في بعض الفوائد الاقتصادية، منها على سبيل المثال أرباح الأسهم. كما أنه من الممكن أن يتضمن اتفاق إقراض واقتراض الأوراق المالية إلزام المقرض بسداد دفعات مالية إلى المقرض مساوية للمبلغ الذي اقترضه . ولا يعد مقرض الأوراق المالية مالكا لها كما لا يكون له الحق في التصويت، إلا أنه يحتفظ بالحق في طلب استرجاع الأوراق المالية من المقرض ويجب عليهم ممارسة هذا الحق عند الرغبة في التصويت.

¹ الباقوني، محمد شفيع، المنشآت المصرفية في اقتصاد السوق، مرجع سبق ذكره، ص260

المبحث الثاني

سياسة الائتمان المصرفي

أولاً: مفهوم ووظائف السياسة الائتمانية:

تعتبر السياسة الائتمانية من أهم أركان الائتمان المصرفي والإدارة المصرفية، فوجود سياسة ائتمانية دقيقة وقوية للمصرف يضمن سلامة القروض وتخفيض مخاطر تعثرها.

وقد أشارت مؤسسة النقد العربي السعودي إلى السياسة الائتمانية على أنها مجموعة من المبادئ والمفاهيم التي تحددها الإدارة العليا لكي تهتدي بها المستويات الإدارية عند وضع برامج وإجراءات الإقراض ويسترشد بها متخذه مختلف القرارات عند البدء في طلبات الإقراض ويلتزم بها المنفذون عند بحث تلك الطلبات وبعد اتخاذ قرارات بشأنها.¹

ويرى كنعان سياسة الائتمان:

"مجموعة من الإجراءات والتنظيمات التي تحددها الإدارة المصرفية العليا (مجلس الإدارة) في المصرف لتوظيف واستثمار الأموال المتوفرة (الودائع القابلة لإقراض) بهدف زيادة الأرباح وتخفيض المخاطر وتحريك عملية النشاط الاقتصادي".²

تهدف سياسة الائتمان إلى ما يلي:³

- 1- سلامة القروض التي يمنحها البنك.
 - 2- تنمية أنشطة البنك وتحقيق عائد مرض وتحديد معدل الأرباح التي يسعى المصرف إلى تحقيقها.
 - 3- تأمين الرقابة المستمرة على عملية الإقراض في كافة مراحلها.
- كما يرى رشيد وجودة أن السياسة الائتمانية تهدف إلى:⁴

- 1- منع التضارب في اتخاذ القرارات داخل البنك وإيجاد قدر من التوافق والتنسيق والفهم المشترك بين البنك وعملائه.

¹ مؤسسة النقد العربي السعودي المعهد المالي، مقدمة في إجراءات القروض، الرياض، 2015، ص 106

² كنعان، علي، إدارة المصارف والسياسات المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص 288

³ مؤسسة النقد العربي السعودي المعهد المالي، مقدمة في إجراءات القروض، مرجع سبق ذكره، ص 107

⁴ رشيد، عبد المعطي رضا، جودة، محفوظ، إدارة الائتمان، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 1999، ص 199

- 2- ترشيد القرار الائتماني بالمصرف، بتحديد المجالات التي يمكن التوظيف فيها، والمجالات التي لا يجب التوظيف فيها، ومن ثم الحفاظ على سلامة الائتمان الممنوح، وحسن استخدام أموال عملاء البنك.
- 3- ضمان عائد مناسب للبنك عن طريق تقليل الخسائر وزيادة الأرباح، ومن ثم المحافظة على استمراره في تأدية رسالته وتوسيع نطاقها ودعمها باحتياجات تتراكم تقوي سلامة ومثانة المركز المالي والسوقي للبنك.
- 4- التوافق مع الاتجاه العام لرأس السياسة الاقتصادية القومية، وإحداث الانسجام بين البنك والدولة من خلال تبني الأولويات التي حددتها الدولة في خطط التنمية الاقتصادية، وتوظيف جانب من موارده فيها.
- 5- التوافق العام مع اعتبارات حماية البيئة من التلوث وحماية المجتمع من الانحرافات الخلقية من خلال عدم إقراض أي مشروع يكون من شأنه تهديد المجتمع.
- 6- زيادة الربحية وتخفيض المخاطر.

كما أن السياسة الائتمانية تهدف إلى ما يلي:¹

- 1- تحقيق التوافق والانسجام بين الدوائر والمديريات حول آلية منا القرض، بحيث يسعى الجميع لزيادة أعداد المقترضين وتحسين سمعة المصرف في السوق.
- 2- تحديد مجالات التوظيف قروض صناعية، تجارية، استهلاكية مع التركيز على القروض قصيرة الأجل التجارية مثلاً، وذلك لتوجيه الموظفين إلى هذا النشاط أو الاتجاه.
- 3- تقدير احتياجات الزبائن بدقة من القروض ومنحهم المبالغ التي تساعد على زيادة أرباحهم، لأن نجاح الزبون يعني التسديد، وتعره يعني الخسارة، لذلك يجب تحديد المنح حسب الاحتياجات.
- 4- تحديد معدل الأرباح التي يسعى المصرف لتحقيقها.²
- 5- الموازنة بين الربحية والسيولة بحيث يؤدي ذلك لتخفيض المخاطر إلى أدنى حدودها ويضمن للمصرف السلامة والأمان.
- 6- تحقيق التوافق والانسجام مع أهداف السياسة الاقتصادية للدولة، فإذا ركزت خطة الدولة على الصناعة على المصرف زيادة القروض للصناعيين، وإذا كانت الخطة

¹ كنعان، علي، إدارة المصارف والسياسات المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص 290

² عبد المجيد، عبد المطلب، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، مصر 2007، ص 146

تركز على الزراعة فعلى المصرف زيادة حجم قروضه للمنشآت الزراعية، وذلك بهدف المساعدة في تحقيق أهداف الخطة الاقتصادية العامة.

مكونات سياسة الائتمان:

لتنفيذ سياسة الائتمان لابد من تحديد الآتي:

1- حجم الأموال الممكن إقراضها:

وهذا يعتمد على نسبة الاحتياطي النقدي ومتطلبات الائتمان في السوق ومتطلبات السيولة التي تنتج من سحبيات الودائع، كما أن على الإدارة أن تحتفظ بجزء من الأصول لاستثمارها في الأوراق المالية طويلة الأجل لتحقيق مزايا التنويع في الأصول وتخفيض قيمة الدخل الخاضع للضريبة.

2- الضمانات المقبولة من جانب البنك:

والتي تعتمد على ظروف السوق، حيث تشمل السياسة الائتمانية تحديد نوع الضمان وهامش الضمان بالنسبة للأصول المقدمة لمنح الائتمان. حيث أن نوع الضمانات التي يجب قبولها يتوقف على الشروط التالية:¹

- سهولة التصرف بالضمان من قبل البنك عند تخلف العميل عن السداد
- انخفاض كلفة الاحتفاظ بالضمان
- سهولة التنازل عن الضمان لصالح البنك

3- تشكيلة القروض:

سواء قروض الأفراد كالقروض الشخصية والسكنية، وقروض الشركات التجارية والصناعية، وهذا يعتمد على توجه المصرف وحجم الطلب على الائتمان ونوعه في السوق المصرفي والقيود التي تفرض على المصارف من قبل السلطات النقدية بتحديد الحد الأقصى للائتمان الذي يمنح للعميل الواحد.

4- المنطقة الجغرافية التي يخدمها البنك في مجال الائتمان:²

من استراتيجيات إدارة الائتمان عند رسم السياسة الائتمانية تحديد المنطقة التي تقدم لها تسهيلات ائتمانية أي تحديد الحصة السوقية في نسبة تنفيذ الائتمان في هذه المنطقة مقارنة بالبنوك المنافسة، متجاوزة بذلك الإقراض الذي ينص على محيط عملها الجغرافي

¹ خلف، سعود، المخاطر الائتمانية وأثرها في ربحية المصارف - دراسة تطبيقية على المصارف السورية الخاصة، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، دمشق، 2017، ص29

² الزبيدي، حمزة، إدارة الائتمان والتحليل الائتماني، دار الأوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 199

يُرسَم مع الحدود الإقليمية للدولة التي تعمل ضمنها، إذ تتوقف حدود المنطقة التي تغطيها إدارة الائتمان على العوامل التالية:

- حجم الموارد المتاحة للائتمان
- المنافسة التي يواجهها البنك في المناطق المختلفة.
- طبيعة المنطقة التي تعمل إدارة الائتمان فيها من ناحية شكل النشاط الاقتصادي وحاجات القطاعات إلى الائتمان.
- مدى قدرة إدارة الائتمان في التحكم بالائتمان والرقابة عليه.

5- مستويات اتخاذ القرار:

توضح سياسة الإقراض السلطة الممنوحة لكافة المستويات الإدارية المسؤولة عن اتخاذ قرار الموافقة على منح القرض أو عدم الموافقة عليه، وينبغي تحديد هذه المستويات بما يكفل عدم ضياع وقت الإدارة العليا في بحث كافة القروض، إذ إن هناك بعض القروض الروتينية أو التي لا تزيد قيمتها عن حد معين، فيتخذ القرار بشأنها على مستوى مدير الفرع أو مدير دائرة القروض.¹

6- الحد الأقصى لإقراض العميل الواحد (التركيز):

والتي توضح الحد الأقصى لحجم الائتمان الذي يمكن أن يقدمه المصرف للعميل الواحد، ويعبر عنه كنسبة من رأسمال البنك أو نسبة من رأسماله واحتياطياته أو قد يكون بالإضافة إلى نسبة من حجم رأسمال الزبون المقترض، وعموماً كلما قل التركيز كلما انخفضت المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف، بحيث إذا تعثر أحد الزبائن عن سداد التزاماته للمصرف يكون تأثير قرضه منخفض على المحفظة الائتمانية للمصرف.

7- تكاليف القروض:

بحيث توضح سياسة الإقراض جميع التكاليف التي سيتحملها المقترض مثل قيمة الفائدة التي سيدفعها لقاء الحصول على القرض، وفوائد التأخير، ومعدل الفائدة ونوعها سواء فائدة بسيطة أو مركبة، وطرق احتساب معدل الفائدة إما ثابتة أو متزايدة أو متناقصة، كما يمكن أن يتم اعتماد معدل فائدة ثابت أو متغير، كما تشمل سياسة الإقراض جميع الرسوم والعمولات مثل عمولة السداد المبكر وعمولة دراسة الملف الائتماني وعمولة منح قرض.

¹ مؤسسة النقد العربي السعودي المعهد المالي، مقدمة في إجراءات القروض، مرجع سبق ذكره، ص109

8- مستندات القرض:

يجب أن توضح سياسة الإقراض الأوراق والمستندات الواجب على الزبون المقترض تزويد البنك بها للحصول على القرض، وعلى سبيل المثال تشمل هذه الأوراق جميع الوثائق الشخصية الخاصة بالمقترض وكفيله إن وجد، وأيضاً وثائق لإثبات الدخل كالقوائم المالية المصدقة والفواتير، كما تشمل المستندات أيضاً الأوراق الخاصة بالعقار المراد رهنه في حالة وجوده الخ...

9- آلية متابعة تنفيذ القروض وتحصيلها:

بحيث تتضمن سياسة الإقراض آلية متابعة تحصيل القروض وأيام التأخير المسموح بها والحالات التي يجب التفاوض فيها مع العميل المتأخر، والحالات الواجب تحويل القروض المتوقفة عن الدفع إلى القضاء، وكيفية تصنيف القروض المتعثرة.¹ وبالتالي فإن سياسة الإقراض يجب أن تشمل تصميم نظام كامل للرقابة على القروض بهدف تخفيض مخاطر تعثر القروض.

10- إطار أو هيكل القروض:

يجب أن تتضمن سياسة الإقراض أبعاداً أخرى مثل المدى الذي يقبله المقرض بالنسبة للضمانات وأنواعها وشروطها والعلاقة التنظيمية بين العميل والبنك والاعتبارات الخاصة بالتزامات القروض التي توجد خارج بنود الميزانية، فهذه الالتزامات تمثل ترتيبات لعمل القروض في المستقبل يحصل منها البنك على رسوم بالإضافة إلى إمكانية استخدامها لتخفيض المخاطر التي قد يتعرض لها البنك.²

11- مدة القرض:

وهي المدة التي يمكن للمصرف أن يمنحها للعميل لسداد القرض، وتتراوح بين يوم وعدة سنوات، وغالباً تصنف المصارف قروضها حسب آجالها.

12- المخاطر الائتمانية:

وهي المخاطر الناتجة عن عدم التزام المقترض بسداد مبلغ القرض مع فوائده بتاريخ الاستحقاق وهذا ما يعرض البنك لخسائر يمكن تجنبها عند وضع سياسة ائتمانية تسمح للمصرف بمراقبة القروض بعد منحها لضمان تحصيلها.

13- التنويع والتخصص:

أي تحديد أنواع القروض من حيث المدة والمجالات التي يتم منح القروض من أجلها، وبشكل عام فإن المصارف مقيدة بالتعليمات والأنظمة المقررة من السلطات المختصة

¹ مؤسسة النقد العربي السعودي المعهد المالي، مقدمة في إجراءات القروض، مرجع سبق ذكره، ص110

² مؤسسة النقد العربي السعودي المعهد المالي، مقدمة في إجراءات القروض، مرجع سبق ذكره، ص111

بخصوص أنواع القروض الممكن منحها للزبائن كما أن طبيعة مصادر الأموال التي يحصل عليها البنك تؤثر في أنواع القروض التي بإمكان المصرف منحها.

14- الأهلية الائتمانية:

أي القواعد التي يتم بناء عليها تقييم قدرة المقترض على رد قيمة القرض مع فوائده وفي الموعد المحدد ومدى رغبته في ذلك.

15- معدل الفائدة:

وهو الثمن الذي يحصل عليه المصرف من عملية الإقراض، ويتحدد سعر الفائدة بعد الأخذ بعين الاعتبار العوامل التالية:¹

- معدل الفائدة السائد في السوق.
- درجة المنافسة البنكية.
- حجم الطلب على القروض.
- حجم الأموال المتاحة في البنك.
- أسعار الفائدة على الودائع.
- تكلفة منح القروض.
- سعر الخصم المحدد من البنك المركزي.
- حجم القرض.
- مدة القرض.
- الضمانات المقدمة لقاء القرض.

كما يعتمد تحديد تكلفة الأموال على تكلفة الحصول على الودائع من المودعين سواء أكانت مباشرة (سعر الفائدة) أو خدمات مجانية تقدم للمودعين وجميعها تدخل في التكلفة.²

16- الأخذ بالحسبان الاعتبارات القانونية:

وتعني التزام المصرف بالأنظمة والقوانين والتشريعات القائمة في الدولة سواء القانون التجاري والقانوني المدني وغيرها، كما يجب على المصرف الالتزام بالأنظمة والتعليمات التي يصدرها المصرف المركزي (مصرف المصارف) لأنها تكون ملزمة للمصرف وتحقق مصلحته ومصالح المصارف الأخرى، وذلك عندما يحدد سعر الفائدة والضمانات وطريقة تسديد القروض.³

¹ مؤسسة النقد العربي السعودي المعهد المالي، مقدمة في إجراءات القروض، مرجع سبق ذكره، ص 112-113

² سلطان، محمد سعيد، إدارة البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 400

³ أبو حمد، رضا صاحب، إدارة المصارف، مرجع سبق ذكره، ص 220

يجب أن تعكس السياسة المعتمدة الشروط القانونية للتوسع أو تقييد الائتمان وذلك لكي لا يحدث تباين بين السياسة الخاصة بالبنك التجاري والتشريعات المنظمة للعمل المصرفي والقيود التي يضعها البنك المركزي.¹

العوامل المؤثرة في السياسة الائتمانية:

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في السياسة الائتمانية للمصارف وأهمها:

1- رأس المال:

تتأثر السياسة الائتمانية للمصرف برأس المال المصرف من جانبين: الأول وجود علاقة قانونية بين حجم رأس المال المصرف وحجم القرض الممنوح للشخص الواحد سواء كان اعتبارياً أم طبيعياً، وكذلك حجم الاستثمارات، واستخدام الأموال في الموجودات الثابتة (علاقة طردية) أما الجانب الثاني فإن رأس المال يعد حاجزاً وقائياً يمنع تسرب الخسائر إلى الودائع (في حال حدوثها)²

2- الربحية:

ما من مصرف إلا يسعى لتحقيق الأرباح وزيادتها، لذلك فإن عامل الربح من أحد أهم عوامل نجاح المصرف، وهي تساعد المصرف في رسم السياسة الإقراضية. فالمصرف يحاول انتهاز سياسة إقراضية متساهلة على الرغم من المخاطر الإضافية التي تتجم عن ذلك في سبيل الوصول إلى تحقيق أرباح، وبالمقابل يقوم بتدعيم احتياطاته وتقليل آجال استثماراته.³

3- استقرار الودائع:

من المتعارف عليه أن الاحتياطات المصرفية تستخدم في مواجهة مسحوبات الودائع فالمصرف الذي يواجه تقلبات استثنائية في ودائعه، وتكون أغلب ودائعه تحت الطب يحتاج إلى رسم سياسة إقراضية متحفظة، قياساً بمصرف آخر تحافظ ودائعه على نوع من الاستقرار وتكون أغلب ودائعه لأجل أو توفير أو تزداد ودائعه باستمرار.⁴

4- المنافسة مع المصارف: تشتد المنافسة بين المصارف عندما تتخفف الودائع وتزداد

طلبات الاقتراض لذلك على المصرف أن يسعى لزيادة حجم ودائعه بعوامل الجذب المتعددة أو الاقتراض من المؤسسات الادخارية والصناديق الاستثمارية وغيرها بهدف

¹ خلف، سعود، المخاطر الائتمانية وأثرها في ربحية المصارف - دراسة تطبيقية على المصارف السورية الخاصة، مرجع سبق ذكره، ص 31

² الشلبي، مطيع، دور المصارف في تمويل الاستثمار في سورية، مرجع سبق ذكره، ص 145

³ الشلبي، مطيع، دور المصارف في تمويل الاستثمار في سورية، مرجع سبق ذكره، ص 145

⁴ الشلبي، مطيع، دور المصارف في تمويل الاستثمار في سورية، مرجع سبق ذكره، ص 145

زيادة ودائعه ومن ثم زيادة قروضه مما يكسبه قدرة في ظل المنافسة الشديدة على الودائع والقروض، وفي حال عدم المنافسة أي المصارف قليلة والطلبات على الاقتراض كثيرة، فالجهود البسيطة تحقق أهداف المصرف¹.

- 5- السياسة النقدية العامة وسياسة المصرف المركزي ونوع الاقتصاد الذي يعمل فيه المصرف، والظروف الاقتصادية العامة.
- 6- حالة الاقتصاد الوطني من رواج وكساد.

معايير منح الائتمان المصرفي:

في ضوء عملية منح الائتمان المصرفي، تعطي المصارف أهمية بالغة لدراسة وتحليل العوامل الاقتصادية المتعلقة بالوضع الاقتصادي وظروف السوق وقطاعات الصناعة عامة، كما تقوم بدراسة وتحليل العوامل المتعلقة بالمقترض نفسه خاصة، وذلك بهدف التخفيف من مخاطر تعثر القروض.

واستناداً لذلك ظهرت عدة نماذج لآلية منح القروض والتي جميعها تُعنى بشخصية العميل وسلوكياته والرغبة في سداد الالتزامات، والقدرة على السداد، ورأس المال المقترض، والضمانات، والظروف المستقبلية وأهم هذه النماذج:

1- نموذج PRISM

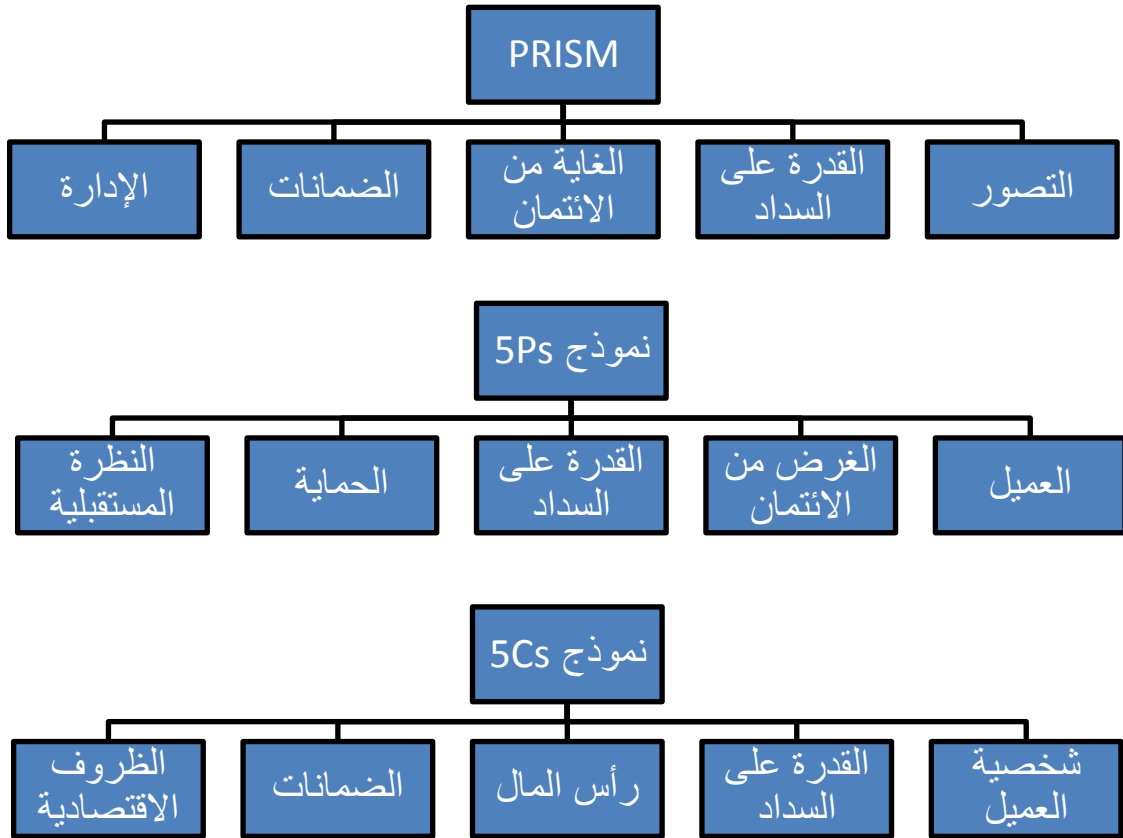
2- نموذج 5Ps

3- نموذج 5Cs

¹ كنعان، علي، إدارة المصارف والسياسات المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص300

وفيما يلي جدولاً يبين العوامل التي يتم أخذها بعين الاعتبار وفق كل نموذج من النماذج الثلاثة السابقة:

الشكل رقم (13) نماذج معايير الائتمان المصرفي



المصدر: إعداد الباحثة

مراحل منح الائتمان:

تمر عملية منح الائتمان بعدة مراحل من أهمها:

1- البحث عن الفرص وجذب العملاء:

يجب ألا يكتفي البنك التجاري بانتظار عملائه الذين يتقدمون بطلبات الاقتراض أو يدعوههم للتعامل معه عن طريق الدعاية، بل لا بد له من البحث عن الفرص بالدراسات المكتبية والميدانية والذهاب للعملاء والتعرف على احتياجاتهم التمويلية، ويلعب التسويق المصرفي دوراً هاماً في جذب العملاء وزيادة الحصة السوقية للبنك.¹

¹ مطر، محمد، التحليل المالي و الائتماني الأساليب والأدوات و الاستخدامات العملية، دار وائل للنشر و التوزيع، 2000، ص48

2- مرحلة تقديم الطلب:

يجب أن يقوم البنك التجاري بتصميم طلب قرض يحوي جميع البيانات الأساسية التي تسرع من عملية التحليل وصناعة القرارات، ويجب أن تكون نماذج الطلبات الكترونية بهدف إدخالها على الحاسب لتكوين بنك معلومات، ومن الضروري عمل دليل للتمويل يقدم لكل العملاء المرتقبين، ومن اللازم وجود مسؤول لمساعدة العميل في استيفاء بيانات الطلب، وغالباً ما يتم ذلك من خلال المقابلة الشخصية بين العميل وباحث الائتماني ليتمكن من خلال هذه المقابلة بتقييم مبدئي للطلب الذي تقدم به، وهل يتفق مع السياسة الائتمانية للبنك، والتأكيد على خلق الانطباع الإيجابي لدى العميل من خلال هذه المرحلة.¹

3- دراسة طلب الائتمان:

عندما يقوم العميل بتعبئة طلب الائتمان وفقاً للنموذج المُعد من قبل المصرف، يُقدم إلى قسم الائتمان لإجراء الدراسة عليه، وخاصة الغرض من القرض ومدة التسديد، وقد يستدعي الأمر إجراء أكثر من مقابلة شخصية للوقوف على الجوانب التي لا يغطيها طلب القرض، أو القيام بزيارات شخصية إلى مقر العميل.²

4- تحليل المركز المالي للعميل:

إن القيام بعملية التحليل الائتماني للعميل من المهام الأساسية لعملية الائتمان، وتستند عليها إدارة الائتمان في قبول أو رفض الطلب الائتماني.

5- اتخاذ القرار وصرف مبلغ القرض: إذا كانت نتائج دراسة الملف الائتماني للعميل إيجابية فإن البنك والعميل ينتقلان إلى مرحلة التفاوض قبل اتخاذ قرار منح القرض، هذه المرحلة يتم فيها الاتفاق على مبلغ القرض وكيفية سداد و زمن الاستحقاق وسعر الفائدة و ينبغي لإدارة الإقراض اقتراح بدائل أخرى مثل تقديم طرف ثالث يضمن تنفيذ العقد هذا فيما يخص فكرة تقديم رهن كضمان لسداد القروض والفوائد.

6- متابعة تحصيل القرض: من الضروري متابعة القروض بعد منحها وذلك لضمان سداد أصل القرض وفوائده وفي مواعيد استحقاقها وحتى يتسنى اكتشاف المخاطر المحتملة والعمل على تجنب وقوعها بالفعل، إذ تقوم هيئة المتابعة والدراسات بمراقبة استعمال الأموال فيما إذا كان الاستعمال مثالياً أو فوضوياً مخالفاً للعقد مما يسئ إلى سمعة العميل المقترض كما تسهر هذه المصلحة على مراقبة الوضعية المالية والاقتصادية

¹ كويل، برايان، تحديد مخاطر الائتمان، دار الفاروق، القاهرة، 2006، ص5

² قويدر، مي، أثر السياسة النقدية على حجم الائتمان المصرفي لدى البنوك التجارية في الأردن، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، 2008، ص33

للمؤسسة لأنه يمكن أن تتدهور قبل سداد القرض مما يشكل خطر على سلامة المركز المالي للبنك.

وبالتالي فإن وجود سياسة ائتمانية واضحة لدى البنك يعتبر دافعاً للإدارة لتحديد أهداف البنك والوصول إلى هذه الأهداف بدقة، حيث أن وجود سياسة ائتمانية مكتوبة تشكل خطوطاً عريضة لموظفي قسم الائتمان والإدارات المرتبطة فيها يساعد في اتخاذ القرارات والتصرف داخل الإطار العام للسياسة.

ثانياً: تطور معدلات الفائدة على الائتمان المصرفي في سورية:

على الرغم من المتغيرات المختلفة التي طرأت على الأوضاع الاقتصادية والمالية قبل دخول المصارف الخاصة للسوق، فقد بقيت معدلات الفائدة المعتمدة من قبل المصارف لفترة طويلة في حالة ثبات واستقرار خلال غياب مجلس النقد والتسليف، ومع بداية دخول المصارف الخاصة مجال العمل تنفيذاً لأحكام القانون رقم 28 لعام 2001، فقد كان لا بد من إحداث تغييرات في معدلات الفائدة تتسم مع معطيات هذه المرحلة، وهذا ما حصل بالفعل، فقد أولى مجلس النقد والتسليف أهمية لعملية التسليف المصرفي وتحريك الودائع والادخارات باتجاه زيادة التوظيفات المثمرة وتمويل المشاريع الانتاجية، وأصدر القرارات اللازمة لذلك، وفيما يلي أهم القرارات التي حددت معدلات الفائدة المدينة التي تتقاضاها المصارف :

الجدول رقم(17) القرارات المحددة لأسعار الفائدة المدينة للتسهيلات المصرفية خلال الفترة (2006-2018م)

الرقم	تاريخ القرار	رقم القرار	مضمون القرار
1	2006/8/16	216 / م ن / ب 4	توحيد معدلات الفائدة المدينة وهوامش الحركة بين المصارف العامة والخاصة
2	2009/8/5	545 / م ن / ب 4	تحديد معدل فائدة قروض جهات القطاع العام
3	2013/1/13	938 / م ن / ب 4	اعتماد أساس معدل التكلفة المرجحة على الودائع في حساب معدل فائدة القروض

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على قرارات مجلس النقد والتسليف

1- قرار مجلس النقد والتسليف رقم 216 / م ن / ب 4 الصادر بتاريخ 2006/8/16:

مادة1: يطبق على المصارف العامة بالنسبة للفائدة المدينة ما هو مطبق على المصارف الخاصة من حيث معدلات الفوائد المدينة وهوامش الحركة المحددة بالقرار 174/م ن / ب 4 تاريخ 2005/12/3 تأشيرية غير ملزمة تسترشد بها المصارف العامة.

مادة2: تضع مجالس إدارات المصارف العاملة القواعد والضوابط الموضوعية لتحديد وتطبيق معدلات الفائدة والعمولات وكيفية استخدام حرية الحركة المتاحة في معدلات الفائدة المدينة وتبلغها إلى مصرف سورية المركزي.

مادة 3- على المصارف العاملة أن تقدم إلى مصرف سورية المركزي بنهاية كل شهر بيان بالفوائد والعمولات المطبقة على جميع أنواع القروض.

هدف هذا القرار إلى توحيد معدلات الفائدة المدينة بين المصارف العامة والخاصة، كما هدف هذا القرار إلى منح المصارف حرية في تحديد معدلات الفائدة المدينة والعمولات ولكن بشكل مراقب ومضبوط من قبل المصرف المركزي.

2- قرار مجلس النقد والتسليف رقم 545 / م ن / ب 4 الصادر بتاريخ 2009/8/5:

مادة 1: تستوفي المصارف العامة فائدة سنوية بنسبة 3,5% كحد أقصى على القروض والتسهيلات الائتمانية التي تمنحها لجهات القطاع العام وفي حال التأخر في السداد تستوفي فائدة تأخير إضافية بنسبة 0,25%

مادة 2: يطبق هذا القرار على جميع عمليات الاقراض والتسهيلات الائتمانية التي تمت بعد تاريخ 2009/1/1

هدف هذا القرار إلى تحديد الحد الأقصى لمعدل الفائدة الممنوح من قبل المصارف العامة للقطاع العام، وكذلك فرض فائدة تأخير على الجهة المقترضة في حال تأخرت عن السداد.

3- قرار مجلس النقد والتسليف رقم 938 / م ن / ب 4 الصادر بتاريخ 2013/1/13:

مادة 1: تستوفي المصارف العامة فائدة سنوية ثابتة على القروض والتسهيلات الائتمانية التي تمنحها لمؤسسات القطاع العام ذات الطابع الاقتصادي تحدد على أساس معدل التكلفة المرجحة على الودائع لدى المصرف بتاريخ المنح مضافاً إليه هامشاً يتراوح بين 1% إلى 2%.

مادة 2: يتم احتساب معدل التكلفة المرجحة على الودائع المشار إليه بالمادة رقم 1/ أعلاه وفق المعادلة والضوابط التي يعتمدها مصرف سورية المركزي.

مادة 3: تلتزم المصارف العامة بتزويد مصرف سورية المركزي - مفوضية الحكومة لدى المصارف خلال النصف الأول من كل شهر بمعدل التكلفة المرجحة المحتسب وفق المادة 2/ أعلاه وبمعدل الفائدة المحدد وفقاً لهذا القرار على التسهيلات الخاصة بمؤسسات القطاع العام.

مادة 4: تستوفي المصارف العامة فائدة تأخير إضافية بنسبة 0.25% كحد أقصى في حال تأخر مؤسسات القطاع العام المقترضة عن السداد.

هدف هذا القرار إلى اعتماد أساس التكلفة المرجحة في تحديد معدل الفائدة على القروض والتسهيلات الائتمانية.

ثالثاً: تطور الائتمان المصرفي في المصارف الخاصة التقليدية في سورية:

لا بد أن تقوم المصارف الخاصة والمشاركة بتقديم منتجات جديدة ومنح فوائد دائنة أعلى من تلك المحددة لدى المصارف العامة، مما يطرح موضوع معدلات الفوائد وكيفية تحديدها في الجهاز المصرفي ككل فإن تحرير معدلات الفوائد لدى المصارف الخاصة واستمرار تثبيتها لدى المصارف العامة يمكن أن يحدث خللاً في بنية الكلفة المصرفية بين القطاعين العام والخاص، ويولد ضغطاً إضافياً على مصارف القطاع العام لتعديل معدلات الفوائد لديها لتتماشى مع اتجاهات السوق والحفاظ على المودعين لديها.

في تاريخ 2008/1/16 أصدر مجلس النقد والتسليف القرار رقم 348/م ن / ب 4 وبتاريخ 2008/3/27 القرار رقم 381 /م ن / ب 4 الذي سمح للمصارف المرخصة بمنح قروض بالعملة الأجنبية لتمويل المشروعات الاستثمارية، وحدد القرار الحصول على القروض بأن يكون الشخص من المقيمين في سورية تاركاً الحرية للمقترض باختيار طريقة تسديد القرض إما عن طريق حساباته بالعملة الأجنبية لدى المصارف المحلية أو في الخارج عن طريق شراء القطع من المصرف المقرض، واشترط القرار أن يكون الهدف من الحصول على القرض مشروعاً استثمارياً مرخصاً لقوانين تشجيع الاستثمار متضمناً مجموعة من الضوابط فيما يخص التأكد من أن القرض صرف من أجل الهدف الذي منح لأجله. وكان يجب على القرار أن يضم آلية الحصول على القرض لتمويل شراء الآلات من خارج سورية أو استيراد مواد أولية من الخارج بحيث يربط القرض بالاستيراد فيتحقق هدفان معاً أولهما استثمار القطع الأجنبي وثانيهما تمويل الاستيراد.

وفيما يلي جدولاً يبين قيمة التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة من قبل المصارف الخاصة التقليدية في سورية خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2018 وذلك بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف في سورية:

الجدول رقم (18) تطور حجم التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة من قبل المصارف الخاصة التقليدية في سورية خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2018م (مليار ليرة سورية)

السنة	التسهيلات الائتمانية المباشرة
2010	219,997
2011	202,624
2012	159,312

130,505	2013
127,784	2014
143,165	2015
139,197	2016
147,704	2017
222,085	2018

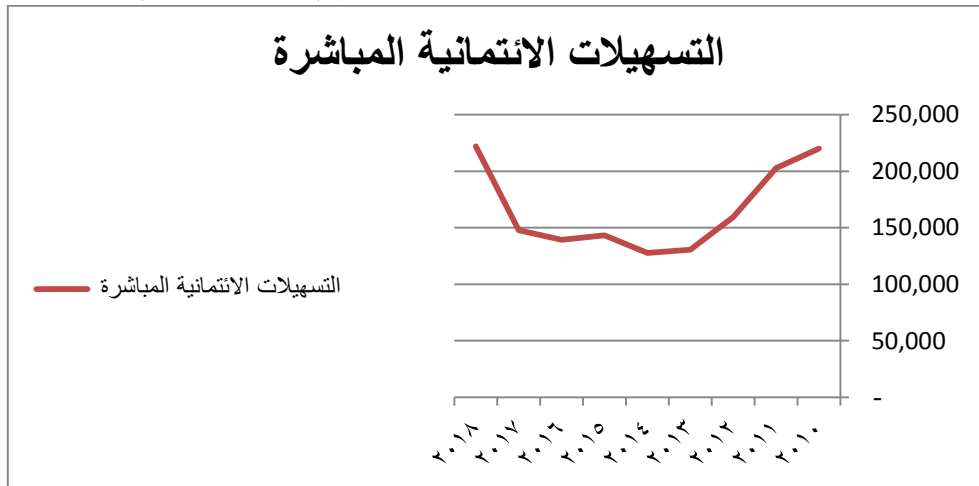
المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف في سورية

يبين الجدول أعلاه انخفاض قيمة التسهيلات الائتمانية المباشرة من عام 2010 لعام 2014، حيث بلغت قيمتها 219,997 مليار ليرة سورية عام 2010 وانخفضت قيمتها لتصل عام 2014 إلى 127,784 مليار ليرة سورية.

ومن ثم ازدادت قيمة التسهيلات الائتمانية المباشرة عام 2015م وبلغت 143,165 مليار ليرة سورية ، في حين بلغت قيمتها 222,085 ليرة سورية عام 2018، محققة بذلك زيادة بنسبة 0.95% عن عام 2010.

وهذا ما يوضحه الشكل رقم (14) الذي يبين تطور حجم التسهيلات الائتمانية المباشرة للمصارف الخاصة التقليدية في سورية خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2018م وذلك بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف في سورية:

الشكل رقم (14) تطور حجم التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة من المصارف الخاصة التقليدية في سورية خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2018م (مليار ليرة سورية)



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف في سورية

وفيما يلي بيان لتطور الائتمان المصرفي لكل مصرف من المصارف الخاصة التقليدية الخاصة في سورية وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2018م

الجدول رقم (١٩) تطور التسهيلات الائتمانية المباشرة لدى المصارف الخاصة التقليدية في سورية خلال الفترة الممتدة ما بين ٢٠١٠-٢٠١٨م (مليار ليرة سورية)											
السنة	البنك العربي - سورية	المصرف الدولي للتجارة والتمويل	بنك الأردن - سورية	بنك الشرق	بنك بيلتس - سورية	بنك بيكو السعودي الفرنسي	بنك سورية والخليج	بنك سورية والمهجر	بنك عودة - سورية	بنك قطر الوطني - سورية	فرنسبنك - سورية
2010	23,123	33,078	8,804	3,662	22,390	36,854	7,460	30,353	39,444	6,091	8,739
2011	22,430	29,009	10,622	6,188	23,751	32,935	12,709	21,231	29,141	3,078	11,531
2012	17,372	22,963	7,831	6,814	17,050	26,421	13,127	13,778	20,753	2,465	10,738
2013	15,266	19,583	5,883	4,893	11,807	23,898	11,344	9,614	18,572	1,597	8,048
2014	12,989	17,195	4,418	5,064	12,374	27,439	10,337	6,943	17,823	1,703	11,500
2015	12,156	13,459	7,332	9,797	16,524	36,596	10,664	5,858	13,431	1,331	16,016
2016	11,730	14,360	10,604	8,418	12,316	34,628	9,479	4,150	11,311	2,778	19,423
2017	8,258	16,766	9,544	10,969	14,914	42,899	6,066	3,951	9,860	3,339	21,138
2018	7,286	22,162	8,371	23,273	23,990	76,593	6,650	9,316	11,001	6,451	26,993
المصدر: إحصاء الباحث، بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف في سورية											

1- البنك العربي - سورية:

يقدم البنك خدماته لمختلف المشاريع في كافة القطاعات الاقتصادية كالتجارة والصناعة والمقاولات والتعليم وغيرها وتتم دراسة وتقديم تسهيلات ائتمانية تتناسب مع احتياجات كل زبون من خلال تطبيق معايير موحدة في سياسة الإقراض مع الالتزام بتقديم الحلول خلال أسرع وقت ممكن. وتتنوع التسهيلات التي يقدمها البنك من التمويل القصير الأجل لرأس المال العامل إلى القروض طويلة الأجل منها على سبيل المثال لا الحصر:

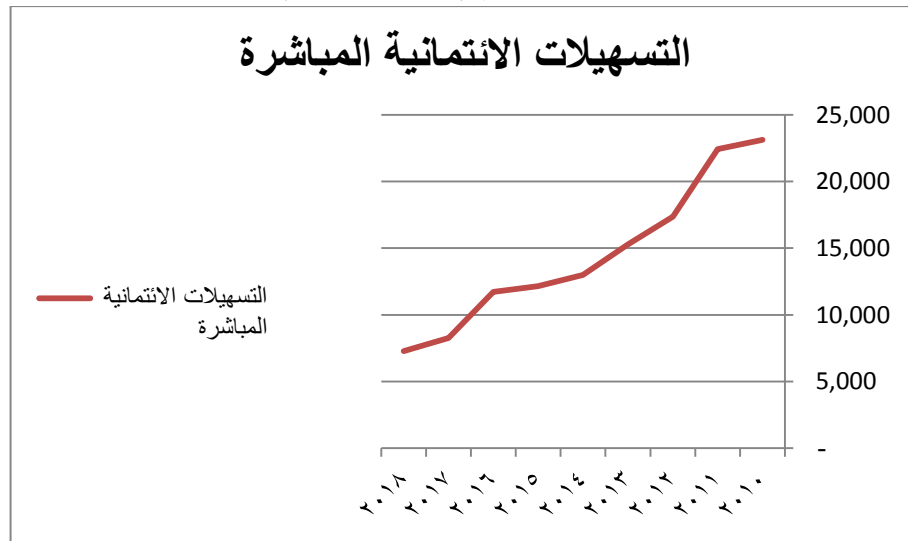
- الجاري مدين.
- الكمبيالات المخصومة البنكية والتجارية.
- القروض المتجددة.
- القروض المتناقصة.
- المشاركة في قروض التجمع البنكي.

- بالإضافة لعمليات التمويل التجارية كإصدار الكفالات بأنواعها والاعتمادات المستندية وتحصيل البوالص.

أطلق البنك العربي - سورية منتج «قرض المهن» الخاص بالأطباء، المهندسين والصيادلة الذين يمارسون نشاطهم من خلال عيادات ومكاتب وصيدليات خاصة بهم، هذا القرض يشمل مجموعة من الحلول التي تحقق طموحات أصحاب المهن المذكورة بتطوير عياداتهم ومكاتبهم وصيدلياتهم الخاصة بهم وتجهيزها بأحدث المعدات ما يمكنهم من تحقيق تطلعاتهم المستقبلية. كما أن البنك يقدم القروض الشخصية والسكنية.

الشكل رقم (15) تطور التسهيلات الائتمانية المباشرة للبنك العربي - سورية خلال الفترة الممتدة ما بين

2010-2018م (مليار ليرة سورية)



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للبنك العربي - سورية

بلغت قيمة التسهيلات الائتمانية المباشرة لدى ائبنك العربى 23,123 عام 2010 وفى عام 2011 انخفضت قيمة التسهيلات الائتمانية المباشرة وبلغت قيمتها 22,430 مليار ليرة سورية واستمرت قيمتها بالانخفاض لتصل إلى 7,286 مليار ليرة سورية عام 2018، محققةً انخفاضاً بنسبة 68%.

2- المصرف الدولى للتجارة والتمويل:

قام المصرف الدولى للتجارة والتمويل بطرح منتج قرض الاكساء والترميم، حيث يتم تمويل اكساء العقار بنسبة 100% خلال فترة سداد تصل إلى 8 سنوات، ويتم صرف القرض على دفعات بشكل يلائم مرحلة الاكساء.

كما قام المصرف بطرح منتج القرض الشخصى بمعدلات فائدة تنافسية وفترة سداد تصل إلى 5 سنوات وخيارات تجديد التمويل الحالى والحصول على تمويل جديد، كما توجد إمكانية للتمويل بضمانة وديعة تصل إلى 90% من قيمة الوديعة.

وقام المصرف بطرح منتج قرض النقابيين والمهنة الحرة، وذلك بمعدلات منح تصل لغاية 15 مليون ليرة سورية وبفترة سداد تصل لغاية 5 سنوات، وخيارات تجديد التمويل الحالى والحصول على تمويل جديد.

كما قام المصرف بطرح منتج القرض السكنى، وذلك لتمويل شراء منزل، وذلك عبر تمويل شراء منزل يصل لغاية 75% من قيمة العقار، وبفترة سداد تصل لغاية 10 سنوات، وبأقساط تتلاءم مع الدخل الشهري للمقترض.

بتاريخ 2008/3/2 وقعت الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات وبعض المصارف الخاصة (المصرف الدولى للتجارة والتمويل و بنك سورية الدولى الإسلامى و بنك الشام الإسلامى) اتفاق عمل لتمويل مشروعات رواد الأعمال المتوسطة والصغيرة وفق الجدوى الاقتصادية المقدمة. ويهدف الاتفاق إلى السعى للحد من الخسائر والديون المعدومة من خلال المشروعات الممولة وتقديم الخدمات الداعمة غير التمويلية كذلك دعم المستفيدين فى تلقيهم للتمويل من الجهات الممولة من خلال تقديم ضمانة جزئية تقدمها الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات تغطي نسبة محددة من قيمة القرض المقدم ووفق طبيعة المشروع. كما تم توقيع اتفاقية بين المصرف الدولى للتجارة والتمويل مع الهيئة العامة للتشغيل تهتم بدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتعتمد على دراسات متكاملة للمشروع وإمكانية مساعدة المقترض فى دراسة الجدوى وذلك لضمان نجاحه وضمان سداد القرض، وهدف وكان هدف هذا التمويل اجتماعى أكثر من كونه هدفاً ربحياً.

وقّع المصرف الدولي للتجارة والتمويل اتفاقية مع صندوق النقد العربي لتمويل التجارة العربية بتاريخ 2007/9/3 وذلك تمويل المصدرين والموردين السوريين في تبادلاتهم التجارية، حيث كانت هذه الاتفاقية جزءاً من برنامج تمويل التجارة العربي مع صندوق النقد العربي في أبوظبي، وهو يعطي الأولوية للتجارة العربية البينية، ويمولها بكفالة مصارف في الدول العربية، بحيث يعطى الخط الائتماني للمصرف ثم يقوم المصرف بتمويل أعمال التجارة والاستيراد والتصدير بين سورية والأردن أو سورية وتركيا، بحيث يتحقق شرط وجود طرف عربي على الأقل، ويكفل المصرف الممنوح له خط الائتمان سداد هذا التمويل عند الاستحقاق. وقد استفاد العشرات من التجار السوريين من هذا التمويل. كما قام المصرف بفتح اعتمادات لمستورديهم ومنحهم مدة 180 يوماً للسداد، بحيث يقوم الصندوق بالدفع للمصدر الخارجي، بينما يقوم وكيل الصندوق في كل دولة وهو المصرف الدولي للتجارة والتمويل في سورية، بضمانة التاجر ومتابعته للسداد.¹

وفي عام 2008 شارك المصرف الدولي للتجارة والتمويل في أكبر عملية تمويل قادها تجمع بنكي في سورية وخارجها لشركة السكر الوطنية، حيث بلغ نحو 60 مليون دولار. ونظراً لأن المساهم الكبير في هذه الشركة (نجيب العساف) هو أحد أعضاء مجلس إدارة المصرف الدولي للتجارة والتمويل لم يتمكن المصرف من تمويل كامل القرض لعدم جواز ذلك قانوناً وعليه تم حشد مجموعة من المصارف العربية والأجنبية بالتعاون مع بنك الاسكان في الأردن لمنح هذا القرض. وبشكل عام فإن منح قروض من هذا النوع يعتمد على دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع اقتصادي مجدٍ، كما يجب أن يكون معدل العائد الداخلي للقرض ضامناً لإعادة تكليفه بشكل مدروس وبدقة.

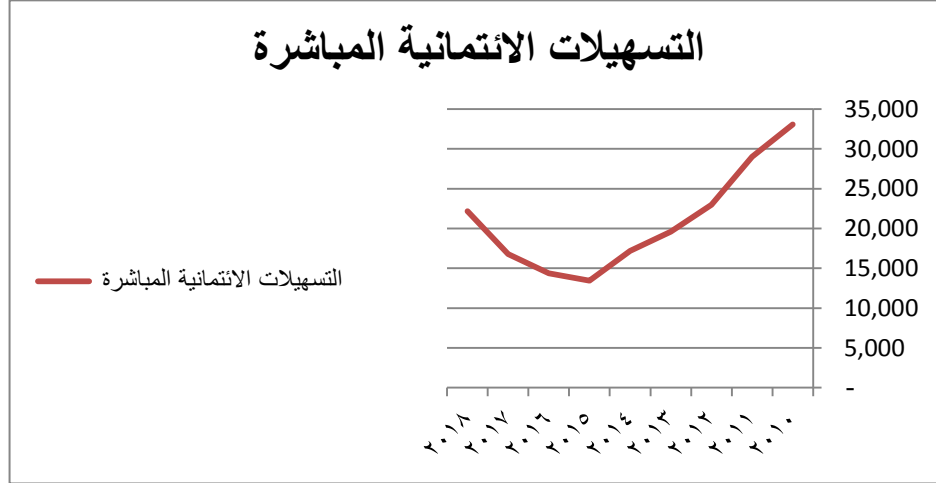
قام المصرف الدولي للتجارة والتمويل بتقديم منتج مصرفي يسمى "بيت العمر" وتصل مدة سداذه إلى 15 عاماً وتصل قيمة القرض إلى عشرة ملايين ليرة سورية، ويؤخذ دخل الأسرة وليس فقط دخل الشخص كمؤهل للقرض، فإذا أمنت الأسرة كدخل مشترك مبلغ مئة ألف ليرة سورية، تمنحهم أربعة ملايين ونصف سواء لشراء أم بناء أم إكساء، وهذه الخدمة المصرفية يستفيد منها ذوو الدخل المتوسط والمحدود في سورية، لأن القرض سيمنح للأسرة مهما كان دخلها سواء كان 50 ألفاً تمنح 2 مليون و250 ألفاً، أو كان دخلهم عشرين أو عشرة آلاف وهكذا وكل بحسب دخله.²

¹ <https://aliqtisadi.com>

² <https://aliqtisadi.com>

يبين الشكل رقم (16) قيمة التسهيلات الائتمانية المباشرة للمصرف الدولي للتجارة والتمويل خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2018م :

الشكل رقم (16) تطور حجم التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة من قبل المصرف الدولي للتجارة والتمويل خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2018م (مليار ليرة سورية)



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للمصرف الدولي للتجارة والتمويل

بلغت قيمة التسهيلات الائتمانية المباشرة لدى المصرف الدولي للتجارة والتمويل 33,078 مليار عام 2010

وفي عام 2011 انخفضت قيمة التسهيلات الائتمانية المباشرة وبلغت قيمتها 29,009 مليار ليرة سورية واستمرت قيمتها بالانخفاض لتصل إلى 13,459 مليار ليرة سورية عام 2015 ، ومن ثم ازدادت قيمتها عام 2016 وبلغت 14,360 مليار ليرة سورية ، في حين بلغت قيمتها 22,162 مليار ليرة سورية عام 2018، محققة بذلك انخفاضاً بنسبة 33% عن عام 2010.

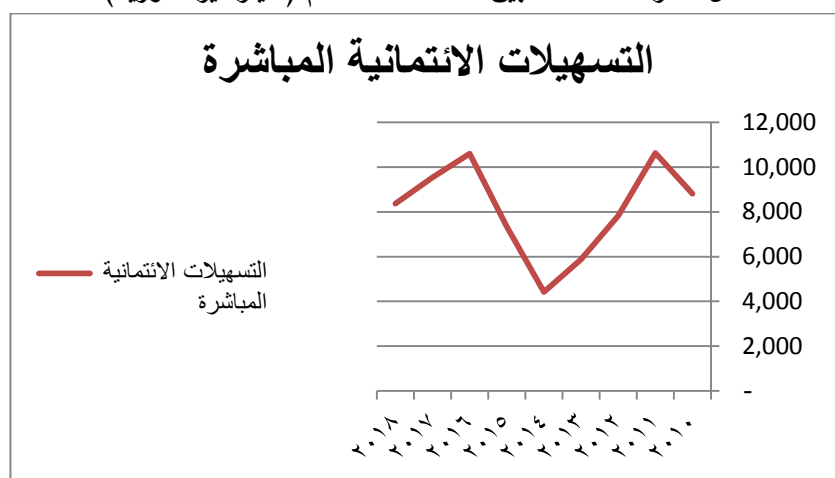
3- بنك الأردن - سورية:

قام بنك الأردن - سورية بطرح القرض التجاري، والذي يتم منحه للمؤسسات والشركات الكبرى من القطاعين العام والخاص والأفراد من أصحاب المصالح والمهن الصناعية والتجارية والعاملون في مجال الاستيراد والتصدير، حيث يوفر هذا القرض مجموعة برامج تمويلية منافسة وبمزايا إضافية ومتنوعة تمنح لمرة واحدة ولغاية معينة، ويتم تسديده بموجب أقساط شهرية يتم الاتفاق عليها ما بين العميل والبنك، وحسب التدفقات النقدية للعميل، وينتهي القرض عند تسديده، ويتم استيفاء الفائدة متناقصة على الرصيد. كما يقوم بنك الأردن بتمويل فواتير الشراء المحلية وذلك إما بتمويلها لمرة واحدة للزبون، أو عبر تقديم تسهيلات دائمة، بحيث يتم تمويل نسبة معينة من قيمة الفاتورة المحلية

ويتم تسديد كل عملية تمويل على حده، بموجب أقساط شهرية يتم الاتفاق عليها ما بين العميل والبنك، ويتم استيفاء الفائدة شهرياً ، والعمولة مقدماً.

قام بنك الأردن سورية خدمة حسابات الجاري مدين لكافة عملاءه من قطاع المؤسسات والشركات الكبرى لغايات تمويل احتياجاتها وتوفير السيولة المطلوبة لتسيير أعمالها وأنشطتها ضمن سقف معينة يتم منحها للمؤسسات بما يتناسب وحجم أعمالها. والحساب الجاري المدين نوع من أنواع التسهيلات المباشرة وتتضمن منح سقف نقدي لعمل مدين بحيث يحق لهذا العميل أن يسحب من الحساب الجاري مدين وأن يودع فيه ضمن هذا السقف والذي يجدد سنوياً بموافقة البنك علماً بأنه يتم منح السقف إما بضمان عيني أو نقدي أو شخصي. ولكن توقف طرح هذا المنتج نتيجة صدور القرار رقم 172 تاريخ 2018/11/22 من قبل مجلس النقد والتسليف، والذي أنهى العمل بالقرار رقم 28/م. ن لعام 2017 الخاص بمنح التسهيلات الائتمانية على شكل (جاري مدين) يبين الشكل رقم (17) تطور حجم التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة من قبل بنك الأردن - سورية خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2018م :

الشكل رقم (17) تطور حجم التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة من قبل بنك الأردن - سورية خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2018م (مليار ليرة سورية)



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية لبنك الأردن - سورية

نلاحظ ازدياد قيمة التسهيلات الائتمانية المباشرة من عام 2010 لعام 2011م، حيث بلغت قيمتها 8,804 مليار ليرة سورية عام 2010 وازدادت قيمتها لتصل عام 2011م إلى 10,622 مليار ليرة سورية.

أما في عام 2012 انخفضت قيمة التسهيلات الائتمانية المباشرة وبلغت قيمتها 7,831 مليار ليرة سورية واستمرت قيمتها بالانخفاض لتصل إلى 4,418 مليار ليرة سورية عام 2014 ، ومن ثم ازدادت قيمتها عام 2015 وبلغت 7,332 مليار ليرة سورية ، في حين

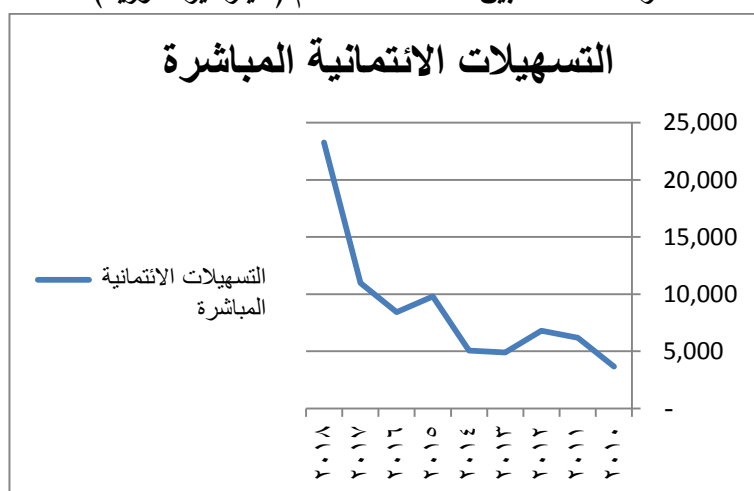
بلغت قيمتها 8,371 مليار ليرة سورية عام 2018، محققة بذلك انخفاضاً بنسبة 4.9% عن عام 2010.

4- بنك الشرق:

يقوم بنك الشرق بفتح قروض شخصية و سكنية، كما يقوم بتمويل الشركات والمشاريع الاستثمارية عبر تقديمه للقروض والسلف القصيرة والمتوسطة الأجل، بالإضافة للمشاركة ببرامج قروض مشتركة.

يبين الشكل رقم (18) تطور حجم التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة من قبل بنك الشرق خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2018م :

الشكل رقم (18) تطور حجم التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة من قبل بنك الشرق خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2018م (مليار ليرة سورية)



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية لبنك الشرق

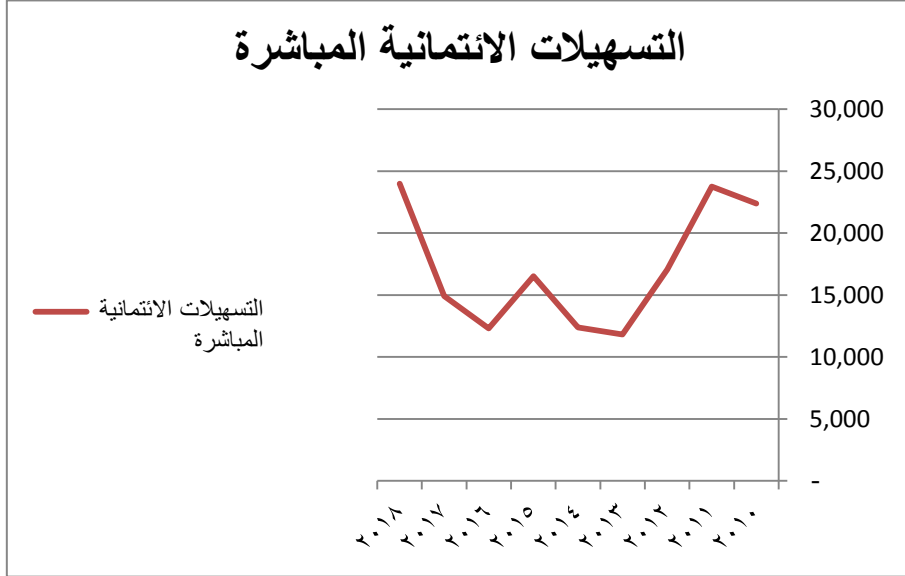
يبين الجدول أعلاه زيادة قيمة التسهيلات الائتمانية المباشرة من عام 2010 لعام 2012، حيث بلغت قيمتها 3,662 مليار ليرة سورية عام 2010 وازدادت قيمتها لتصل عام 2012م إلى 6,813,955,533 ليرة سورية. أما في عام 2013 انخفضت قيمة التسهيلات الائتمانية المباشرة وبلغت قيمتها 4,893 مليار ليرة سورية ومن ثم ازدادت قيمتها عام 2014 وبلغت 5,064 مليار ليرة سورية ، واستمرت قيمتها بالزيادة حيث بلغت قيمتها 23,273 مليار ليرة سورية عام 2018، محققة بذلك زيادة بنسبة 536% عن عام 2010.

5- بنك بيبيلوس - سورية:

يقوم بنك بيبيلوس سورية بتقديم القروض الشخصية والسكنية والتجارية للأفراد والشركات وتمويل الفواتير والمشاريع التجارية والصناعية.

يبين الشكل رقم (19) قيمة التسهيلات الائتمانية المباشرة في بنك بيبيلوس - سورية خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2018م :

الشكل رقم (19) تطور حجم التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة من قبل بنك بيبيلوس - سورية خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2018م (مليار ليرة سورية)



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية لبنك بيبيلوس - سورية

نلاحظ وجود زيادة قيمة التسهيلات الائتمانية المباشرة من عام 2010 لعام 2011م، حيث بلغت قيمتها 22,390 مليار ليرة سورية عام 2010 وازدادت قيمتها لتصل عام 2011م إلى 23,751 مليار ليرة سورية.

أما في عام 2012 انخفضت قيمة التسهيلات الائتمانية المباشرة وبلغت قيمتها 17,050 مليار ليرة سورية ومن ثم ازدادت قيمتها عام 2014 وبلغت 12,374 مليار ليرة سورية ، واستمرت قيمتها بالزيادة حتى عام 2015 حيث بلغت قيمتها 16,524 مليار ليرة سورية ، وفي عام 2016 انخفضت قيمتها إلى 12,316 مليار ليرة سورية، وفي عامي 2017-2018 ازدادت قيمتها لتصل عام 2018 إلى 23 و990 مليار ليرة سورية، محققة بذلك زيادة بنسبة 7.15% عن عام 2010.

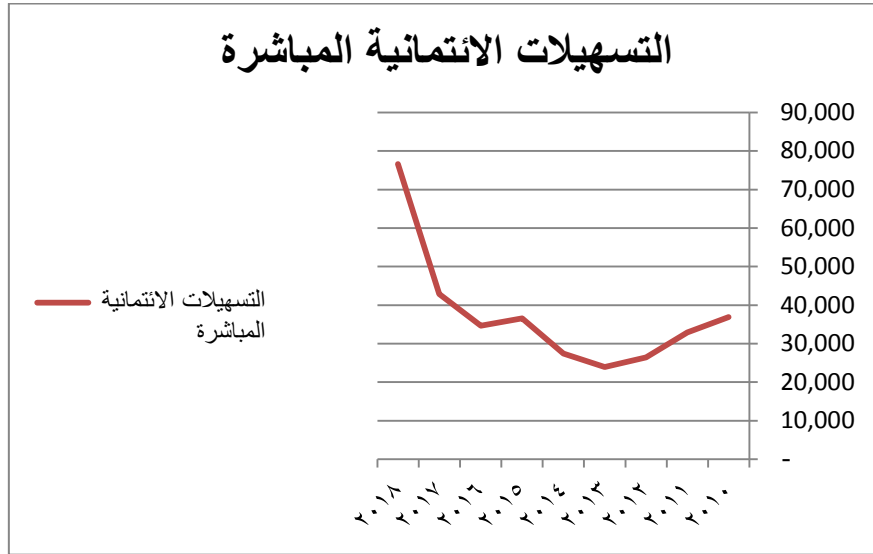
6- بنك بيمو السعودي الفرنسي:

أطلق بنك بيمو السعودي الفرنسي عدة قروض ومنتجات مصرفية أهمها:

- قرض المنتجات الاستهلاكية الذي يهدف إلى تمويل احتياجات الزبائن من أدوات كهربائية ومنتجات إلكترونية وهواتف محمولة ومفروشات وطاقة شمسية وغيرها
- القرض الشخصي والسلفة على الراتب: وذلك بشرط أن يكون موظفاً لدى الشركة منذ مدة سنة للقروض وستة أشهر للسلفة على الأقل.
- قرض الرائدات (سيدات الأعمال): ويهدف هذا القرض إلى المشاركة إيجاباً في دفع عجلة الاقتصاد، وتتراوح قيمته بين 2.5 و 100 مليون ليرة سورية.
- قرض ترميم العقارات السكنية: والذي يتيح ترميم العقارات السكنية المتضررة نتيجة الأحداث المؤسفة، وذلك بمنح تمويل يصل لغاية 75% من أعمال الترميم ومدة هذا القرض تصل لغاية 10 سنوات.
- قرض ترميم العقارات الصناعية والتجارية: حيث أن هذا القرض يتيح ترميم العقارات المهنية المتضررة نتيجة الأحداث المؤسفة وذلك بمنح تمويل يصل لغاية 75% من أعمال الترميم ومدة هذا القرض تصل لغاية 8 سنوات.
- القرض المهني: الغاية من هذا القرض تمويل الشركات والمهن الحرة ذات النشاط القائم حالياً، والتي تسعى إلى توسيع نطاق عملها وتطويره وذلك عبر تمويل شراء الأصول الثابتة وتمويل رأس المال العامل وشراء العقارات التجارية وإكسائها.
- القرض السكني: يهدف هذا القرض إلى تمويل الأفراد من موظفين وأصحاب المهن الحرة لتمويل شراء أو إكساء عقار سكني مقابل ضمان عقارية.
- القرض السكني للمغتربين السوريين: هدف هذا القرض إلى تمويل أو شراء أو إكساء منزل أو شقة سكنية داخل سورية مقابل ضمان عقارية، وهو موجه للأفراد المغتربين من موظفين وأصحاب عمل حر خارج القطر. مقابل ضمان عقاري ومدة القرض 1-15 سنة.

يبين الشكل رقم (20) تطور حجم التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة من قبل بنك بيمو السعودي الفرنسي خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2018م

الشكل رقم (20) تطور حجم التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة من قبل بنك بيمو السعودي الفرنسي خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2018م (مليار ليرة سورية)



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية لبنك بيمو السعودي الفرنسي

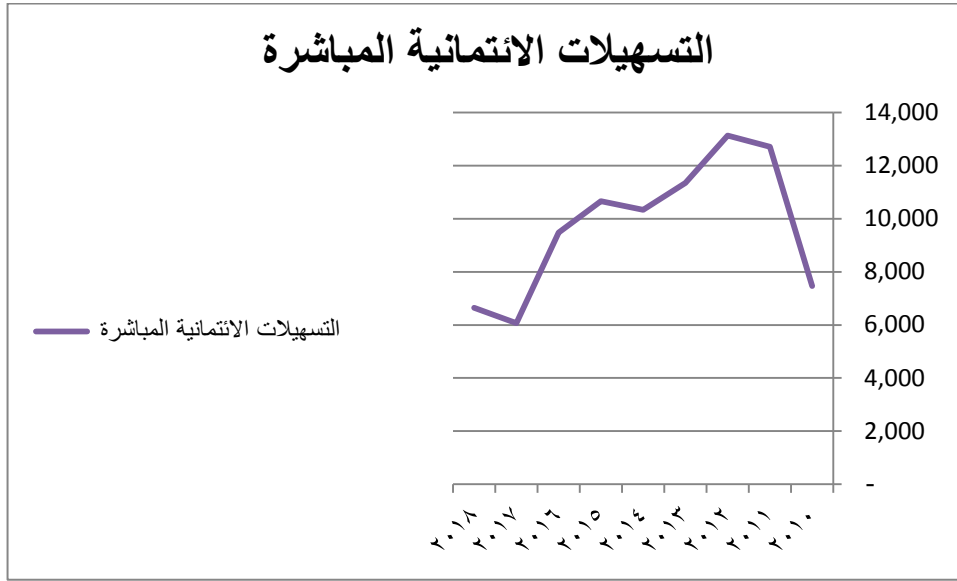
بلغت قيمة التسهيلات الائتمانية المباشرة 36,854 مليار ليرة سورية عام 2010. وفي عام 2011 انخفضت قيمة التسهيلات الائتمانية المباشرة وبلغت قيمتها 32,935 مليار ليرة سورية لغاية عام 2013م حيث بلغت قيمتها 23,898 مليار ليرة سورية عام 2013، وفي عام 2014م ازدادت قيمتها لتصل إلى 27,439 مليار ليرة سورية، واستمرت قيمتها بالازدياد لتصل إلى 76,593 مليار ليرة سورية في عام 2018 محققة بذلك زيادة بنسبة 108% عن عام 2010.

7- بنك سورية والخليج:

يقوم بنك سورية والخليج بتقديم القروض الشخصية والسكنية للأفراد بالإضافة لقيامه بتمويل المشاريع الصناعية وتمويل توسيع خطوط الانتاج للمصانع وتمويل الفواتير التجارية.

يبين الشكل رقم (21) تطور حجم التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة من قبل بنك سورية والخليج خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2018م :

الشكل رقم (21) تطور قيمة التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة من قبل بنك سورية والخليج خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2018م (مليار ليرة سورية)



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية لبنك سورية والخليج

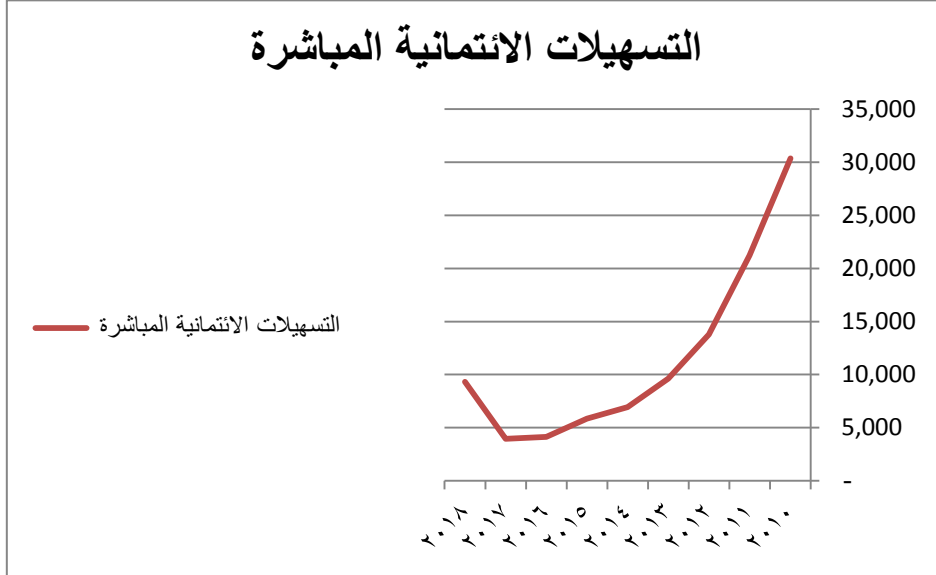
يبين الجدول أعلاه زيادة قيمة التسهيلات الائتمانية المباشرة من عام 2010 لعام 2012م، حيث بلغت قيمتها 7,460 مليار ليرة سورية عام 2010 وازدادت قيمتها لتصل عام 2012م إلى 13,127 مليار ليرة سورية. أما في عام 2013 انخفضت قيمة التسهيلات الائتمانية المباشرة وبلغت قيمتها 11,344 مليار ليرة سورية لغاية عام 2013 ، واستمرت قيمتها بالانخفاض لتصل إلى 6,066 مليار ليرة سورية في عام 2017 في حين بلغت قيمتها 6,066 مليار ليرة سورية عام 2018 محققة بذلك انخفاضاً بنسبة 11% عن عام 2010.

8- بنك سورية والمهجر:

يقوم بنك سورية والمهجر بمنح قروض والتسهيلات التجارية والقروض للمؤسسات الصغيرة والناشئة موجهة للشركات الصغيرة والأفراد الراغبين في تحسين أعمالهم عبر دعم رأسمالهم العامل أو تمويل أصول ثابتة للتوسع بالعمل أو للبدء بمشاريع جديدة، كالتجار أو الصناعيين صغيري الحجم والحرفيين وأصحاب المهن الحرة والمشاريع الصغيرة قيد التأسيس وأصحاب المهن ذات التحصيل العلمي العالي (مهندس، طبيب، صيدلاني، محاسب...) وتصل قيمة هذا القرض إلى 5 مليون ليرة سورية ومدة السداد فيه تصل إلى 5 سنوات وذلك مقابل رهن عقاري من الدرجة الأولى لصالح البنك وبوليصة تأمين على العقار، كما يقوم بمنح قروض التجزئة (القرض الشخصي والقرض السكني وقروض استهلاكية متنوعة كقرض الأطباء والصيادلة).

يبين الشكل رقم (22) تطور حجم التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة من قبل بنك سورية والمهجر خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2018م

الشكل رقم (22) تطور حجم التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة من قبل بنك سورية والمهجر خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2018م (مليار ليرة سورية)



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية لبنك سورية والمهجر

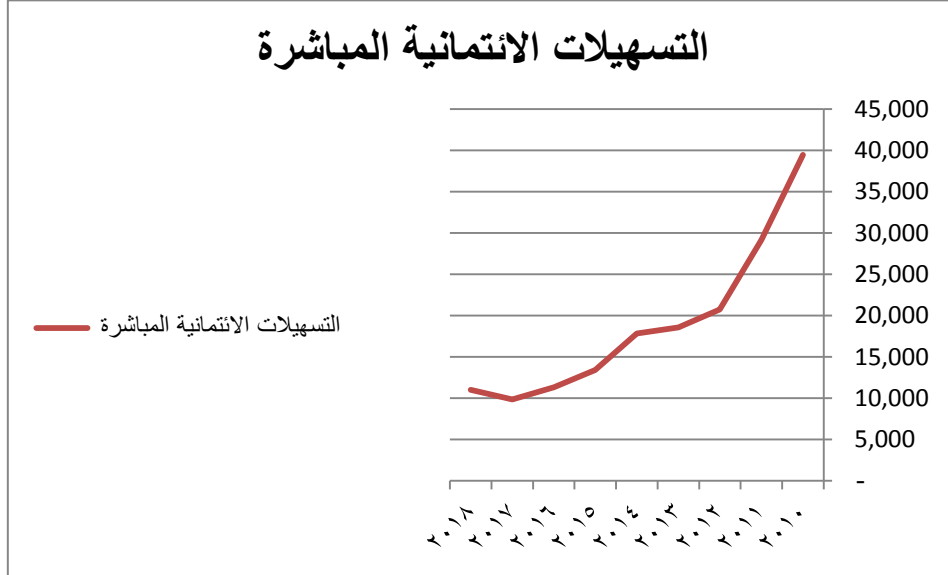
بلغت قيمة التسهيلات الائتمانية 30,353 مليار ليرة سورية عام 2010م، وفي عام 2011 انخفضت قيمة التسهيلات الائتمانية المباشرة وبلغت قيمتها 21,231 مليار ليرة سورية، واستمرت قيمتها بالانخفاض لتصل إلى 3,950,881,676 ليرة سورية في عام 2017، في حين بلغت قيمتها 9,316 عام 2018 محققة بذلك انخفاضاً بنسبة 69% عن عام 2010.

9- بنك عودة - سورية:

قام بنك عودة - سورية بمنح قروض سكنية وقروض شخصية وقروض لشراء أجهزة تقنية (حاسوب شخصي و كاميرا و أجهزة الطاقة الشمسية..) كما أطلق بنك عودة سورية قرضه السكني عبر تقديمه 65% من قيمة المسكن وإمكانية الاختبار بين منتجين القرض السكني التقليدي والقرض السكني المرن وتصل مدة القرض الأول إلى 15 عاماً والثاني إلى 17 عاماً ويتيح القرض السكني بالطريقة التقليدية شراء عقار لقاء أقساط شهرية متساوية ولفترة تصل إلى 15 عاماً وتصل قيمة القرض إلى 65% من قيمة العقار المراد شراؤه بمعدل فائدة 9% لمدة سنتين ثم متحرك لباقي مدة القرض ويستفيد العميل من ميزات إضافية تتضمن إمكانية تأجيل موعد الدفع لفترة ستة أشهر إضافة إلى بطاقة ائتمان مجانية صالحة لمدة عام وبطاقة حسم.

يبين الشكل رقم (23) تطور حجم التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة من قبل بنك عودة -سورية خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2018م

الشكل رقم (23) تطور حجم التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة من قبل بنك عودة - سورية خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2018م (مليار ليرة سورية)



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية لبنك عودة - سورية

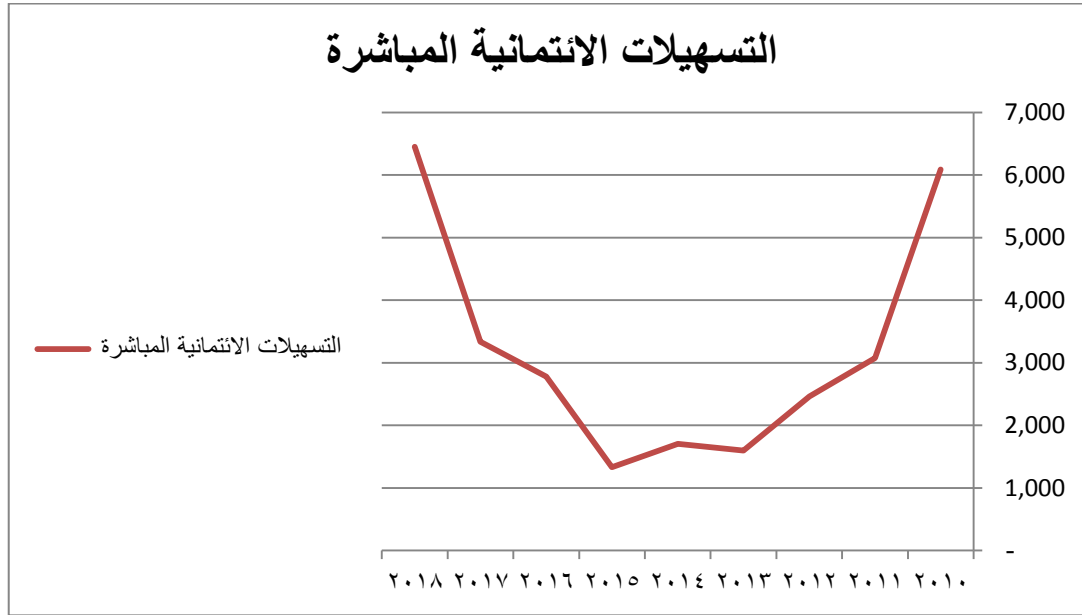
بلغت قيمة التسهيلات الائتمانية المباشرة عام 2010م 39,444 مليار ليرة سورية. وفي عام 2011 انخفضت قيمة التسهيلات الائتمانية المباشرة وبلغت قيمتها 29,141 مليار ليرة سورية، واستمرت قيمتها بالانخفاض لتصل إلى 9,860 مليار ليرة سورية في عام 2017 ، كما بلغت قيمتها 11,001 عام 2018 محققة بذلك انخفاضاً بنسبة 72% عن عام 2010.

10- بنك قطر الوطني - سورية:

قام بنك قطر الوطني - سورية بمنح قروض شخصية وسكنية. كما قام البنك بتوقيع اتفاقية مع مؤسسة التأمينات الاجتماعية لمنح قرض المتقاعدين بضمانة الراتب التقاعدي الذي يتم تحويله إلى البنك لاقتطاع أقساط القرض. وفي عام 2019 وقع البنك اتفاقية مشتركة مع المصرف الدولي للتجارة والتمويل لتسهيل عملية منح قرض شخصي لموظفي هذين البنكين. كما يقوم البنك بمنح قروض مقابل ودیعة لأجل بالإضافة للقروض التجارية وتمويل الفواتير.

يبين الشكل رقم (24) تطور حجم التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة من قبل بنك قطر الوطني -سورية خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2018م:

الشكل رقم (24) تطور حجم التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة من قبل بنك قطر الوطني - سورية خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2018م (مليار ليرة سورية)



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية لبنك قطر الوطني - سورية

نلاحظ وجود انخفاض في قيمة التسهيلات الائتمانية المباشرة من عام 2010م لعام 2015، حيث بلغت قيمتها 6,091 مليار ليرة سورية عام 2010م ، وانخفضت قيمتها لتصل عام 2015م إلى 1,331 مليار ليرة سورية، محققة انخفاض بنسبة 78% عن عام 2010م.

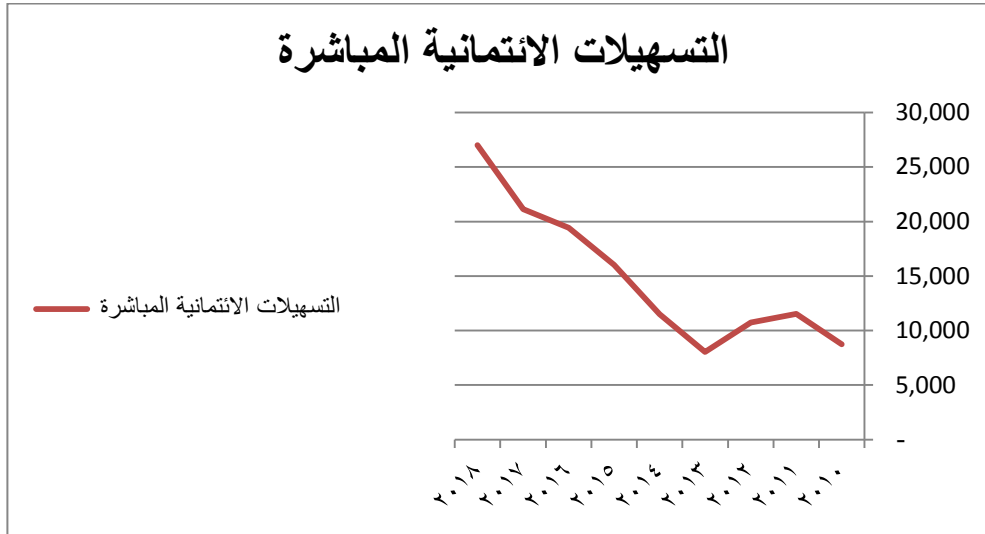
أما في عام 2016 ازدادت قيمة التسهيلات الائتمانية المباشرة وبلغت قيمتها 2,778 مليار ليرة سورية، واستمرت قيمتها بالزيادة لتصل إلى 6,451 مليار ليرة سورية في عام 2018 محققة بذلك زيادة بنسبة 6% عن عام 2010م.

11- فرنسبنك سورية:

يقوم البنك بمنح قروضاً سكنية بنسبة تمويل تصل إلى 70% من قيمة الشقة المراد شراؤها و100% من قيمة أعمال الترميم. كما قام البنك بتقديم قروضاً شخصية تصل قيمتها إلى 7,500,000 ليرة سورية. كما قدم البنك قرض التجهيزات الطبية وذلك بنسبة تمويل تصل إلى 90% من قيمة التجهيزات الطبية.

يبين الشكل رقم (25) تطور حجم التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة من قبل فرنسبنك-سورية خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2018م

الشكل رقم (25) تطور حجم التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة من قبل فرنسبنك - سورية خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2018م (مليار ليرة سورية)



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية في فرنسبنك - سورية

بلغت قيمة التسهيلات الائتمانية المباشرة 8,739 مليار ليرة سورية عام 2010 ، وازدادت قيمتها لتصل عام 2011 إلى 11,531 مليار ليرة سورية، وفي عام 2012 انخفضت قيمة التسهيلات الائتمانية المباشرة وبلغت قيمتها 10,738 مليار ليرة سورية، واستمرت قيمتها بالانخفاض لتصل إلى 8,048 مليار ليرة سورية في عام 2013 وبعدها ازدادت قيمتها تدريجياً لتصل إلى 26,993 مليار ليرة سورية عام 2018 محققة بذلك زيادة بنسبة 209% عن عام 2010.

الفصل الثالث

اختبار أثر الودائع المصرفية في الائتمان المصرفي لدى المصارف

الخاصة التقليدية

مقدمة

الدراسة القياسية الاحصائية

النموذج الأول: دراسة أثر إجمالي الودائع المصرفية على إجمالي التسهيلات المصرفية.

النموذج الثاني: دراسة أثر الودائع الجارية على إجمالي التسهيلات المصرفية.

النموذج الثالث: دراسة أثر الودائع الآجلة على إجمالي التسهيلات المصرفية.

النموذج الرابع: دراسة أثر ودائع التوفير على إجمالي التسهيلات المصرفية.

النموذج الخامس: دراسة أثر الودائع بالدولار الأمريكي على إجمالي التسهيلات

المصرفية

النتائج

المقترحات

مقدمة:

تعتمد الدراسة على أسلوب التحليل الكمي في تقدير نموذج أثر الودائع المصرفية بأنواعها على الائتمان المصرفي لدى المصارف الخاصة التقليدية في سورية وذلك باستخدام منهجية الانحدار الذاتي، وتعتمد الدراسة على سلسلة زمنية ربعية لمتغيرات الدراسة تبدأ بالربع الأول لعام 2011 ولغاية الربع الرابع لعام 2018، ومصادر هذه البيانات هي الإفصاحات الربعية للمصارف والمنشورة على موقع سوق دمشق للأوراق المالية، حيث أن متغيرات الدراسة هي:

1- المتغيرات المستقلة:

D: إجمالي حجم الودائع المصرفية.

D_D: حجم الودائع للحسابات الجارية.

T_D: حجم الودائع للحسابات الآجلة.

S_D: حجم الودائع لحسابات التوفير.

\$_D: حجم الودائع بالدولار الأمريكي.

2- المتغير التابع:

C: إجمالي التسهيلات الائتمانية المصرفية.

تستخدم الدراسة الإحصائية الاختبارات التالية:

أولاً: اختبار ديكي فولر (Dickey-Fuller) لمعرفة فيما إذا كانت متغيرات الدراسة مستقرة مع مرور الزمن أم لا.

ثانياً: اختبار انجل-جرانجر (Engle-Granger) للتكامل المشترك.

ثالثاً: اختبار جرانجر للسببية (Granger Causality Test) لتحديد اتجاه السببية بين المتغيرات.

رابعاً: نموذج الانحدار الذاتي (VAR) لدراسة العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.

خامساً: أداتان رئيسيتان للتحليل هما: دالة الاستجابة لردة الفعل، ومكونات التباين.

وسيتم الاعتماد في التحليل على البرنامج الإحصائي (Eviews10).

النتائج الإحصائية:

تتبع الدراسة المنهجية الإحصائية المبينة بالخطوات التالية:

- 1- حساب الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة.
- 2- اختبار استقرارية السلاسل المتغيرات المدروسة بيانياً، ثم إحصائياً باستخدام اختبار جذر الوحدة (Unit root tests).
- 3- إيجاد فترات الإبطاء المثلى للفروق Lag Intervals.
- 4- التحقق من وجود أو عدم وجود تكامل مشترك (Co Integration) باستخدام اختبار انجل جرانجر (Engle-Granger).
- 5- اختبار السببية (Granger Causality).
- 6- تقدير نموذج (VAR) لمتغيرات الدراسة، ومن ثم إجراء الاختبارات التشخيصية للنموذج المستنتج.

1- الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة:

يهدف التحليل الوصفي للبيانات (Descriptive Analysis) معرفة مقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت، وعرض أهم خصائص توزيع بيانات المتغير محل الدراسة باستخدام مقياسي الالتواء والتقلطح والذي يجمعهما اختبار Jarque-Bera والتي تعد أكثر دقة في التعرف على خصائص توزيع قيم المتغير المدروس.

تم حساب الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة باستخدام برنامج Eviews وتم إدراج النتائج في الجدول التالي:

جدول رقم (1) يبين الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة

	D	D D	T D	S D	\$ D	C
Mean	507288	241388	242691	22884	90.9	159183
Median	454929	223152	228559	21744	50.1	147070
Maximum	831330	448763	329943	54291	216.3	229896
Minimum	308474	111441	171994	13116	5.8	125300
Std. Dev.	155159	99783	50593	9143	80.6	31266
Skewness	0.51	0.36	0.52	0.23	0.37	0.91
Kurtosis	2.08	2.00	1.95	2.40	1.41	2.51
Jarque-Bera	2.5356	1.9947	2.9403	0.6613	4.0809	4.7380
Probability	0.2815	0.3689	0.2299	0.7185	0.1300	0.0936
Observations	32	32	32	32	32	32

المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

يبين الجدول رقم (1) أن إجمالي الودائع المصرفية قد بلغت 308474 مليون ليرة سورية في الربع الأول لعام 2013 كأدنى قيمة لها، وبلغت 831330 مليون ليرة سورية في الربع الرابع من عام 2018 كأعلى قيمة لها وذلك خلال فترة الدراسة، بمتوسط خلال فترة الدراسة مقداره 507288 مليون ليرة سورية، ونلاحظ أن القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار Jarque-Bera

أكبر من مستوى المعنوية 5% وبالتالي فإن بيانات إجمالي الودائع المصرفية تخضع للتوزيع الطبيعي.

بلغت الودائع الجارية 111441 مليون ليرة سورية في الربع الرابع لعام 2011 كأدنى قيمة لها، لتصبح 448763 مليون ليرة سورية في الربع الرابع لعام 2018 كأعلى قيمة لها وذلك خلال فترة الدراسة، بمتوسط خلال فترة الدراسة مقداره 241388 مليون ليرة سورية، ونلاحظ أن القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار Jarque-Bera أكبر من مستوى المعنوية 5% وبالتالي فإن بيانات الودائع الجارية تخضع للتوزيع الطبيعي.

بلغت الودائع الآجلة 171994 مليون ليرة سورية في الربع الأول لعام 2013 كأدنى قيمة لها، وبلغت 329943 مليون ليرة سورية في الربع الثاني من عام 2018 كأعلى قيمة لها وذلك خلال فترة الدراسة، بمتوسط خلال فترة الدراسة مقداره 242691 مليون ليرة سورية، ونلاحظ أن القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار Jarque-Bera أكبر من مستوى المعنوية 5% وبالتالي فإن بيانات الودائع الآجلة تخضع للتوزيع الطبيعي.

بلغت ودائع التوفير 13116 مليون ليرة سورية في الربع الأول لعام 2012 كأدنى قيمة لها، وبلغت 54291 مليون ليرة سورية في الربع الرابع من عام 2018 كأعلى قيمة لها وذلك خلال فترة الدراسة، بمتوسط خلال فترة الدراسة مقداره 22884 مليون ليرة سورية، ونلاحظ أن القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار Jarque-Bera أكبر من مستوى المعنوية 5% وبالتالي فإن بيانات ودائع التوفير تخضع للتوزيع الطبيعي.

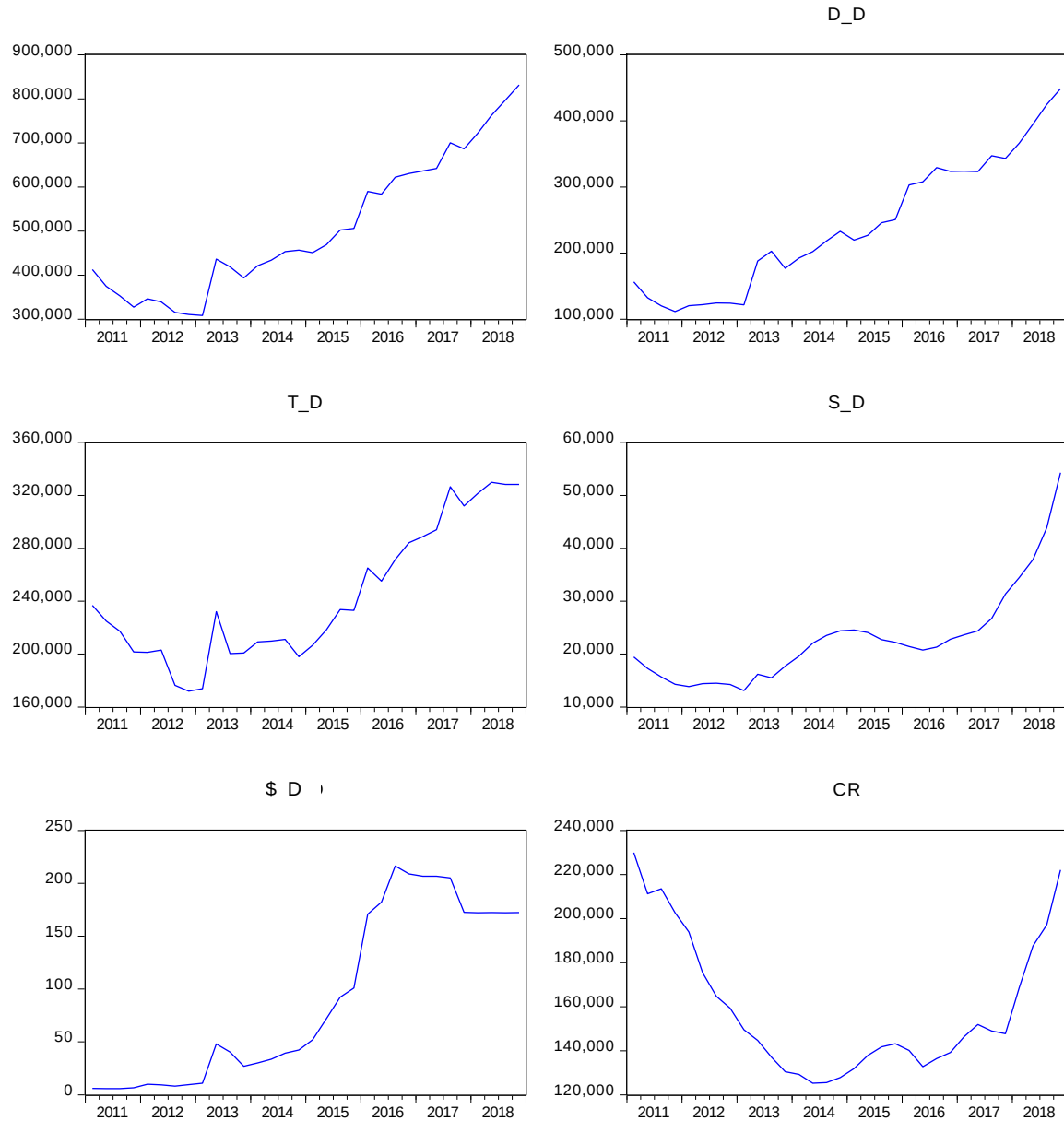
بلغت الودائع بالدولار الأمريكي 5.8 مليون ليرة سورية في الربع الثالث لعام 2011 كأدنى قيمة لها، وبلغت 216.3 مليون ليرة سورية في الربع الثالث من عام 2016 كأعلى قيمة لها وذلك خلال فترة الدراسة، بمتوسط خلال فترة الدراسة مقداره 90.9 مليون ليرة سورية، ونلاحظ أن القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار Jarque-Bera أكبر من مستوى المعنوية 5% وبالتالي فإن بيانات الودائع بالدولار الأمريكي تخضع للتوزيع الطبيعي.

بالنسبة لمتغير إجمالي التسهيلات المصرفية قد بلغت 125300 مليون ليرة سورية في الربع الثاني لعام 2014 كأدنى قيمة لها، وبلغت 229896 مليون ليرة سورية في الربع الأول من عام 2011 كأعلى قيمة لها وذلك خلال فترة الدراسة، بمتوسط خلال فترة الدراسة مقداره 159183 مليون ليرة سورية، ونلاحظ أن القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار Jarque-Bera أكبر من مستوى المعنوية 5% وبالتالي فإن بيانات إجمالي التسهيلات المصرفية تخضع للتوزيع الطبيعي.

2- اختبار الاستقرارية بيانياً:

إن استخدام سلاسل زمنية غير مستقرة في معادلة الانحدار تعطينا نتائج مضللة وغير حقيقية، لذلك تعتبر دراسة استقرارية المتغيرات كل منها على حدة شرط لازم من أجل إجراء الدراسة القياسية، ومن أجل ذلك سيتم أولاً التخلص من مظاهر عدم السكون في السلاسل الزمنية بإجراء الخطوات التالية:

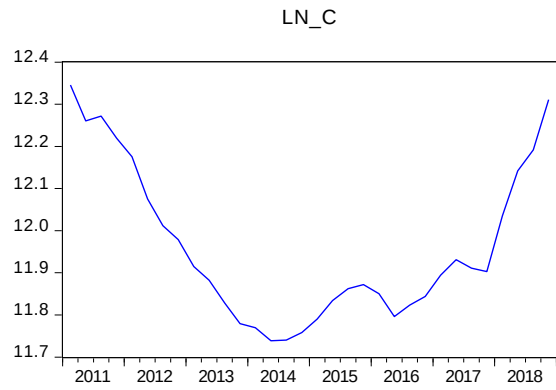
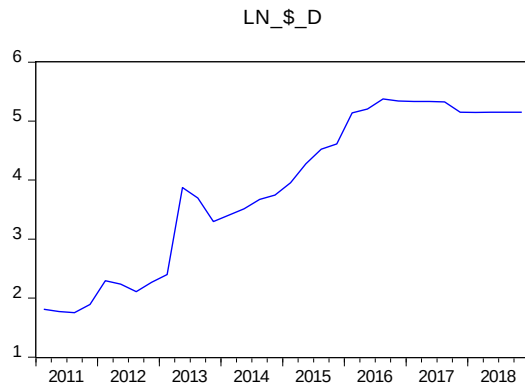
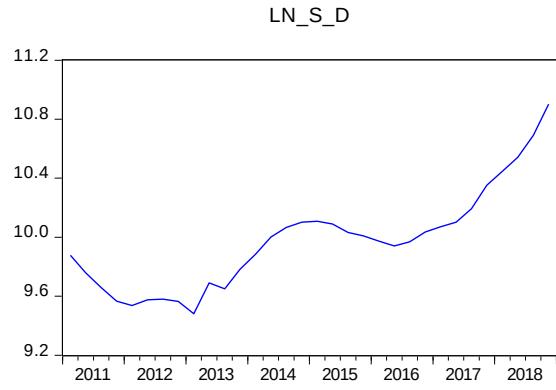
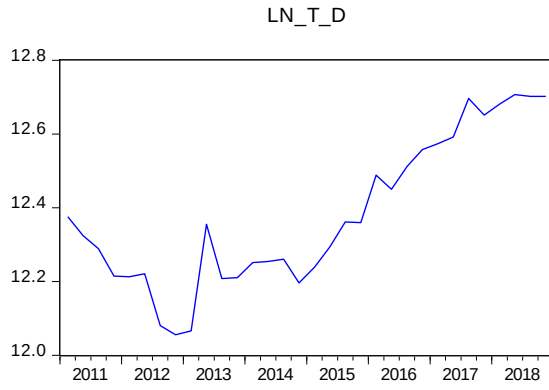
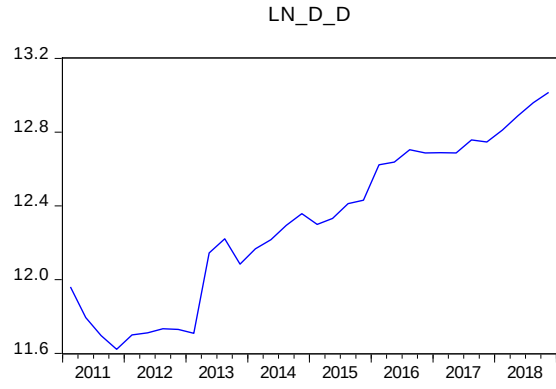
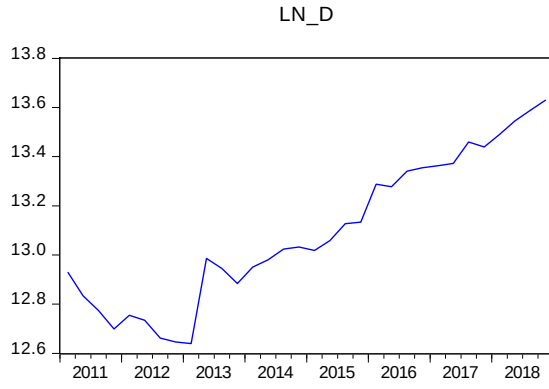
شكل رقم (1) يوضح رسماً بيانياً لمتغيرات الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

تظهر الأشكال السابقة بصورة واضحة عدم استقرار معظم السلاسل لمتغيرات الدراسة زمنياً، حيث أنها تعاني من مشكلة الاتجاه العام، ولحل هذه المشكلة سنقوم أولاً بأخذ اللوغاريتم من أجل علاج مشكلة عدم ثبات التباين.

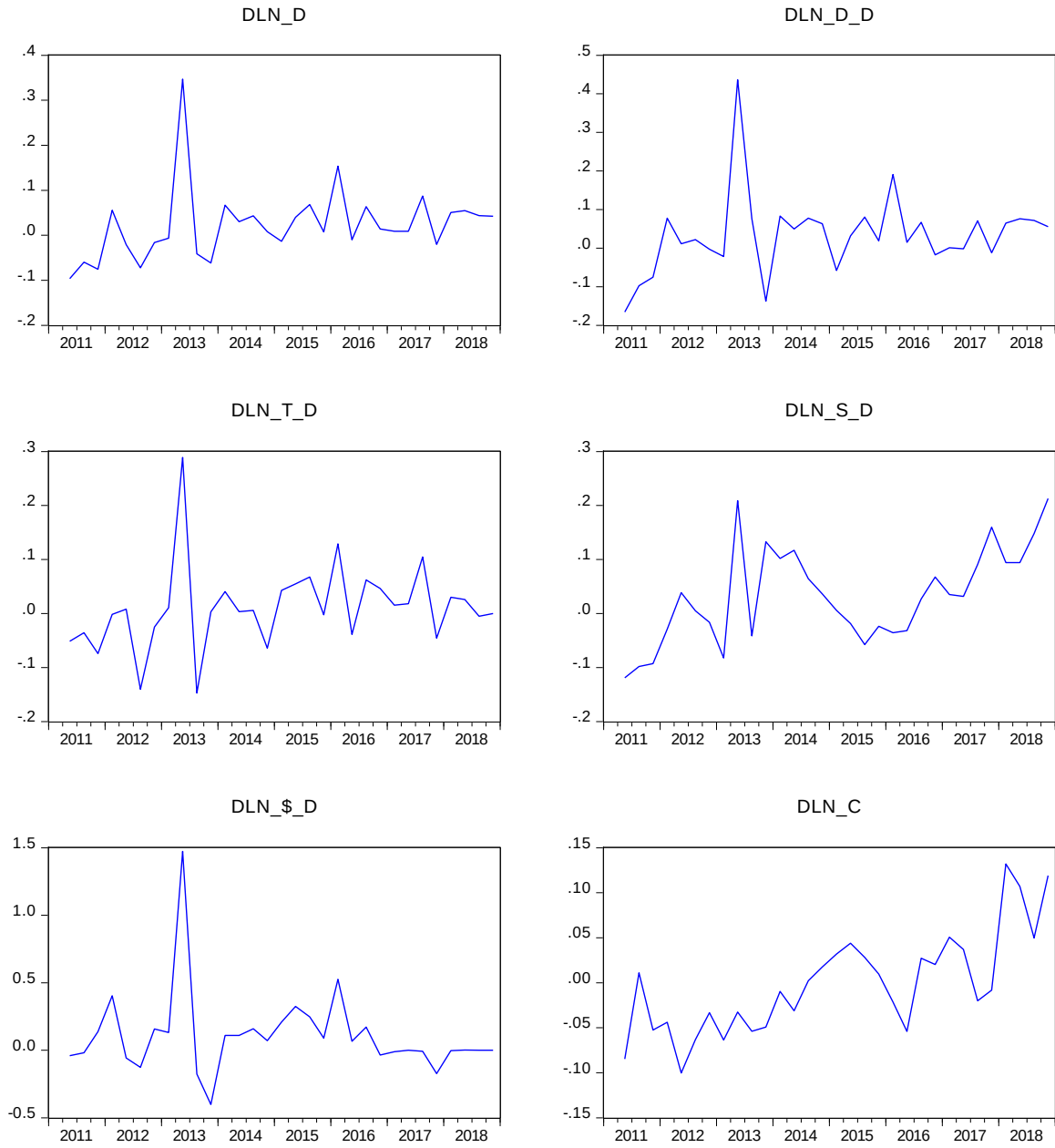
شكل رقم (2) يوضح رسماً بيانياً لاتجاه المتغيرات زمنياً بصيغتها اللوغاريتمية



المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

تظهر الأشكال السابقة بصورة واضحة عدم استقرار معظم السلاسل لمتغيرات الدراسة زمنياً، فهي ما زالت تعاني من مشكلة الاتجاه العام، لذلك سنقوم بأخذ الفرق الأول لسلاسل المتغيرات المدروسة.

شكل رقم (3) يوضح رسماً بيانياً لاتجاه المتغيرات زمنياً بعد أخذ الفروق الأولى



المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

تظهر الأشكال السابقة بصورة واضحة أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة استقرت بعد أخذ الفرق الأول.

3- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة إحصائياً:

سيتم التحقق من استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة من خلال اختبار جذر الوحدة (Unit root tests) باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع ADF، توضح الجداول التالية نتائج الاختبار باستخدام البرنامج الإحصائي (Eviews):

جدول رقم (2) يبين نتائج اختبار الاستقرارية ADF لمتغيرات الدراسة

Augmented Dickey-Fuller test statistic			
Null Hypothesis: variable has a unit root			
Test for unit root in Level			
Exogenous	Constant	None	حالة التكامل
Variable	t-Statistic		I(d)
LN_D	0.2891	1.561	
Prob.*	0.9739	0.9680	
LN_D_D	0.13946	1.8244	
Prob.*	0.9637	0.9813	
LN_T_D	-0.066756	1.03542	
Prob.*	0.9444	0.9171	
LN_S_D	2.33788	1.78519	
Prob.*	0.9999	0.9794	
LN_\$_D	-1.25182	1.399182	
Prob.*	0.6388	0.9563	
LN_C	-0.5391	0.6044	
Prob.*	0.8697	0.8414	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

يبين الجدول رقم (2) نتائج تطبيق اختبار ADF على كافة السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة عند المستوى العام وباستخدام الصيغتين المبينتين بالجدول، ويظهر أن جميع سلاسل المتغيرات لم تستقر عند المستوى العام وبمستوى معنوية 5%، وذلك باستخدام فترات إبطاء تم تحديدها تلقائياً من قبل البرنامج الإحصائي بناءً على معيار (SIC)¹، لذلك سنقوم باختبار الاستقرارية عند الفروق الأولى، فنحصل على الجدول التالي:

¹ - معيار Schwarz Info Criterion (SIC) هو معيار معلومات شوارز يستخدم لتحديد فترة الإبطاء المثلى للفروق الأولى لقيم متغيرات السلاسل المدروسة.

جدول رقم (3) يبين نتائج اختبار الاستقرار ADF لمتغيرات الدراسة

Augmented Dickey-Fuller test statistic			
Null Hypothesis: variable has a unit root			
Test for unit root in 1st difference			
Exogenous	Constant	None	حالة التكامل
Variable	t-Statistic		I(d)
LN_D	-8.3858	-5.46222	I(1)
Prob.*	0.0000	0.0000	
LN_D_D	-4.9182	-4.83572	I(1)
Prob.*	0.0004	0.0000	
LN_T_D	-3.728924	-6.62977	I(1)
Prob.*	0.0091	0.0000	
LN_S_D	-1.2835	-2.4957	I(1)
Prob.*	0.6208	0.0491	
LN_\$_D	-5.416	-4.88324	I(1)
Prob.*	0.0001	0.0000	
LN_C	-2.26934	-2.3657	I(1)
Prob.*	0.1879	0.0197	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

يظهر الجدول رقم (3) أن جميع متغيرات الدراسة أصبحت مستقرة بعد أخذ الفرق الأول وبمستوى معنوية 5% أي أنها متكاملة من الرتبة الأولى I(1).
بما أن تطبيق طرق الاقتصاد القياسي التقليدية باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) على متغيرات اقتصادية سلاسلها الزمنية غير مستقرة يقود لنتائج زائفة ومضللة، لذلك سيتم اللجوء إلى استخدام منهجية أخرى تتحدد بإجراء الخطوات التالية.

4- اختبار فترات الإبطاء المثلى للفروق Lag Intervals:

يتم اختبار فترات الإبطاء المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات المدروسة من خلال استخدام نموذج الانحدار الذاتي غير المقيد، حيث يوجد عدة معايير مختلفة لتحديد هذه الفترة منها: معيار أكاي (AIC) ومعيار شوارز (SC) ومعيار حنان وكوين (HQ) وتتفق جميع هذه الاختبارات على أن فترة الإبطاء المثلى (P) هي تلك الفترة التي تعطي أدنى قيمة لمعظم المعايير عند الاختبار.

يوضح الجدول رقم (4) نتائج اختبار فترة الإبطاء المثلى لقيم متغيرات النموذج، باستخدام البرنامج الإحصائي (Eviews):

جدول رقم (4) معايير اختيار فترة الإبطاء المثلى باستخدام نموذج VAR

VAR Lag Order Selection Criteria				
Exogenous variables: C				
Sample: 2011Q1 2018Q4				
Included observations: 30				
Lag	LogL	AIC	SC	HQ
Endogenous variables: LN_D LN_C				
0	5.215990	-0.214399	-0.120986	-0.184516
1	90.90040	-5.660027	-	-5.570376
			5.379788*	
2	95.94255	-	-5.262437	-
		5.729503*		5.580085*
Endogenous variables: LN_D LN_C				
0	-5.020216	0.468014	0.561428	0.497898
1	84.00840	-5.200560	-	-
			4.920320*	5.110909*
2	88.32583	-	-4.754656	-5.072304
		5.221722*		
Endogenous variables: LN_T LN_C				
0	17.34725	-1.023150	-0.929737	-0.993267
1	89.33824	-5.555883	-	-5.466232
			5.275643*	
2	96.03040	-	-5.268294	-
		5.735360*		5.585942*
Endogenous variables: LN_S LN_C				
0	1.289462	0.047369	0.140782	0.077253
1	98.28805	-	-	-
		6.152537*	5.872297*	6.062886*
2	100.3256	-6.021705	-5.554640	-5.872287
Endogenous variables: LN_\$ LN_C				
0	-36.07830	2.538553	2.631966	2.568437
1	47.24003	-2.749335	-	-
			2.469096*	2.659684*
2	51.86311	-	-2.323808	-2.641455
		2.790874*		
* indicates lag order selected by the criterion				
AIC: Akaike information criterion				
SC: Schwarz information criterion				
HQ: Hannan-Quinn information criterion				

المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

يتبين من الجدول رقم (4) أن فترة الإبطاء المثلى هي فترة إبطاء واحدة (Lag=1) بالنسبة لجميع المتغيرات، وذلك كونها معنوية حسب معيار SC عند مستوى دلالة 5%.

5- اختبار علاقة التكامل المشترك (Co Integration) بين السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:

سيتم التحقق من وجود علاقة تكامل مشترك (Co Integration) بين السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة باستخدام طريقة انجل - جرانجر (Engle-Granger) في إطار فترة إبطاء واحدة، يوضح الجدول التالي نتائج الاختبار باستخدام البرنامج الإحصائي (Eviews):

جدول رقم (5) يبين نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة انجل - جرانجر

Sample: 2011Q1 2018Q4				
Included observations: 32				
Null hypothesis: Series are not cointegrated				
Dependent	tau-statistic	Prob.*	z-statistic	Prob.*
Series: LN_D LN_C Automatic lags specification based on Schwarz criterion (maxlag=1)				
LN_D	0.304183	0.9949	0.507213	0.9938
LN_C	-0.552539	0.9595	-2.286609	0.9180
Series: LN_D_D LN_C Automatic lags specification based on Schwarz criterion (maxlag=1)				
LN_D_D	0.669390	0.9983	1.095144	0.9971
LN_C	-0.196384	0.9817	-0.800362	0.9741
Series: LN_T_D LN_C Automatic lags specification based on Schwarz criterion (maxlag=1)				
LN_T_D	-0.756804	0.9387	-1.675925	0.9463
LN_C	-0.924683	0.9154	-3.653347	0.8271
Series: LN_S_D LN_C Automatic lags specification based on Schwarz criterion (maxlag=1)				
LN_S_D	0.455381	0.9967	1.404175	0.9981
LN_C	-0.842872	0.9276	-3.200601	0.8611
Series: LN_\$_D LN_C Automatic lags specification based on Schwarz criterion (maxlag=1)				
LN_\$_D	0.059992	0.9902	0.103938	0.9899
LN_C	-0.055528	0.9869	-0.210188	0.9857
*MacKinnon (1996) p-values.				

المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

نلاحظ من الجدول رقم (5) أن القيمة الاحتمالية لإحصائية الاختبار أكبر من مستوى المعنوية 5% ولجميع المتغيرات، وبالتالي نقبل فرضية عدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.

6- اختبار السببية (Granger Causality)

تستخدم سببية جرانجر من أجل اختبار اتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة بعد الأخذ بعين الاعتبار مقدار فترة التباطؤ المثلى التي وجدناها سابقاً، ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار العلاقة السببية لمتغيرات الدراسة، باستخدام البرنامج الإحصائي (Eviews):

جدول رقم (6) يبين نتائج اختبار السببية لمتغيرات الدراسة

Pairwise Granger Causality Tests				
Q48Sample: 2011Q1 201				
Null Hypothesis:	Lags	Obs	F-Statistic	Prob.
LN_C does not Granger Cause LN_D	1	31	2.58282	0.1192
LN_D does not Granger Cause LN_C			27.5731	1.E-05
LN_C does not Granger Cause LN_D_D	1	31	2.41972	0.1310
LN_D_D does not Granger Cause LN_C			28.3313	1.E-05
LN_C does not Granger Cause LN_T_D	1	31	2.31849	0.1391
LN_T_D does not Granger Cause LN_C			20.9219	9.E-05
LN_C does not Granger Cause LN_S_D	1	31	1.45555	0.2377
LN_S_D does not Granger Cause LN_C			59.7570	2.E-08
LN_C does not Granger Cause LN_\$_D	1	31	1.68032	0.2055
LN_\$_D does not Granger Cause LN_C			18.7483	0.0002

المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

يتضح من الجدول رقم (6) أنه توجد علاقة سببية ذات اتجاه واحد بين كل من المتغيرات المستقلة: إجمالي الودائع المصرفية والودائع الجارية وودائع لأجل وودائع التوفير والودائع بالدولار الأمريكي وبين المتغير التابع: إجمالي التسهيلات الائتمانية، عند مستوى معنوية 5%.

7- تقدير نموذج اتجاه الانحدار الذاتي (Vector Auto Regression (VAR)

يتم في نموذج اتجاه الانحدار الذاتي VAR كتابة كل متغير من متغيرات الدراسة كدالة خطية بقيم المتغير نفسه في الفترات السابقة وبقيم المتغيرات الأخرى في النموذج في الفترات السابقة أيضاً، وكل ما علينا في هذا النموذج هو تحديد متغيرات الدراسة وعدد فترات التباطؤ الزمني فقط.

لدينا في دراستنا خمسة نماذج انحدار هي:

1- النموذج الأول يدرس العلاقة بين إجمالي حجم الودائع المصرفية وإجمالي التسهيلات الائتمانية.

2- النموذج الثاني يدرس العلاقة بين حجم الودائع للحسابات الجارية وإجمالي التسهيلات الائتمانية.

3- النموذج الثالث يدرس العلاقة بين حجم الودائع للحسابات الآجلة وإجمالي التسهيلات الائتمانية.

4- النموذج الرابع يدرس العلاقة بين حجم الودائع لحسابات التوفير وإجمالي التسهيلات الائتمانية.

5- النموذج الخامس يدرس العلاقة بين حجم الودائع بالدولار الأمريكي وإجمالي التسهيلات الائتمانية.

اعتماداً على نتائج اختبار قيم معايير تحديد عدد فترات التباطؤ الزمنية نختار فجوة زمنية واحدة لجميع النماذج، وذلك عند تقدير نموذج (VAR) وفق المعادلة التالية:

$$y_t = c + \sum_{i=1}^p \alpha_i y_{t-i} + \sum_{i=1}^{q_1} \beta_i x_{1t-i} + \sum_{i=1}^{q_2} \gamma_i x_{2t-i} + \dots + \sum_{i=1}^{q_k} \phi_i x_{kt-i} + \varepsilon_t$$

حيث أن:

$P, q_1, q_2, \dots, q_k$: تمثل فترات الإبطاء لمتغيرات الدراسة.

ε_t : حد الخطأ العشوائي.

وبتطبيق المعادلة السابقة على متغيرات النماذج وهي خمسة متغيرات مستقلة LN_D,

LN_D_D, LN_T_D, LN_S_D, LN_\$_D ومتغير تابع واحد LN_C وتكتب

النماذج بالصورة التالية:

- 1- $LN_C_t = c + \alpha_1 LN_C_{t-1} + \beta_1 LN_D_{t-1} + \varepsilon_t$
- 2- $LN_C_t = c + \alpha_1 LN_C_{t-1} + \beta_1 LN_D_D_{t-1} + \varepsilon_t$
- 3- $LN_C_t = c + \alpha_1 LN_C_{t-1} + \beta_1 LN_T_D_{t-1} + \varepsilon_t$
- 4- $LN_C_t = c + \alpha_1 LN_C_{t-1} + \beta_1 LN_S_D_{t-1} + \varepsilon_t$
- 5- $LN_C_t = c + \alpha_1 LN_C_{t-1} + \beta_1 LN_ \$_D_{t-1} + \varepsilon_t$

ملاحظة: سيتم التعامل مع المتغيرات بصيغتها اللوغاريتمية كونها كانت مرحلة من مراحل

استقرارية السلاسل المدروسة، كما أن هذا التحويل يزيل الاتجاه الأسّي للمتغير وبذلك تتحول

صيغة النموذج الغير خطية إلى صيغة خطية.

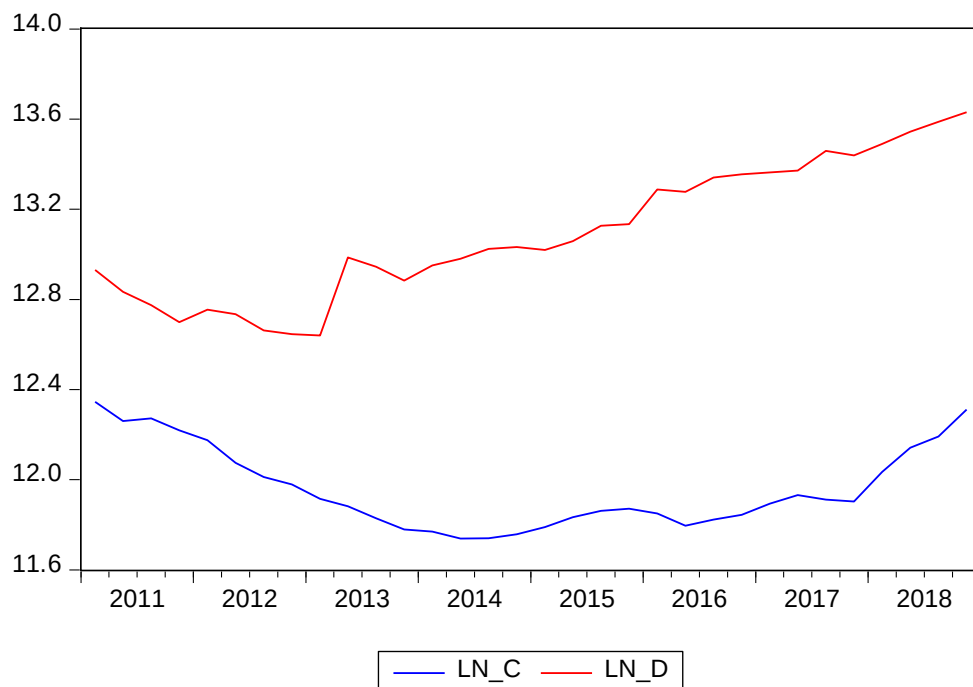
سنتبع الخطوات التالية في دراسة النماذج الخمسة:

- 1- رسم بياني يوضح العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.
- 2- ايجاد نموذج VAR لكل نموذج على حدا.
- 3- إجراء الاختبارات التشخيصية لكل نموذج، وهي:
 - أ- اختبار الارتباط الذاتي للبواقي.
 - ب- اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي.
 - ت- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي.
 - ث- اختبار ثبات التباين للبواقي.
- 4- اختبار ملائمة الشكل الدالي للنموذج.
- 5- الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج المقدر.
- 6- دراسة دالة الاستجابة الفورية للصدمات.
- 7- تحليل مكونات التباين.

النموذج الأول: دراسة أثر إجمالي الودائع المصرفية على إجمالي التسهيلات المصرفية:

يبين الشكل التالي العلاقة بين إجمالي الودائع المصرفية وإجمالي التسهيلات المصرفية؛

شكل رقم (4) يوضح علاقة متغيري النموذج ببعضهما



المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

يوضح الجدول التالي نتائج نموذج VAR على متغيرات النموذج الأول، باستخدام البرنامج

الإحصائي (Eviews):

جدول رقم (7) يبين نتائج نموذج VAR لمتغيرات النموذج الأول

Vector Autoregression Estimates	
Q48Sample (adjusted): 2011Q2 201	
after adjustments31Included observations:	
t-statistics in () & Prob. in []	
	LN_C
LN_C(-1)	0.97 (22.59) [0.0000]
LN_D(-1)	0.14 (5.25) [0.0000]
C	-1.48 (-2.23) [0.0343]
R-squared	0.948127
Adj. R-squared	0.944422
Sum sq. resids	0.046924
S.E. equation	0.040937
F-statistic	255.8890

Prob (F-statistic)	0.000000
Log likelihood	56.65761
Akaike AIC	-3.461781
Schwarz SC	-3.323008
Mean dependent	11.94819
S.D. dependent	0.173647
Durbin-Watson stst	1.7
Determinant resid covariance (dof adj.)	1.01E-05
Determinant resid covariance	8.21E-06
Log likelihood	93.53235
Akaike information criterion	-5.647248
Schwarz criterion	-5.369702
Number of coefficients	3

المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

من الجدول السابق يمكن أن نعبر عن علاقة الارتباط في الأجل الطويل (مرونات الأجل الطويل) بين متغيري الدراسة، بالصيغة التالية:

$$Ln_C_t = -1.48 + 0.97 Ln_C_{t-1} + 0.14 Ln_D_{t-1}$$

تشير قيم (t) إلى معنوية جميع المتغيرات، كما بلغت قيمة معامل التحديد ($R^2=95\%$) تقريباً، أي أن التغيرات في إجمالي الودائع المصرفية وإجمالي التسهيلات الائتمانية السابقة من المحتمل أن تفسر 95% من التغيرات في إجمالي التسهيلات الائتمانية الحالية، وتشير قيمة فيشر ($F=255.9$) تقريباً إلى معنوية النموذج إذ أن القيمة الاحتمالية المقابلة لها أقل من 5%، أي أنه توجد علاقة طويلة الأجل بين إجمالي الودائع المصرفية وإجمالي التسهيلات الائتمانية، كما تشير قيمة دورين واطسون ($DW=1.7$) تقريباً وهذا يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

ونستدل من نتائج التقدير ما يلي:

وجود أثر إيجابي لارتفاع إجمالي الودائع المصرفية في الفترة السابقة على الفترة الحالية لإجمالي التسهيلات الائتمانية في الأجل الطويل، فقد بلغت المرونة الجزئية لإجمالي الودائع المصرفية بالنسبة لإجمالي التسهيلات الائتمانية (0.14) وهذا يعني أن ارتفاع إجمالي الودائع المصرفية بمقدار 10% سيؤدي إلى زيادة إجمالي التسهيلات الائتمانية بمقدار 1.4% في الأجل الطويل. وبالتالي فإن العلاقة غير قوية بين إجمالي الودائع المصرفية وإجمالي التسهيلات الائتمانية وذلك بسبب ظروف الأزمة وبسبب خوف المصارف من عدم تحصيل القروض وتعثرها.

الاختبارات التشخيصية للنموذج المقدر

1- اختبار الارتباط الذاتي للبواقي:

من أجل التحقق من صحة النموذج المقدر يجب أن نتأكد من أنه خالي من مشكلة الارتباط الذاتي، أي نتأكد من أن البواقي غير مرتبطة ذاتياً، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (8) يبين نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

VAR Residual Portmanteau Tests for Autocorrelations					
Null Hypothesis: no residual autocorrelations up to lag h					
Sample: 2011Q1 2018Q4					
Included observations: 31					
Lags	Q-Stat	Prob.	Adj Q-Stat	Prob.	Df
1	7.93309 5	---	8.197531	---	---
2	12.1588 3	0.0162	12.71470	0.012 8	4
3	13.2946 2	0.1021	13.97218	0.082 5	8
4	15.4935 4	0.2155	16.49686	0.169 5	12
5	17.0277 9	0.3838	18.32616	0.305 1	16
6	17.8210 2	0.5992	19.30977	0.501 8	20
7	21.5562 6	0.6057	24.13445	0.453 9	24
8	27.3876 1	0.4972	31.99409	0.274 8	28
9	29.0682 5	0.6157	34.36227	0.355 2	32
10	29.5953 7	0.7658	35.14040	0.509 3	36
*Test is valid only for lags larger than the VAR lag order.					
df is degrees of freedom for (approximate) chi-square distribution					

المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار chi-square أكبر من 5% أي نقبل فرضية عدم الفائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج.

2- اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي:

جدول رقم (9) يبين نتائج اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي

VAR Residual Serial Correlation LM Test			
Null Hypothesis: No serial correlation at lags 1 to h			
Sample: 2011Q1 2018Q4			
Included observations: 31			
Lag	LRE* Stat	Prob.	Df

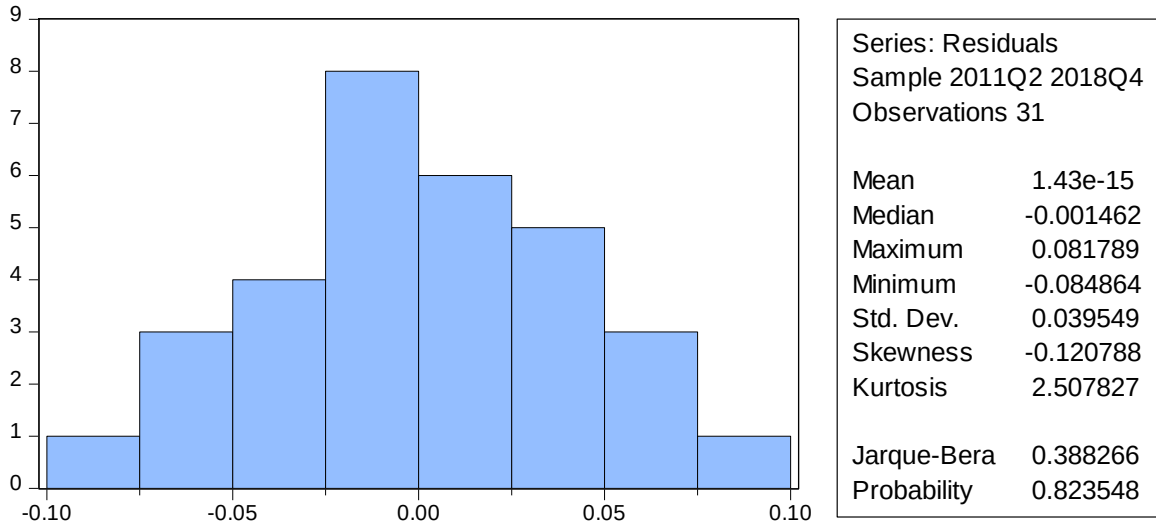
1	8.031743	0.0904	4
2	12.07467	0.1479	8
3	11.98835	0.4466	12
4	13.58383	0.6297	16
5	14.24972	0.8176	20
6	15.59056	0.9023	24
7	20.21827	0.8564	28
8	31.04868	0.5145	32
9	37.75496	0.3890	36
10	51.38867	0.1071	40
*Edgeworth expansion corrected likelihood ratio statistic			

المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية الاختبار chi-square أكبر من 5% أي نقبل فرضية عدم القائلة بعدم وجود ارتباط تسلسلي بين الأخطاء العشوائية للنموذج المقدر.

3- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

شكل رقم (5) يبين نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية الاختبار Jarque Bera أكبر من 5% أي نقبل فرضية عدم القائلة بأن البواقي تتوزع طبيعياً.

4- اختبار ثبات التباين:

جدول رقم (10) يبين نتائج اختبار ثبات التباين للبواقي

VAR Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares)	
Sample: 2011Q1 2018Q4	
Included observations: 31	
Joint test:	

Chi-sq	df	Prob.
15.0542	12	23850.

المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية الاختبار chi-square أكبر من 5% أي نقبل فرضية عدم القائلة بثبات تباين الأخطاء العشوائية للنموذج المقدر.

اختبار ملائمة الشكل الدالي للنموذج:

جدول رقم (11) يبين نتائج اختبار ملائمة الشكل الدالي للنموذج

Ramsey RESET Test			
Equation: UNTITLED			
Specification: LN_C LN_C(-1) LN_D(-1) C			
Omitted Variables: Squares of fitted values			
	Value	Df	Probability
t-statistic	0.758285	27	0.4548
F-statistic	0.574995	(1, 27)	0.4548
Likelihood ratio	0.653249	1	0.4190

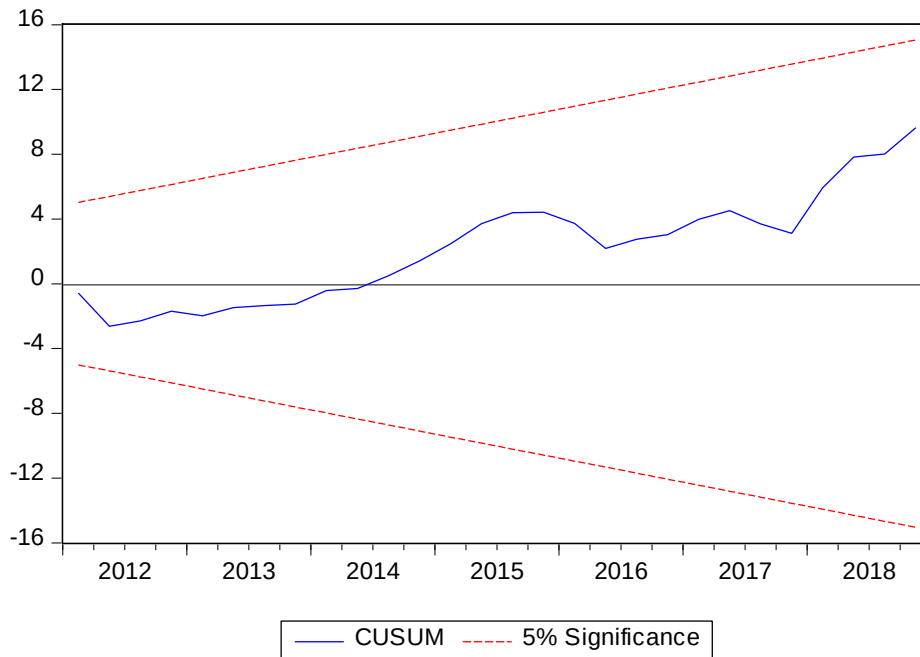
المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية الاختبار F-statistic أكبر من 5% أي نقبل فرضية عدم القائلة بملائمة الشكل الدالي للنموذج المقدر.

الاستقرار الهيكلي للنموذج:

يتم اختبار الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة في النموذج المدروس من خلال اختبار المجموع التراكمي للبواقي الرجعية Cumulative Sum of Recursive Residual CUSUM والذي يتحقق عند وقوع الشكل البياني له داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (6) يوضح رسماً بيانياً للاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة في النموذج



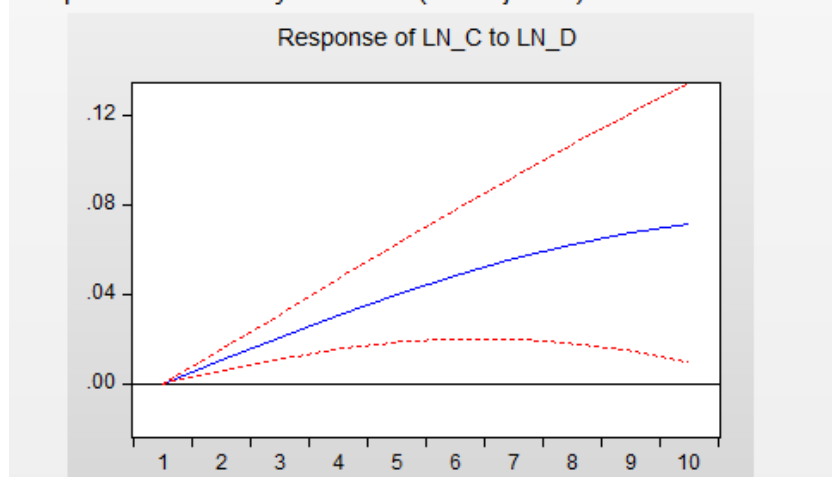
المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)
ونظراً لوقوع هذا الشكل ضمن الحدود الحرجة، فهذا يعني استقرار المعلمات المقدرة في النموذج قيد الدراسة.

دالة الاستجابة الفورية :Impulse Response Function

يوضح الشكل التالي استجابة ردة الفعل لصدمة عشوائية مقدارها انحراف معياري واحد في إجمالي الودائع المصرفية على إجمالي التسهيلات المصرفية والفترة الزمنية التي تستغرقها هذه الصدمة للتلاشي:

شكل رقم (7) يوضح دالة الاستجابة الفورية لمتغير إجمالي حجم التسهيلات المصرفية

Response to Cholesky One S.D. (d.f. adjusted) Innovations ± 2 S.E.



المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

يوضح الشكل تقديرات دالة الاستجابة الفورية خلال مدة عشرة أرباع، حيث إن حدوث صدمة مفاجئة (غير متوقعة) في إجمالي الودائع المصرفية بمقدار انحراف معياري واحد سيكون لها أثر إيجابي متزايد على إجمالي التسهيلات المصرفية، حيث تبلغ في الربع العاشر الذي يلي الصدمة أكبر قيمة.

تحليل مكونات التباين :Variance Decomposition

يظهر اختبار تحليل مكونات التباين مقدار التباين في التنبؤ لإجمالي التسهيلات الائتمانية الذي يُعزى لخطأ التنبؤ في المتغير التابع نفسه، والمقدار الذي يعود إلى خطأ التنبؤ في إجمالي الودائع المصرفية وذلك خلال فترة تمتد لعشرة أرباع:

جدول رقم (12) يبين نتائج تحليل مكونات تباين الأخطاء

Variance Decomposition of LN_C			
Period	S.E.	LN_C	LN_D
1	0.040937	100.0000	0.000000
2	0.060047	96.84582	3.154182
3	0.077071	90.62458	9.375425

4	0.093782	82.76259	17.23741
5	0.110656	74.39595	25.60405
6	0.127734	66.25534	33.74466
7	0.144868	58.73205	41.26795
8	0.161832	51.99119	48.00881
9	0.178370	46.06816	53.93184
10	0.194231	40.93350	59.06650
Cholesky Ordering: LN_C LN_D			

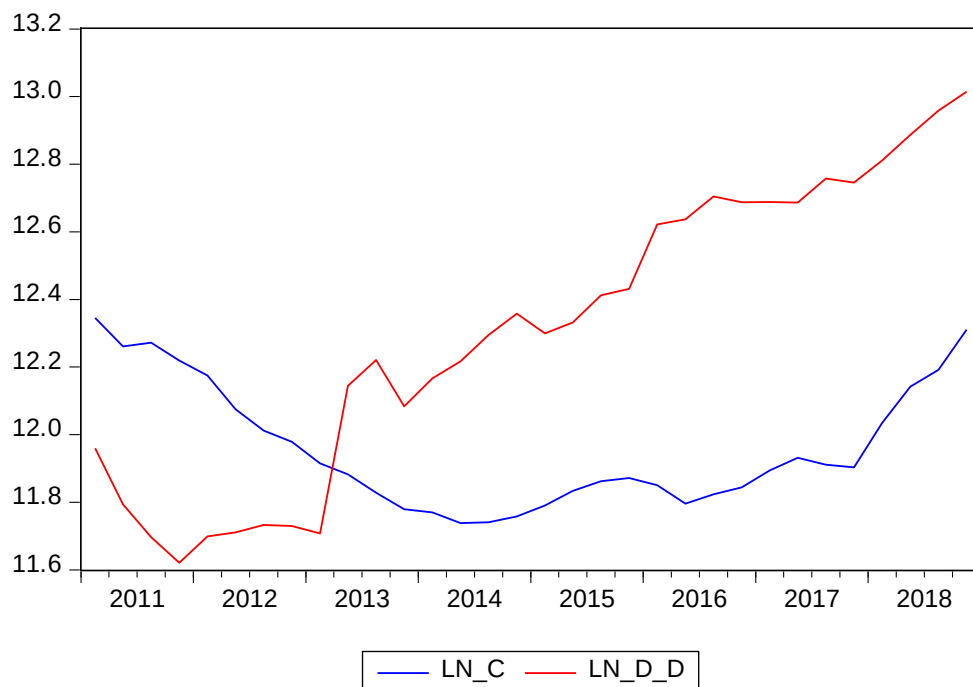
المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

يبين جدول تحليل مكونات التباين لإجمالي التسهيلات الائتمانية أن 100% من خطأ التنبؤ في تباين إجمالي التسهيلات الائتمانية يعود للمتغير نفسه في الفترة الأولى، ثم تأخذ هذه النسبة بالانخفاض، بينما تزداد القوة التفسيرية لإجمالي الودائع المصرفية في تفسير خطأ تباين إجمالي التسهيلات الائتمانية لتصل إلى 59% بعد عشرة أرباع تلي الصدمة.

النموذج الثاني: دراسة أثر الودائع الجارية على إجمالي التسهيلات المصرفية:

يبين الشكل التالي العلاقة بين الودائع الجارية وإجمالي التسهيلات المصرفية؛

شكل رقم (8) يوضح علاقة متغيري النموذج ببعضهما



المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

يوضح الجدول التالي نتائج نموذج VAR على متغيرات النموذج الثاني، باستخدام البرنامج

الإحصائي (Eviews):

جدول رقم (13) يبين نتائج نموذج VAR لمتغيرات النموذج الثاني

Vector Autoregression Estimates	
Q48Sample (adjusted): 2011Q2 201	
after adjustments31Included observations:	
t-statistics in () & Prob. in []	
	LN_C
LN_C(-1)	1.02 (22.62) [0.0000]
LN_D_D(-1)	0.10 (5.32) [0.0000]
C	-1.43 (-2.19) [0.0372]
R-squared	0.948825
Adj. R-squared	0.945170
Sum sq. resids	0.046293
S.E. equation	0.040661
F-statistic	259.5709

Prob (F-statistic)	0.000000
Log likelihood	56.86764
Akaike AIC	-3.475332
Schwarz SC	-3.336559
Mean dependent	11.94819
S.D. dependent	0.173647
Durbin-Watson stst	1.7
Determinant resid covariance (dof adj.)	1.69E-05
Determinant resid covariance	1.38E-05
Log likelihood	85.50157
Akaike information criterion	-5.129134
Schwarz criterion	-4.851588
Number of coefficients	3

المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

من الجدول السابق يمكن أن نعبر عن علاقة الارتباط في الأجل الطويل (مرونات الأجل الطويل) بين متغيري الدراسة، بالصيغة التالية:

$$Ln_C_t = -1.43 + 1.02 Ln_C_{t-1} + 0.10 Ln_D_D_{t-1}$$

تشير قيم (t) إلى معنوية جميع المتغيرات، كما بلغت قيمة معامل التحديد ($R^2=95\%$) تقريباً، أي أن التغيرات في الودائع الجارية وإجمالي التسهيلات الائتمانية السابقة من المحتمل أن تفسر 95% من التغيرات في إجمالي التسهيلات الائتمانية الحالية، وتشير قيمة فيشر ($F=259.6$) تقريباً إلى معنوية النموذج إذ أن القيمة الاحتمالية المقابلة لها أقل من 5%، أي أنه توجد علاقة طويلة الأجل بين الودائع الجارية وإجمالي التسهيلات الائتمانية، كما تشير قيمة دورين واطسون ($DW=1.7$) تقريباً وهذا يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

ونستدل من نتائج التقدير ما يلي:

وجود أثر إيجابي لارتفاع الودائع الجارية في الفترة السابقة على الفترة الحالية لإجمالي التسهيلات الائتمانية في الأجل الطويل، فقد بلغت المرونة الجزئية للودائع الجارية بالنسبة لإجمالي التسهيلات الائتمانية (0.10) وهذا يعني أن ارتفاع الودائع الجارية بمقدار 10% سيؤدي إلى زيادة إجمالي التسهيلات الائتمانية بمقدار 100% في الأجل الطويل.

الاختبارات التشخيصية للنموذج المقدر

1- اختبار الارتباط الذاتي للبواقي:

من أجل التحقق من صحة النموذج المقدر يجب أن نتأكد من أنه خالي من مشكلة الارتباط الذاتي، أي نتأكد من أن البواقي غير مرتبطة ذاتياً، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (14) يبين نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

VAR Residual Portmanteau Tests for Autocorrelations					
Null Hypothesis: no residual autocorrelations up to lag h					
Sample: 2011Q1 2018Q4					
Included observations: 31					
Lags	Q-Stat	Prob.	Adj Q-Stat	Prob.	Df
1	7.175780	---	7.414973	---	---
2	12.32964	0.0151	12.92427	0.0117	4
3	13.55299	0.0942	14.27869	0.0748	8
4	15.34916	0.2229	16.34096	0.1761	12
5	16.34324	0.4293	17.52622	0.3524	16
6	17.47736	0.6218	18.93253	0.5262	20
7	23.16958	0.5098	26.28497	0.3389	24
8	29.20303	0.4023	34.41701	0.1875	28
9	33.38827	0.3997	40.31439	0.1486	32
10	34.99952	0.5160	42.69291	0.2055	36
*Test is valid only for lags larger than the VAR lag order.					
df is degrees of freedom for (approximate) chi-square distribution					

المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار chi-square أكبر من 5% أي نقبل فرضية

العدم القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج.

2- اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي:

جدول رقم (15) يبين نتائج اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي

VAR Residual Serial Correlation LM Test			
Null Hypothesis: No serial correlation at lags 1 to h			
Sample: 2011Q1 2018Q4			
Included observations: 31			
Lag	LRE* Stat	Prob.	Df
1	7.010027	0.1354	4
2	11.80285	0.1602	8
3	12.06999	0.4401	12
4	13.40248	0.6431	16

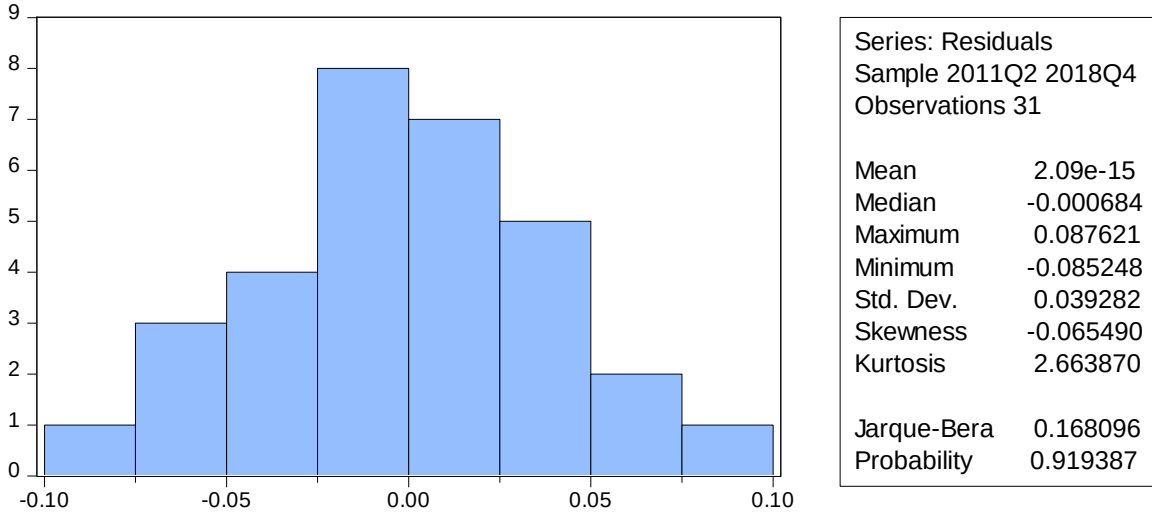
5	14.08207	0.8263	20
6	15.55988	0.9033	24
7	19.27994	0.8893	28
8	27.40904	0.6983	32
9	46.67698	0.1096	36
10	58.94263	0.0271	40
*Edgeworth expansion corrected likelihood ratio statistic			

المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية الاختبار chi-square أكبر من 5% أي نقبل فرضية عدم القائلة بعدم وجود ارتباط تسلسلي بين الأخطاء العشوائية للنموذج المقدر.

3- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

شكل رقم (9) يبين نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية الاختبار Jarque Bera أكبر من 5% أي نقبل فرضية عدم القائلة بأن البواقي تتوزع طبيعياً.

4- اختبار ثبات التباين:

جدول رقم (16) يبين نتائج اختبار ثبات التباين للبواقي

VAR Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares)		
Sample: 2011Q1 2018Q4		
Included observations: 31		
Joint test:		
Chi-sq	df	Prob.
11.4698	12	0.4891

المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية الاختبار chi-square أكبر من 5% أي نقبل فرضية عدم القائلة بثبات تباين الأخطاء العشوائية للنموذج المقدر.

اختبار ملائمة الشكل الدالي للنموذج:

جدول رقم (17) يبين نتائج اختبار ملائمة الشكل الدالي للنموذج

Ramsey RESET Test			
Equation: UNTITLED			
Specification: LN_C LN_C(-1) LN_D D(-1) C			
Omitted Variables: Squares of fitted values			
	Value	Df	Probability
t-statistic	0.576821	27	0.5688
F-statistic	0.332722	(1, 27)	0.5688
Likelihood ratio	0.379680	1	0.5378

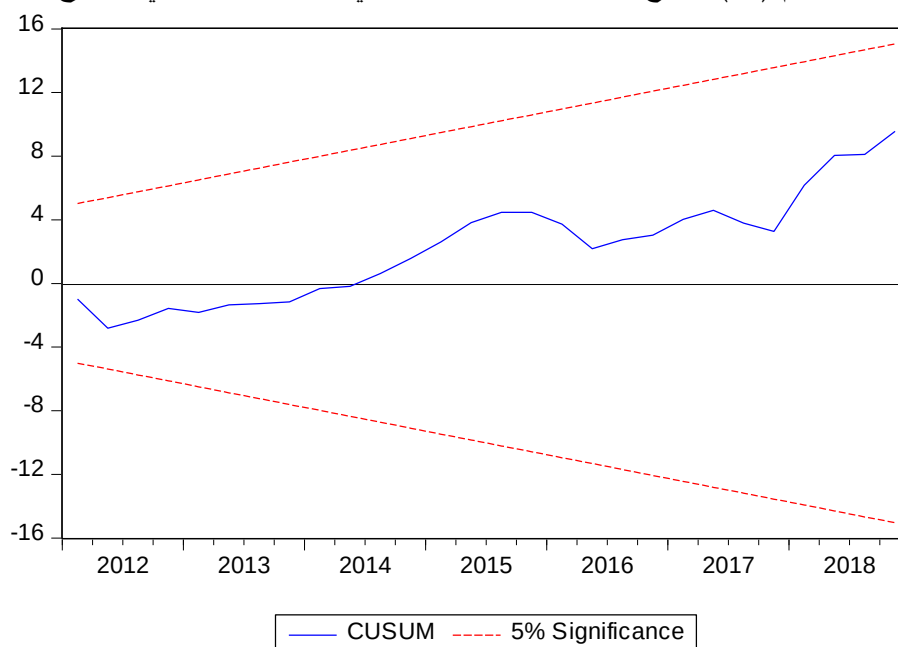
المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية الاختبار F-statistic أكبر من 5% أي نقبل فرضية عدم القائلة بملائمة الشكل الدالي للنموذج المقدر.

الاستقرار الهيكلي للنموذج:

يتم اختبار الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة في النموذج المدروس من خلال اختبار المجموع التراكمي للبواقي الرجعية Cumulative Sum of Recursive Residual CUSUM والذي يتحقق عند وقوع الشكل البياني له داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (10) يوضح رسماً بيانياً للاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة في النموذج

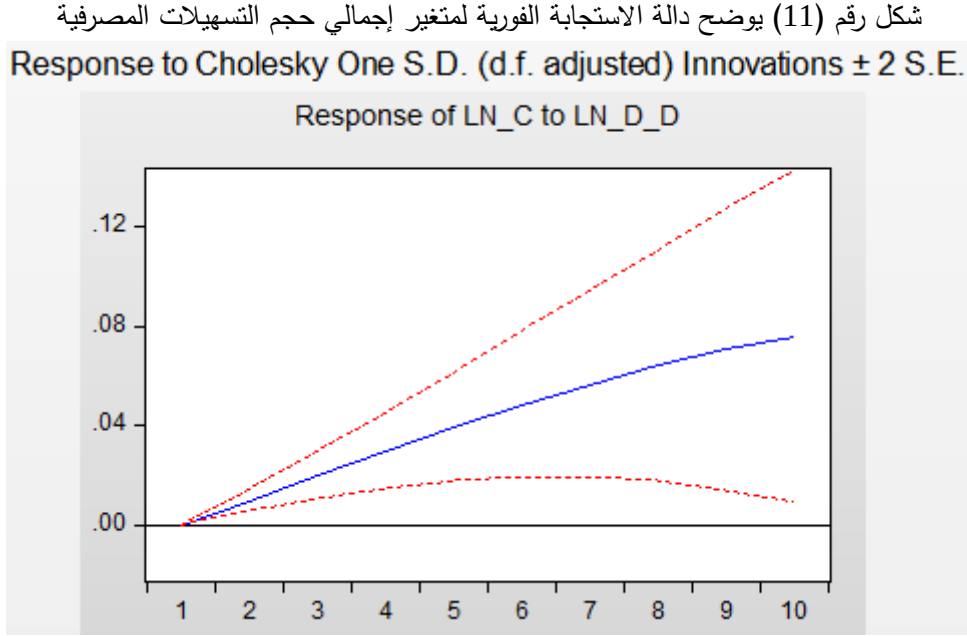


المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

ونظراً لوقوع هذا الشكل ضمن الحدود الحرجة، فهذا يعني استقرار المعاملات المقدرة في النموذج قيد الدراسة.

دالة الاستجابة الفورية :Impulse Response Function

يوضح الشكل التالي استجابة ردة الفعل لصدمة عشوائية مقدارها انحراف معياري واحد في الودائع الجارية على إجمالي التسهيلات المصرفية والفترة الزمنية التي تستغرقها هذه الصدمة للتلاشي:



المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

يوضح الشكل تقديرات دالة الاستجابة الفورية خلال مدة عشرة أرباع، حيث إن حدوث صدمة مفاجئة (غير متوقعة) في الودائع الجارية بمقدار انحراف معياري واحد سيكون لها أثر إيجابي متزايد على إجمالي التسهيلات المصرفية، حيث تبلغ في الربع العاشر الذي يلي الصدمة أكبر قيمة.

تحليل مكونات التباين :Variance Decomposition

يظهر اختبار تحليل مكونات التباين مقدار التباين في التنبؤ لإجمالي التسهيلات الائتمانية الذي يُعزى لخطأ التنبؤ في المتغير التابع نفسه، والمقدار الذي يعود إلى خطأ التنبؤ في الودائع الجارية وذلك خلال فترة تمتد لعشرة أرباع:

جدول رقم (18) يبين نتائج تحليل مكونات تباين الأخطاء

Variance Decomposition of LN_C			
Period	S.E.	LN_C	LN_D_D
1	0.040661	100.0000	0.000000
2	0.060381	97.18823	2.811770
3	0.078303	91.65832	8.341678
4	0.096115	84.64562	15.35438
5	0.114273	77.11057	22.88943
6	0.132823	69.67348	30.32652
7	0.151627	62.67744	37.32256

8	0.170464	56.28001	43.71999
9	0.189074	50.52966	49.47034
10	0.207190	45.41776	54.58224
Cholesky Ordering: LN_C LN_D_D			

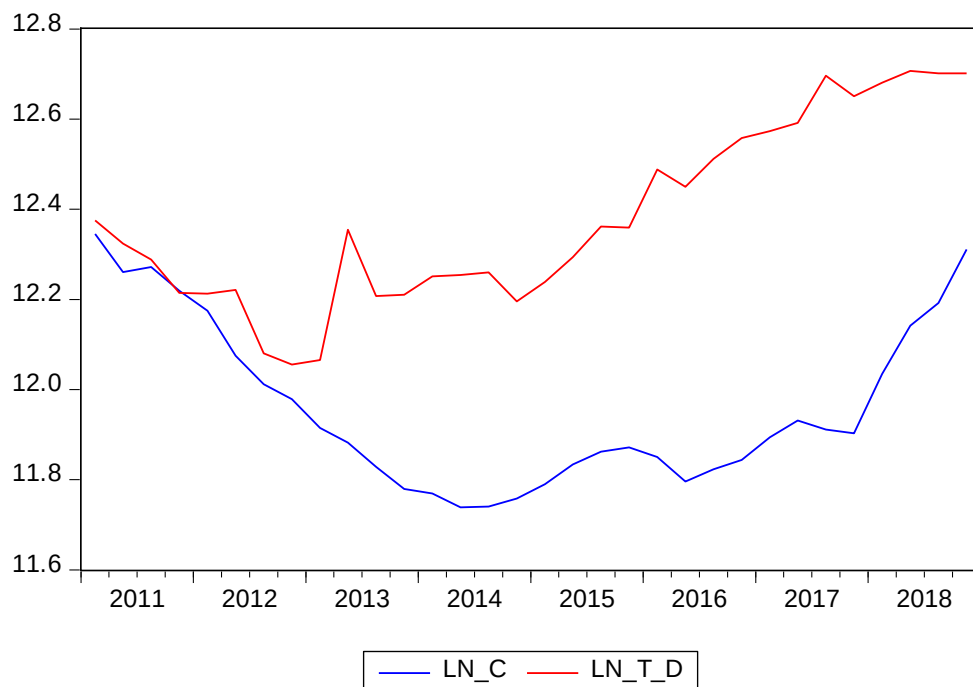
المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

يبين جدول تحليل مكونات التباين لإجمالي التسهيلات الائتمانية أن 100% من خطأ التنبؤ في تباين إجمالي التسهيلات الائتمانية يعود للمتغير نفسه في الفترة الأولى، ثم تأخذ هذه النسبة بالانخفاض، بينما تزداد القوة التفسيرية للودائع الجارية في تفسير خطأ تباين إجمالي التسهيلات الائتمانية لتصل إلى 54.6% بعد عشرة أرباع تلي الصدمة.

النموذج الثالث: دراسة أثر الودائع الآجلة على إجمالي التسهيلات المصرفية:

يبين الشكل التالي العلاقة بين الودائع الآجلة وإجمالي التسهيلات المصرفية؛

شكل رقم (12) يوضح علاقة متغيري النموذج ببعضهما



المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

يوضح الجدول التالي نتائج نموذج VAR على متغيرات النموذج الثالث، باستخدام البرنامج

الإحصائي (Eviews):

جدول رقم (19) يبين نتائج نموذج VAR لمتغيرات النموذج الثالث

Vector Autoregression Estimates	
Q48Sample (adjusted): 2011Q2 201	
after adjustments31Included observations:	
t-statistics in () & Prob. in []	
	LN_C
LN_C(-1)	0.91 (20.12) [0.0000]
LN_T_D(-1)	0.19 (4.57) [0.0001]
C	-1.26 (-1.80) [0.0831]
R-squared	0.941074
Adj. R-squared	0.936865
Sum sq. resids	0.053304
S.E. equation	0.043632
F-statistic	223.5873

Prob (F-statistic)	0.000000
Log likelihood	54.68174
Akaike AIC	-3.334306
Schwarz SC	-3.195533
Mean dependent	11.94819
S.D. dependent	0.173647
Durbin-Watson stst	1.7
Determinant resid covariance (dof adj.)	1.09E-05
Determinant resid covariance	8.86E-06
Log likelihood	92.34748
Akaike information criterion	-5.570805
Schwarz criterion	-5.293259
Number of coefficients	3

المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

من الجدول السابق يمكن أن نعبر عن علاقة الارتباط في الأجل الطويل (مرونات الأجل الطويل) بين متغيري الدراسة، بالصيغة التالية:

$$Ln_C_t = -1.26 + 0.91 Ln_C_{t-1} + 0.19 Ln_T_D_{t-1}$$

تشير قيم (t) إلى معنوية جميع المتغيرات، كما بلغت قيمة معامل التحديد ($R^2=94\%$) تقريباً، أي أن التغيرات في الودائع الآجلة وإجمالي التسهيلات الائتمانية السابقة من المحتمل أن تفسر 94% من التغيرات في إجمالي التسهيلات الائتمانية الحالية، وتشير قيمة فيشر ($F=223.6$) إلى معنوية النموذج إذ أن القيمة الاحتمالية المقابلة لها أقل من 5%، أي أنه توجد علاقة طويلة الأجل بين الودائع لأجل وإجمالي التسهيلات الائتمانية، كما تشير قيمة دوربن واطسون ($DW=1.7$) تقريباً وهذا يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

ونستدل من نتائج التقدير ما يلي:

وجود أثر إيجابي لارتفاع الودائع الآجلة في الفترة السابقة على الفترة الحالية لإجمالي التسهيلات الائتمانية في الأجل الطويل، فقد بلغت المرونة الجزئية للودائع الآجلة بالنسبة لإجمالي التسهيلات الائتمانية (0.19) وهذا يعني أن ارتفاع الودائع الآجلة بمقدار 10% سيؤدي إلى زيادة إجمالي التسهيلات الائتمانية بمقدار 1.9% في الأجل الطويل.

الاختبارات التشخيصية للنموذج المقدر

1- اختبار الارتباط الذاتي للبواقي:

من أجل التحقق من صحة النموذج المقدر يجب أن نتأكد من أنه خالي من مشكلة الارتباط الذاتي، أي نتأكد من أن البواقي غير مرتبطة ذاتياً، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (20) يبين نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

VAR Residual Portmanteau Tests for Autocorrelations					
Null Hypothesis: no residual autocorrelations up to lag h					
Sample: 2011Q1 2018Q4					
Included observations: 31					
Lags	Q-Stat	Prob.	Adj Q-Stat	Prob.	Df
1	9.194278	---	9.500754	---	---
2	10.40179	0.0342	10.79154	0.0290	4
3	10.99236	0.2021	11.44538	0.1777	8
4	15.01276	0.2407	16.06140	0.1884	12
5	16.35666	0.4284	17.66374	0.3440	16
6	17.37168	0.6287	18.92237	0.5269	20
7	18.68021	0.7688	20.61255	0.6615	24
8	23.20609	0.7227	26.71265	0.5339	28
9	24.86824	0.8113	29.05477	0.6164	32
10	26.19883	0.8849	31.01897	0.7043	36
*Test is valid only for lags larger than the VAR lag order.					
df is degrees of freedom for (approximate) chi-square distribution					

المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار chi-square أكبر من 5% أي نقبل فرضية عدم القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج.

2- اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي:

جدول رقم (21) يبين نتائج اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي

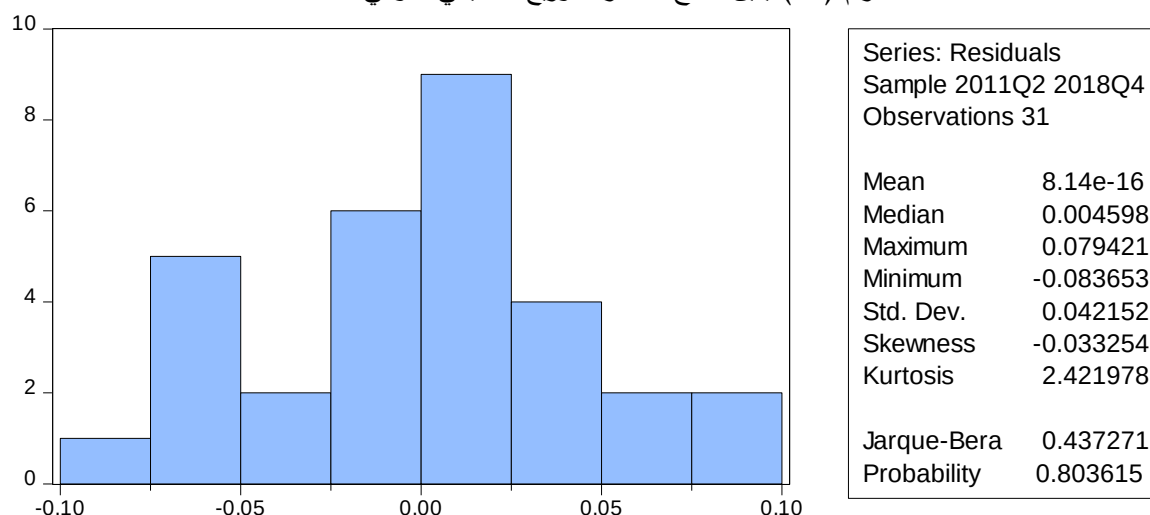
VAR Residual Serial Correlation LM Test			
Null Hypothesis: No serial correlation at lags 1 to h			
Sample: 2011Q1 2018Q4			
Included observations: 31			
Lag	LRE* Stat	Prob.	Df
1	10.95724	0.0270	4
2	13.92538	0.0837	8
3	15.67880	0.2064	12
4	19.63156	0.2373	16
5	20.71558	0.4140	20
6	22.74903	0.5347	24
7	30.66397	0.3322	28
8	44.06004	0.0760	32
9	45.83809	0.1261	36
10	54.35789	0.0645	40
*Edgeworth expansion corrected likelihood ratio statistic			

المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية الاختبار chi-square أكبر من 5% أي نقبل فرضية عدم القائلة بعدم وجود ارتباط تسلسلي بين الأخطاء العشوائية للنموذج المقدر.

3- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

شكل رقم (13) يبين نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية الاختبار Jarque Bera أكبر من 5% أي نقبل فرضية عدم القائلة بأن البواقي تتوزع طبيعياً.

4- اختبار ثبات التباين:

جدول رقم (22) يبين نتائج اختبار ثبات التباين للبواقي

VAR Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares)		
Sample: 2011Q1 2018Q4		
Included observations: 31		
Joint test:		
Chi-sq	df	Prob.
13.63723	12	0.3245

المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية الاختبار chi-square أكبر من 5% أي نقبل فرضية عدم القائلة بثبات تباين الأخطاء العشوائية للنموذج المقدر.

اختبار ملائمة الشكل الدالي للنموذج:

جدول رقم (23) يبين نتائج اختبار ملائمة الشكل الدالي للنموذج

Ramsey RESET Test			
Equation: UNTITLED			
Specification: LN_C LN_C(-1) LN_T_D(-1) C			
Omitted Variables: Squares of fitted values			
	Value	Df	Probability

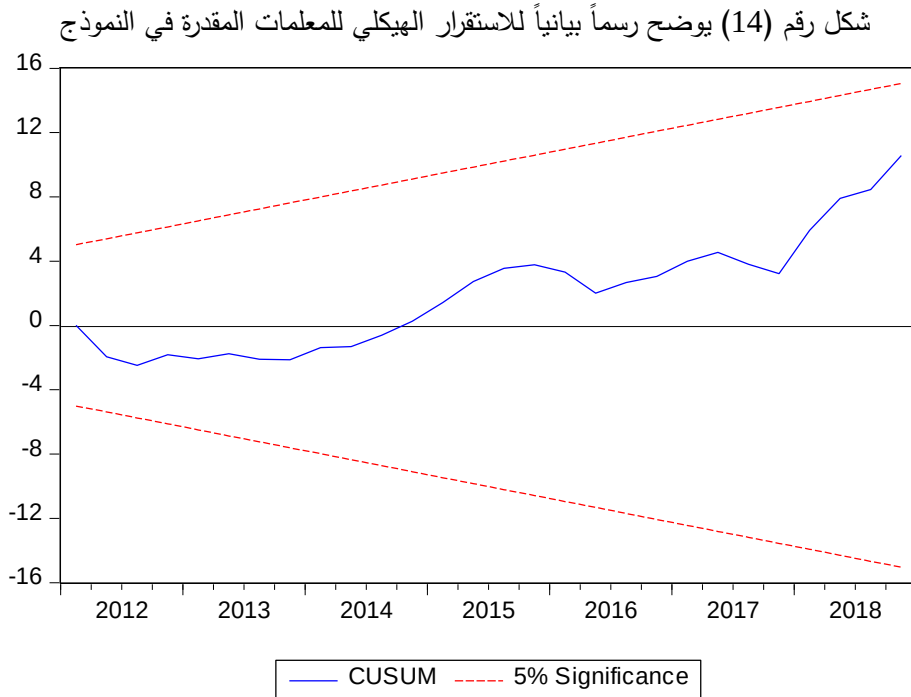
t-statistic	1.020713	27	0.3164
F-statistic	1.041854	(1, 27)	0.3164
Likelihood ratio	1.173701	1	0.2786

المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية الاختبار F-statistic أكبر من 5% أي نقبل فرضية عدم القائلة بملائمة الشكل الدالي للنموذج المقدر.

الاستقرار الهيكلي للنموذج:

يتم اختبار الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة في النموذج المدروس من خلال اختبار المجموع التراكمي للبواقي الرجعية Cumulative Sum of Recursive Residual CUSUM والذي يتحقق عند وقوع الشكل البياني له داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:



المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

ونظراً لوقوع هذا الشكل ضمن الحدود الحرجة، فهذا يعني استقرار المعاملات المقدرة في النموذج قيد الدراسة.

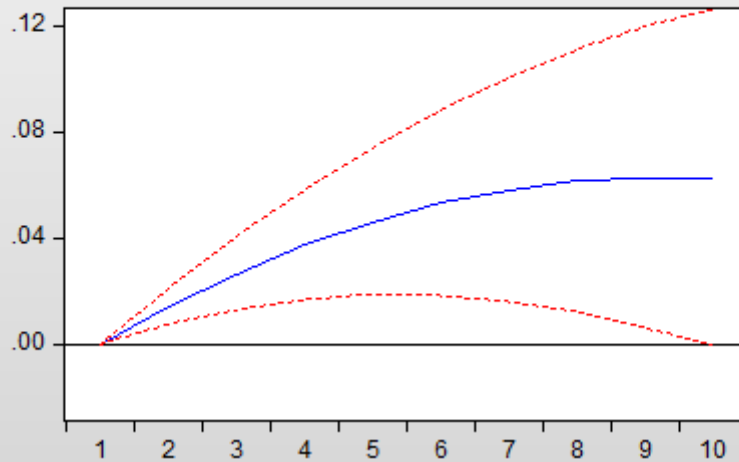
دالة الاستجابة الفورية Impulse Response Function:

يوضح الشكل التالي استجابة ردة الفعل لصدمة عشوائية مقدارها انحراف معياري واحد في الودائع الآجلة على إجمالي التسهيلات المصرفية والفترة الزمنية التي تستغرقها هذه الصدمة للتلاشي:

شكل رقم (15) يوضح دالة الاستجابة الفورية لمتغير إجمالي حجم التسهيلات المصرفية

Response to Cholesky One S.D. (d.f. adjusted) Innovations ± 2 S.E.

Response of LN_C to LN_T_D



المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

يوضح الشكل تقديرات دالة الاستجابة الفورية خلال مدة عشرة أرباع، حيث إن حدوث صدمة مفاجئة (غير متوقعة) في الودائع الآجلة بمقدار انحراف معياري واحد سيكون لها أثر إيجابي متزايد على إجمالي التسهيلات المصرفية، حيث تبلغ في الربع العاشر الذي يلي الصدمة أكبر قيمة.

تحليل مكونات التباين :Variance Decomposition

يظهر اختبار تحليل مكونات التباين مقدار التباين في التنبؤ لإجمالي التسهيلات الائتمانية الذي يُعزى لخطأ التنبؤ في المتغير التابع نفسه، والمقدار الذي يعود إلى خطأ التنبؤ في الودائع الآجلة وذلك خلال فترة تمتد لعشرة أرباع:

جدول رقم (24) يبين نتائج تحليل مكونات تباين الأخطاء

Variance Decomposition of LN_C			
Period	S.E.	LN_C	LN_T_D
1	0.043632	100.0000	0.000000
2	0.063224	95.10554	4.894457
3	0.080597	86.22199	13.77801
4	0.097489	76.02807	23.97193
5	0.114135	66.19201	33.80799
6	0.130336	57.46590	42.53410
7	0.145782	50.05648	49.94352
8	0.160166	43.91635	56.08365
9	0.173241	38.90669	61.09331
10	0.184833	34.87264	65.12736
Cholesky Ordering: LN_C LN_T_D			

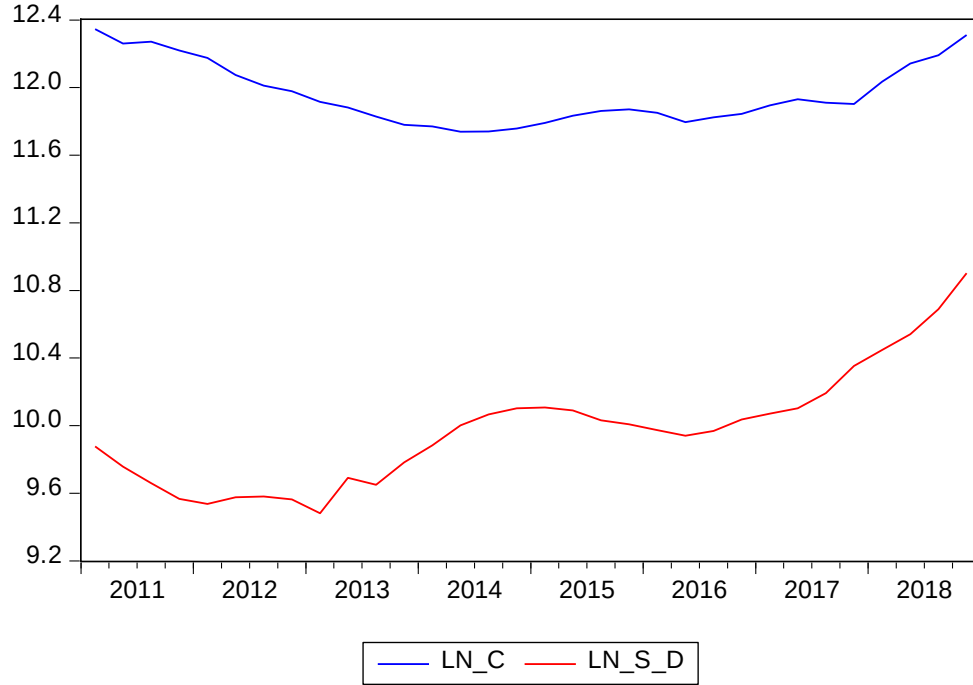
المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

يبين جدول تحليل مكونات التباين لإجمالي التسهيلات الائتمانية أن 100% من خطأ التنبؤ في تباين إجمالي التسهيلات الائتمانية يعود للمتغير نفسه في الفترة الأولى، ثم تأخذ هذه النسبة بالانخفاض، بينما تزداد القوة التفسيرية للودائع الآجلة في تفسير خطأ تباين إجمالي التسهيلات الائتمانية لتصل إلى 65% بعد عشرة أرباع تلي الصدمة.

النموذج الرابع: دراسة أثر ودائع التوفير على إجمالي التسهيلات المصرفية:

يبين الشكل التالي العلاقة بين ودائع التوفير وإجمالي التسهيلات المصرفية؛

شكل رقم (16) يوضح علاقة متغيري النموذج ببعضهما



المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

يوضح الجدول التالي نتائج نموذج VAR على متغيرات النموذج الرابع، باستخدام البرنامج

الإحصائي (Eviews):

جدول رقم (25) يبين نتائج نموذج VAR لمتغيرات النموذج الرابع

Vector Autoregression Estimates	
Q48Sample (adjusted): 2011Q2 201	
after adjustments31Included observations:	
t-statistics in () & Prob. in []	
	LN_C
LN_C(-1)	0.96 (28.35) [0.0000]
LN_S_D(-1)	0.15 (7.73) [0.0000]
C	-1.07 (-2.28) [0.0302]
R-squared	0.967151
Adj. R-squared	0.964804
Sum sq. resids	0.029715
S.E. equation	0.032577
F-statistic	412.1887

Prob (F-statistic)	0.000000
Log likelihood	63.73912
Akaike AIC	-3.918653
Schwarz SC	-3.779880
Mean dependent	11.94819
S.D. dependent	0.173647
Durbin-Watson stst	2.1
Determinant resid covariance (dof adj.)	7.01E-06
Determinant resid covariance	5.72E-06
Log likelihood	99.13533
Akaike information criterion	-6.008731
Schwarz criterion	-5.731185
Number of coefficients	3

المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

من الجدول السابق يمكن أن نعبر عن علاقة الارتباط في الأجل الطويل (مرونات الأجل الطويل) بين متغيري الدراسة، بالصيغة التالية:

$$Ln_C_t = -1.07 + 0.96 Ln_C_{t-1} + 0.15 Ln_S_D_{t-1}$$

تشير قيم (t) إلى معنوية جميع المتغيرات، كما بلغت قيمة معامل التحديد ($R^2=97\%$) تقريباً، أي أن التغيرات في ودائع التوفير وإجمالي التسهيلات الائتمانية السابقة من المحتمل أن تفسر 97% من التغيرات في إجمالي التسهيلات الائتمانية الحالية، وتشير قيمة فيشر ($F=412.2$) إلى معنوية النموذج إذ أن القيمة الاحتمالية المقابلة لها أقل من 5%، أي أنه توجد علاقة طويلة الأجل بين ودائع التوفير وإجمالي التسهيلات الائتمانية، كما تشير قيمة دوربن واطسون ($DW=2.1$) تقريباً وهذا يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

ونسند من نتائج التقدير ما يلي:

وجود أثر إيجابي لارتفاع ودائع التوفير في الفترة السابقة على الفترة الحالية لإجمالي التسهيلات الائتمانية في الأجل الطويل، فقد بلغت المرونة الجزئية لودائع التوفير بالنسبة لإجمالي التسهيلات الائتمانية (0.15) وهذا يعني أن ارتفاع ودائع التوفير بمقدار 10% سيؤدي إلى زيادة إجمالي التسهيلات الائتمانية بمقدار 1.5% في الأجل الطويل.

الاختبارات التشخيصية للنموذج المقدر

1- اختبار الارتباط الذاتي للبواقي:

من أجل التحقق من صحة النموذج المقدر يجب أن نتأكد من أنه خالي من مشكلة الارتباط الذاتي، أي نتأكد من أن البواقي غير مرتبطة ذاتياً، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (26) يبين نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

VAR Residual Portmanteau Tests for Autocorrelations					
Null Hypothesis: no residual autocorrelations up to lag h					
Sample: 2011Q1 2018Q4					
Included observations: 31					
Lags	Q-Stat	Prob.	Adj Q-Stat	Prob.	Df
1	2.854429	---	2.949577	---	---
2	12.77247	0.0124	13.55162	0.0089	4
3	15.64529	0.0477	16.73225	0.0330	8
4	17.34837	0.1370	18.68763	0.0964	12
5	18.78885	0.2798	20.40512	0.2025	16
6	20.57994	0.4222	22.62608	0.3075	20
7	25.38052	0.3853	28.82683	0.2267	24
8	30.57034	0.3365	35.82180	0.1472	28
9	34.69241	0.3407	41.63017	0.1186	32
10	39.52554	0.3154	48.76480	0.0760	36
*Test is valid only for lags larger than the VAR lag order.					
df is degrees of freedom for (approximate) chi-square distribution					

المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار chi-square أكبر من 5% أي نقبل فرضية عدم القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج.

2- اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي:

جدول رقم (27) يبين نتائج اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي

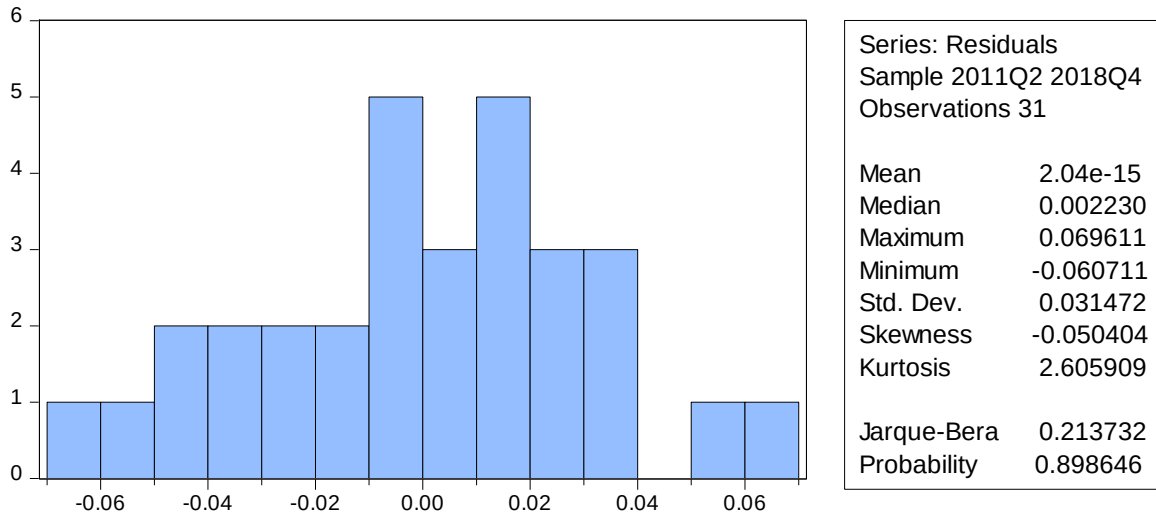
VAR Residual Serial Correlation LM Test			
Null Hypothesis: No serial correlation at lags 1 to h			
Sample: 2011Q1 2018Q4			
Included observations: 31			
Lag	LRE* Stat	Prob.	Df
1	2.670429	0.6144	4
2	12.17930	0.1434	8
3	15.58062	0.2112	12
4	18.55804	0.2922	16
5	24.67109	0.2143	20
6	24.90100	0.4112	24
7	32.40006	0.2585	28
8	35.33667	0.3134	32
9	41.50134	0.2433	36
10	48.19165	0.1753	40
*Edgeworth expansion corrected likelihood ratio statistic			

المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية الاختبار chi-square أكبر من 5% أي نقبل فرضية عدم القائلة بعدم وجود ارتباط تسلسلي بين الأخطاء العشوائية للنموذج المقدر.

3- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

شكل رقم (17) يبين نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية الاختبار Jarque Bera أكبر من 5% أي نقبل فرضية عدم القائلة بأن البواقي تتوزع طبيعياً.

4- اختبار ثبات التباين:

جدول رقم (28) يبين نتائج اختبار ثبات التباين للبواقي

VAR Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares)		
Sample: 2011Q1 2018Q4		
Included observations: 31		
Joint test:		
Chi-sq	df	Prob.
16.29982	12	0.1779

المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية الاختبار chi-square أكبر من 5% أي نقبل فرضية عدم القائلة بثبات تباين الأخطاء العشوائية للنموذج المقدر.

اختبار ملائمة الشكل الدالي للنموذج:

جدول رقم (29) يبين نتائج اختبار ملائمة الشكل الدالي للنموذج

Ramsey RESET Test			
Equation: UNTITLED			
Specification: LN_C LN_C(-1) LN_S_D(-1) C			
Omitted Variables: Squares of fitted values			
	Value	Df	Probability

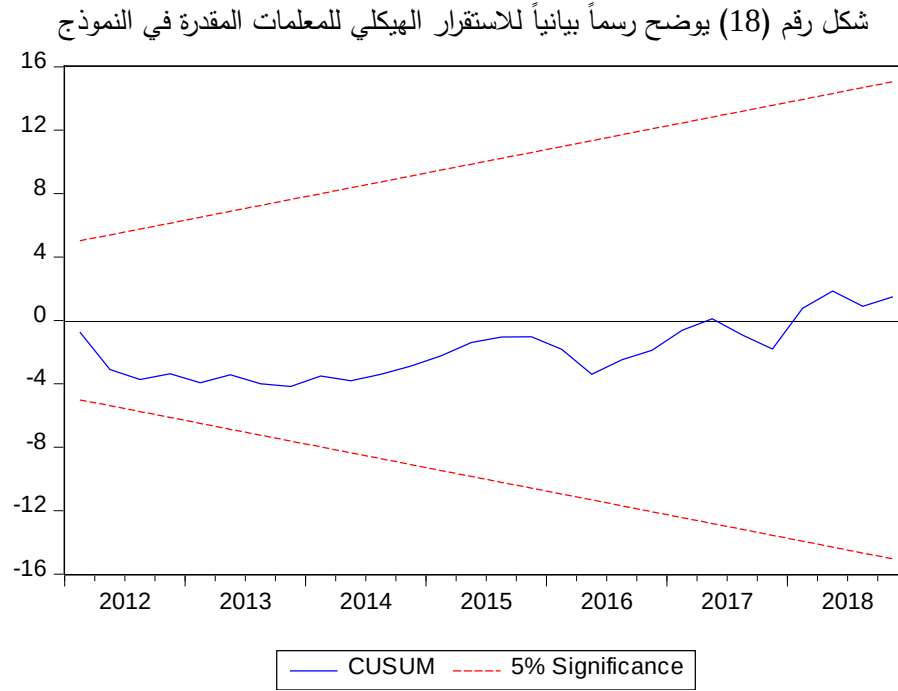
t-statistic	0.876526	27	0.3885
F-statistic	0.768297	(1, 27)	0.3885
Likelihood ratio	0.869802	1	0.3510

المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية الاختبار F-statistic أكبر من 5% أي نقبل فرضية العدم القائلة بملائمة الشكل الدالي للنموذج المقدر.

الاستقرار الهيكلي للنموذج:

يتم اختبار الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة في النموذج المدروس من خلال اختبار المجموع التراكمي للبواقي الرجعية Cumulative Sum of Recursive Residual CUSUM والذي يتحقق عند وقوع الشكل البياني له داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:



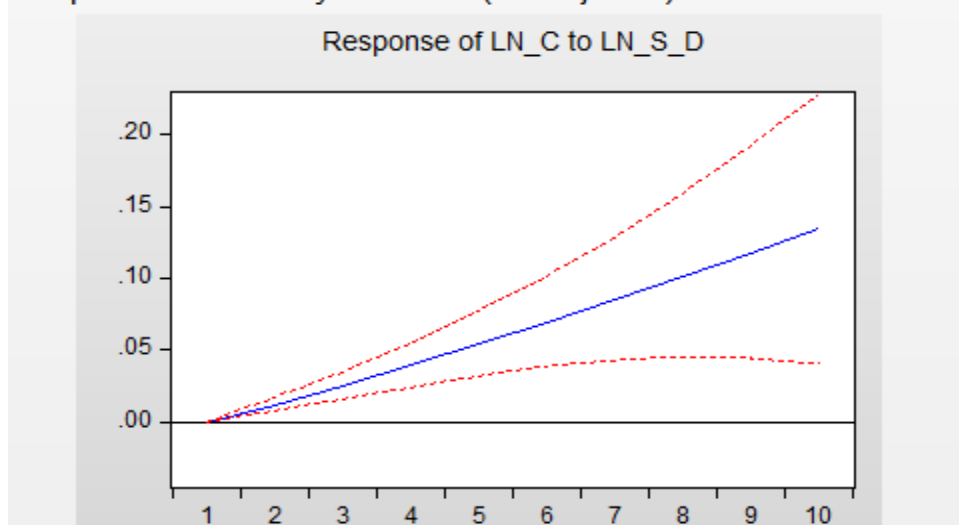
المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

ونظراً لوقوع هذا الشكل ضمن الحدود الحرجة، فهذا يعني استقرار المعاملات المقدرة في النموذج قيد الدراسة.

دالة الاستجابة الفورية Impulse Response Function:

يوضح الشكل التالي استجابة ردة الفعل لصدمة عشوائية مقدارها انحراف معياري واحد في ودائع التوفير على إجمالي التسهيلات المصرفية والفترة الزمنية التي تستغرقها هذه الصدمة للتلاشي:

شكل رقم (19) يوضح دالة الاستجابة الفورية لمتغير إجمالي حجم التسهيلات المصرفية
Response to Cholesky One S.D. (d.f. adjusted) Innovations ± 2 S.E.



المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

يوضح الشكل تقديرات دالة الاستجابة الفورية خلال مدة عشرة أرباع، حيث إن حدوث صدمة مفاجئة (غير متوقعة) في ودائع التوفير بمقدار انحراف معياري واحد سيكون لها أثر إيجابي متزايد على إجمالي التسهيلات المصرفية، حيث تبلغ في الربع العاشر الذي يلي الصدمة أكبر قيمة.

تحليل مكونات التباين :Variance Decomposition

يظهر اختبار تحليل مكونات التباين مقدار التباين في التنبؤ لإجمالي التسهيلات الائتمانية الذي يُعزى لخطأ التنبؤ في المتغير التابع نفسه، والمقدار الذي يعود إلى خطأ التنبؤ في ودائع التوفير وذلك خلال فترة تمتد لعشرة أرباع:

جدول رقم (30) يبين نتائج تحليل مكونات تباين الأخطاء

Variance Decomposition of LN_C			
Period	S.E.	LN_C	LN_S_D
1	0.032577	100.0000	0.000000
2	0.047692	93.29938	6.700616
3	0.062965	79.65331	20.34669
4	0.080745	63.55092	36.44908
5	0.101913	48.65490	51.34510
6	0.126728	36.52047	63.47953
7	0.155156	27.24638	72.75362
8	0.187030	20.35808	79.64192
9	0.222114	15.29317	84.70683
10	0.260134	11.57406	88.42594
Cholesky Ordering: LN_C LN_S_D			

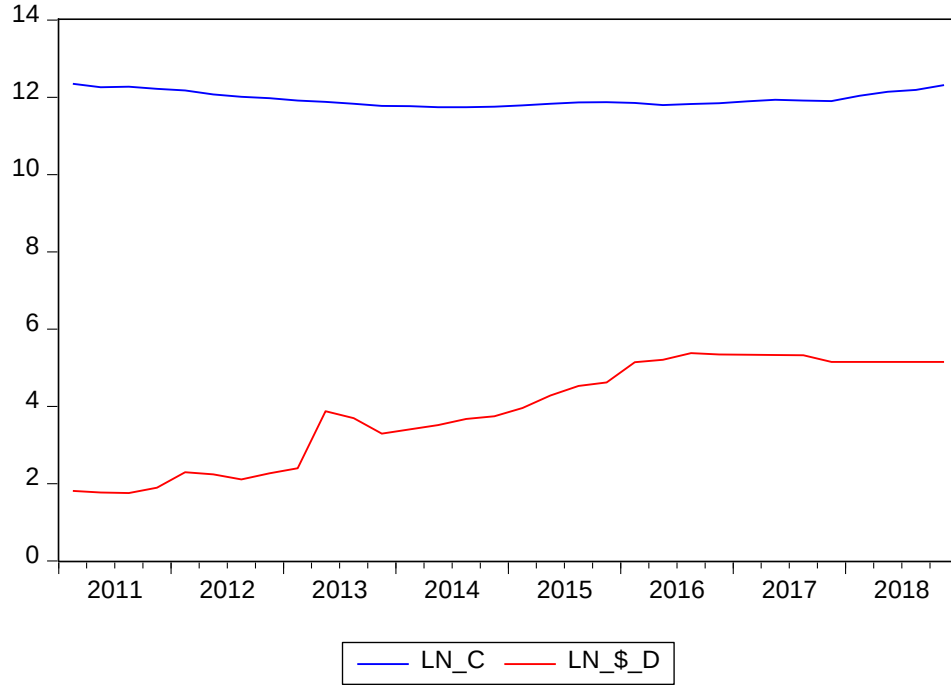
المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

يبين جدول تحليل مكونات التباين لإجمالي التسهيلات الائتمانية أن 100% من خطأ التنبؤ في تباين إجمالي التسهيلات الائتمانية يعود للمتغير نفسه في الفترة الأولى، ثم تأخذ هذه النسبة بالانخفاض، بينما تزداد القوة التفسيرية لودائع التوفير في تفسير خطأ تباين إجمالي التسهيلات الائتمانية لتصل إلى 88.4% بعد عشرة أرباع تلي الصدمة.

النموذج الخامس: دراسة أثر الودائع بالدولار الأمريكي على إجمالي التسهيلات المصرفية:

يبين الشكل التالي العلاقة بين الودائع بالدولار الأمريكي وإجمالي التسهيلات المصرفية؛

شكل رقم (20) يوضح علاقة متغيري النموذج ببعضهما



المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

يوضح الجدول التالي نتائج نموذج VAR على متغيرات النموذج الخامس، باستخدام البرنامج

الإحصائي (Eviews):

جدول رقم (31) يبين نتائج نموذج VAR لمتغيرات النموذج الخامس

Vector Autoregression Estimates	
Q48Sample (adjusted): 2011Q2 201	
after adjustments31Included observations:	
t-statistics in () & Prob. in []	
	LN_C
LN_C(-1)	1.05 (19.73) [0.0000]
LN_\$_D(-1)	0.031 (4.33) [0.0002]
C	-0.66 (-1.03) [0.3139]
R-squared	0.938335
Adj. R-squared	0.933930
Sum sq. resids	0.055782
S.E. equation	0.044634
F-statistic	213.0314

Prob (F-statistic)	0.000000
Log likelihood	53.97732
Akaike AIC	-3.288859
Schwarz SC	-3.150086
Mean dependent	11.94819
S.D. dependent	0.173647
Durbin-Watson stst	1.7
Determinant resid covariance (dof adj.)	0.000176
Determinant resid covariance	0.000143
Log likelihood	49.20085
Akaike information criterion	-2.787151
Schwarz criterion	-2.509606
Number of coefficients	3

المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

من الجدول السابق يمكن أن نعبر عن علاقة الارتباط في الأجل الطويل (مرونات الأجل الطويل) بين متغيري الدراسة، بالصيغة التالية:

$$Ln_C_t = -0.66 + 1.05 Ln_C_{t-1} + 0.031 Ln_D_{t-1}$$

تشير قيم (t) إلى معنوية جميع المتغيرات، كما بلغت قيمة معامل التحديد ($R^2=94\%$) تقريباً، أي أن التغيرات في الودائع بالدولار الأمريكي وإجمالي التسهيلات الائتمانية السابقة من المحتمل أن تفسر 94% من التغيرات في إجمالي التسهيلات الائتمانية الحالية، وتشير قيمة فيشر ($F=213.03$) إلى معنوية النموذج إذ أن القيمة الاحتمالية المقابلة لها أقل من 5%، أي أنه توجد علاقة طويلة الأجل بين الودائع بالدولار الأمريكي وإجمالي التسهيلات الائتمانية، كما تشير قيمة دوربن واطسون ($DW=1.7$) تقريباً وهذا يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

ونستدل من نتائج التقدير ما يلي:

وجود أثر إيجابي لارتفاع الودائع بالدولار الأمريكي في الفترة السابقة على الفترة الحالية لإجمالي التسهيلات الائتمانية في الأجل الطويل، فقد بلغت المرونة الجزئية للودائع بالدولار الأمريكي بالنسبة لإجمالي التسهيلات الائتمانية (0.031) وهذا يعني أن ارتفاع الودائع بالدولار الأمريكي بمقدار 10% سيؤدي إلى زيادة إجمالي التسهيلات الائتمانية بمقدار 0.3% في الأجل الطويل.

الاختبارات التشخيصية للنموذج المقدر

1- اختبار الارتباط الذاتي للبواقي:

من أجل التحقق من صحة النموذج المقدر يجب أن نتأكد من أنه خالي من مشكلة الارتباط الذاتي، أي نتأكد من أن البواقي غير مرتبطة ذاتياً، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (32) يبين نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

VAR Residual Portmanteau Tests for Autocorrelations					
Null Hypothesis: no residual autocorrelations up to lag h					
Sample: 2011Q1 2018Q4					
Included observations: 31					
Lags	Q-Stat	Prob.	Adj Q-Stat	Prob.	Df
1	7.807930	---	8.068195	---	---
2	13.07753	0.0109	13.70122	0.0083	4
3	13.92123	0.0838	14.63531	0.0666	8
4	15.84243	0.1986	16.84114	0.1557	12
5	17.67656	0.3432	19.02798	0.2672	16
6	18.96059	0.5244	20.62018	0.4198	20
7	24.15173	0.4529	27.32540	0.2895	24
8	30.70272	0.3304	36.15500	0.1387	28
9	33.59223	0.3901	40.22657	0.1507	32
10	34.51039	0.5395	41.58196	0.2406	36
*Test is valid only for lags larger than the VAR lag order.					
df is degrees of freedom for (approximate) chi-square distribution					

المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار chi-square أكبر من 5% أي نقبل فرضية عدم القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج.

2- اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي:

جدول رقم (33) يبين نتائج اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي

VAR Residual Serial Correlation LM Test			
Null Hypothesis: No serial correlation at lags 1 to h			
Sample: 2011Q1 2018Q4			
Included observations: 31			
Lag	LRE* Stat	Prob.	Df
1	7.827087	0.0981	4
2	11.77875	0.1614	8
3	12.63775	0.3959	12
4	15.08917	0.5181	16
5	19.49137	0.4901	20
6	25.08390	0.4012	24
7	35.36775	0.1594	28
8	35.41713	0.3101	32

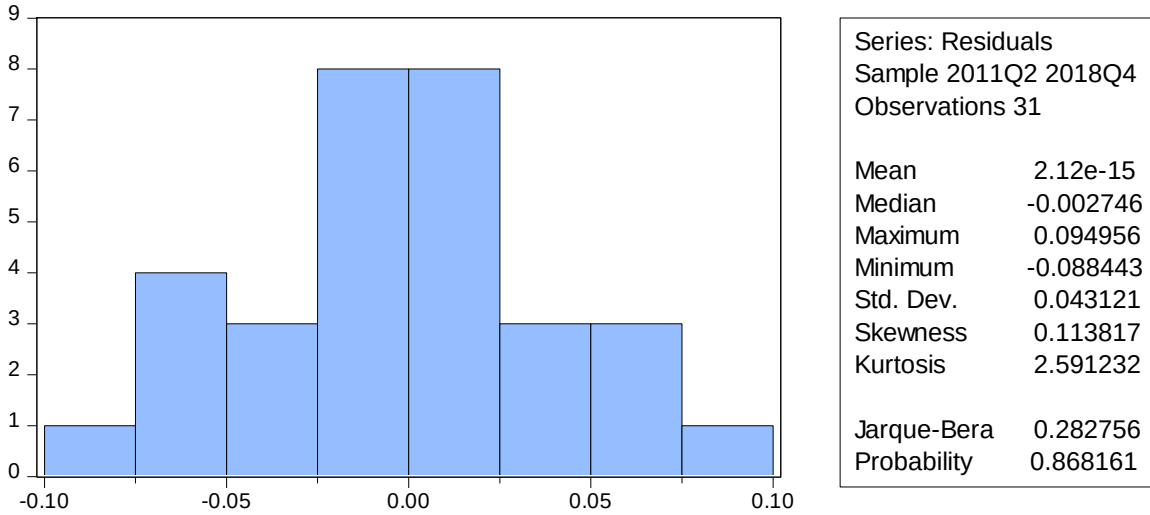
9	37.46278	0.4019	36
10	50.14444	0.1306	40
*Edgeworth expansion corrected likelihood ratio statistic			

المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية الاختبار chi-square أكبر من 5% أي نقبل فرضية عدم القائلة بعدم وجود ارتباط تسلسلي بين الأخطاء العشوائية للنموذج المقدر.

3- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

شكل رقم (21) يبين نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية الاختبار Jarque Bera أكبر من 5% أي نقبل فرضية عدم القائلة بأن البواقي تتوزع طبيعياً.

4- اختبار ثبات التباين:

جدول رقم (34) يبين نتائج اختبار ثبات التباين للبواقي

VAR Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares)		
Sample: 2011Q1 2018Q4		
Included observations: 31		
Joint test:		
Chi-sq	df	Prob.
13.391	12	0.3413

المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية الاختبار chi-square أكبر من 5% أي نقبل فرضية عدم القائلة بثبات تباين الأخطاء العشوائية للنموذج المقدر.

اختبار ملائمة الشكل الدالي للنموذج:

جدول رقم (35) يبين نتائج اختبار ملائمة الشكل الدالي للنموذج

Ramsey RESET Test			
Equation: UNTITLED			
Specification: LN_C LN_C(-1) LN_\$ D(-1) C			
Omitted Variables: Squares of fitted values			
	Value	Df	Probability
t-statistic	1.476256	27	0.1514
F-statistic	2.179333	(1, 27)	0.1514
Likelihood ratio	2.406338	1	0.1208

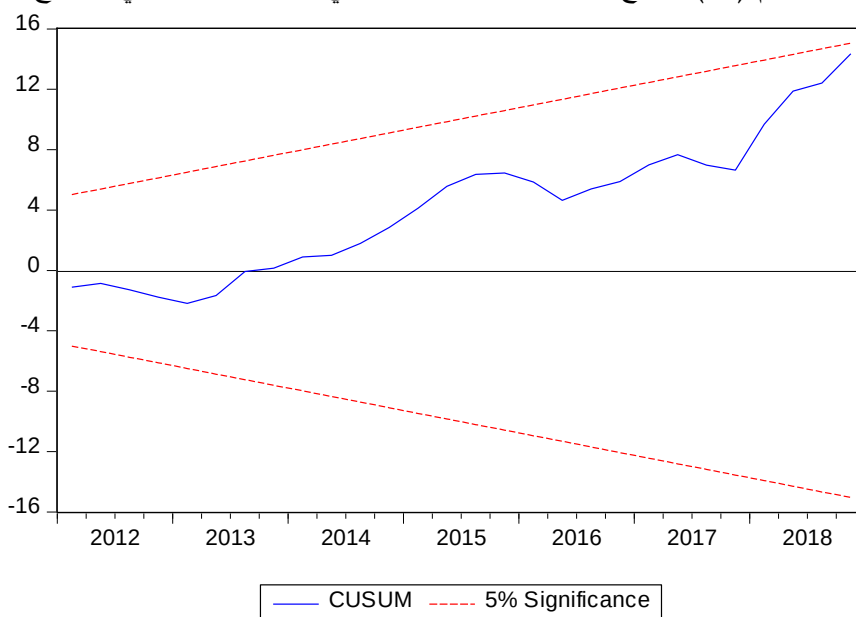
المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية الاختبار F-statistic أكبر من 5% أي نقبل فرضية عدم القائلة بملائمة الشكل الدالي للنموذج المقدر.

الاستقرار الهيكلي للنموذج:

يتم اختبار الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة في النموذج المدروس من خلال اختبار المجموع التراكمي للبواقي الرجعية Cumulative Sum of Recursive Residual CUSUM والذي يتحقق عند وقوع الشكل البياني له داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (22) يوضح رسماً بيانياً للاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة في النموذج

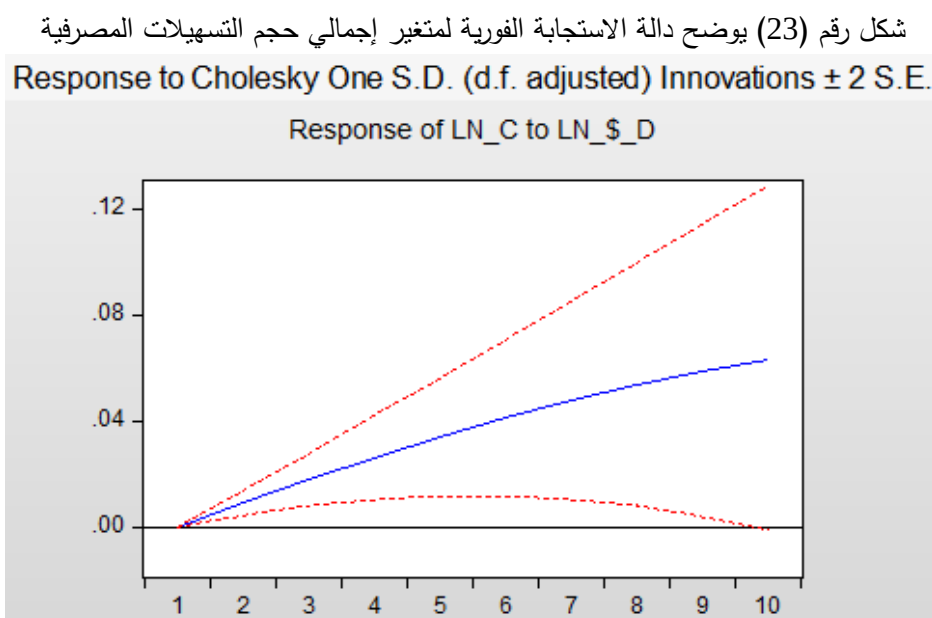


المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

ونظراً لوقوع هذا الشكل ضمن الحدود الحرجة، فهذا يعني استقرار المعاملات المقدرة في النموذج قيد الدراسة.

دالة الاستجابة الفورية Impulse Response Function:

يوضح الشكل التالي استجابة ردة الفعل لصدمة عشوائية مقدارها انحراف معياري واحد في الودائع بالدولار الأمريكي على إجمالي التسهيلات المصرفية والفترة الزمنية التي تستغرقها هذه الصدمة للتلاشي:



المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

يوضح الشكل تقديرات دالة الاستجابة الفورية خلال مدة عشرة أرباع، حيث إن حدوث صدمة مفاجئة (غير متوقعة) في الودائع بالدولار الأمريكي بمقدار انحراف معياري واحد سيكون لها أثر إيجابي متزايد على إجمالي التسهيلات المصرفية، حيث تبلغ في الربع العاشر الذي يلي الصدمة أكبر قيمة.

تحليل مكونات التباين :Variance Decomposition

يظهر اختبار تحليل مكونات التباين مقدار التباين في التنبؤ لإجمالي التسهيلات الائتمانية الذي يُعزى لخطأ التنبؤ في المتغير التابع نفسه، والمقدار الذي يعود إلى خطأ التنبؤ في الودائع بالدولار الأمريكي وذلك خلال فترة تمتد لعشرة أرباع:

جدول رقم (36) يبين نتائج تحليل مكونات تباين الأخطاء

Variance Decomposition of LN_C			
Period	S.E.	LN_C	LN_\$_D
1	0.044634	100.0000	0.000000
2	0.066461	98.14043	1.859565
3	0.085979	94.60865	5.391348
4	0.104883	90.18786	9.812143
5	0.123642	85.42078	14.57922
6	0.142346	80.64374	19.35626
7	0.160936	76.04577	23.95423
8	0.179289	71.72136	28.27864

9	0.197258	67.70841	32.29159
10	0.214690	64.01305	35.98695
Cholesky Ordering: LN_C LN_\$_D			

المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

يبين جدول تحليل مكونات التباين لإجمالي التسهيلات الائتمانية أن 100% من خطأ التنبؤ في تباين إجمالي التسهيلات الائتمانية يعود للمتغير نفسه في الفترة الأولى، ثم تأخذ هذه النسبة بالانخفاض، بينما تزداد القوة التفسيرية للودائع بالدولار الأمريكي في تفسير خطأ تباين إجمالي التسهيلات الائتمانية لتصل إلى 36% بعد عشرة أرباع تلي الصدمة.

النتائج الإحصائية:

- 1- بينت الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة أنها تتوزع طبيعياً خلال فترة الدراسة.
- 2- بينت نتائج اختبار الاستقرار، أن متغيرات الدراسة ليست مستقرة عند المستوى العام، إلا أنها تصبح مستقرة بعد أخذ الفرق الأول فهي متكاملة من الدرجة الأولى، وبالتالي لا يمكن استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) لتقدير العلاقة بين المتغيرات، كونها تعطي نتائج مضللة.
- 3- بين اختبار فترة الإبطاء أن فترة الإبطاء المثلى لنماذج الدراسة الخمسة هي فترة إبطاء واحدة، كما بين اختبار انجل-جرانجر إلى عدم وجود تكامل مشترك بين متغيري كل نموذج، وبالتالي يمكن استخدام نموذج الانحدار الذاتي VAR.
- 4- بينت نتائج اختبار جرينجر للسببية أنه توجد علاقة سببية ذات اتجاه بين كل من المتغيرات المستقلة: إجمالي الودائع المصرفية والودائع الجارية وودائع لأجل وودائع التوفير والودائع بالدولار الأمريكي وبين المتغير التابع: إجمالي التسهيلات الائتمانية، عند مستوى معنوية 5%.
- 5- أظهرت نتائج تطبيق اختبار نموذج الانحدار الذاتي (VAR) معنوية النماذج القياسية الخمسة، وعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي في كل نموذج، كما أظهرت النماذج أن:
 - ارتفاع إجمالي الودائع بنسبة 10% سيؤدي إلى زيادة إجمالي التسهيلات الائتمانية بنسبة 1.4%.
 - ارتفاع الودائع الجارية بنسبة 10% سيؤدي إلى زيادة إجمالي التسهيلات الائتمانية بنسبة 1%.
 - ارتفاع الودائع الآجلة بنسبة 10% سيؤدي إلى زيادة إجمالي التسهيلات الائتمانية بنسبة 1.9%.
 - ارتفاع وودائع التوفير بنسبة 10% سيؤدي إلى زيادة إجمالي التسهيلات الائتمانية بنسبة 1.5%.
 - ارتفاع الودائع بالدولار الأمريكي بنسبة 10% سيؤدي إلى زيادة إجمالي التسهيلات الائتمانية بنسبة 0.3%.
- 6- أظهرت نتائج دراسة دالة الاستجابة الفورية أن حدوث صدمة في أحد المتغيرات المستقلة سيكون لها أثر إيجابي متزايد على المتغير التابع إجمالي التسهيلات الائتمانية، كما بينت نتائج تحليل مكونات التباين أن المتغيرات المستقلة تؤثر على المتغير التابع بنسب متفاوتة، وهي على الترتيب كما يلي:

- حجم الودائع لحسابات التوفير بنسبة 88.4%.
- حجم الودائع للحسابات الآجلة بنسبة 65%.
- حجم الودائع الإجمالي بنسبة 59%.
- حجم الودائع للحسابات الجارية بنسبة 54.6%.
- حجم الودائع بالدولار الأمريكي بنسبة 36%.

النتائج:

1. كان هناك تراجع في إجمالي حجم الودائع المصرفية بالليرة السورية بنسبة 14.5% خلال الأعوام 2011-2013، وهذا التراجع في حجم الودائع المصرفية ناتج عن انخفاض سعر صرف الليرة السورية في سوق القطع الأجنبي، والذي أثر على ثقة المدخرين في الليرة السورية، الذين قاموا بسحب معظم مدخراتهم المصرفية وتحويلها إلى دول الجوار واستثمارها بمعدلات فائدة أعلى.
2. كان هناك ارتفاع في حجم الودائع المصرفية بالليرة السورية خلال الفترة (2014-2018)، ويرجع ارتفاع حجم الإيداعات في تلك السنوات إلى ازدياد ثقة المتعاملين بالجهاز المصرفي، خاصةً بعد قدرة المصارف على تلبية طلبات السحب الكبيرة في الأعوام (2011-2013).
3. ارتفاع حجم الودائع المصرفية للحسابات الجارية على حساب بقية الأنواع الأخرى من الحسابات، بسبب رغبة العملاء الحفاظ على أموالهم سائلة، وذلك لتمويل عمليات الانفاق الجاري خاصةً بعد الارتفاع الكبير في أسعار السلع والخدمات من جهة، وانخفاض العائد على الحسابات الطويلة الأجل نتيجة التضخم من جهة ثانية، وغياب حالة عدم اليقين مما ستؤول إليه الأوضاع في المستقبل من جهة أخرى، لذلك فضل الكثير من المودعين الحساب الجاري تحسباً لأية ظروف طارئة، كالسفر المفاجئ مثلاً.
4. انخفاض في إجمالي حجم الودائع الفعلية من القطع الأجنبي (دولار أمريكي) في المصارف الخاصة التقليدية العاملة، إذ قام عدد كبير من عملاء المصارف بسحب ودائعهم من العملات الأجنبية وإيداعها في مصارف دول الجوار خلال الأعوام 2010-2013. ذلك بالرغم من ازدياد قيمة ودائع الدولار مقومة بالليرة السورية خلال الأعوام 2010-2018 وذلك بسبب تغير سعر صرف الليرة السورية.
5. ساهمت الأزمة في تضخيم قيمة بند مخصص خسائر تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة وبشكل كبير، فتوقف الكثير من عملاء المصارف عن سداد التزاماتهم وتعثّر عدد آخر منهم بسبب تراجع أعمالهم ونشاطاتهم الاقتصادية، الأمر الذي جعل

المصارف تعمل على تطبيق تشريعات مصرف سورية المركزي الخاصة بحالات تصنيف الديون واقتطاع مؤونات أو مخصصات لمواجهة حالات التعثر وعدم السداد.

6. تراجع حجم التسهيلات الائتمانية بشكل كبير من عام 2011 لعام 2014 يعود إلى إجماع المصارف عن منح تسهيلات ائتمانية جديدة خلال الأزمة، بالإضافة إلى قرارات مصرف سورية المركزي، وبالإضافة إلى تراجع قدرة بعض العملاء عن السداد وتشكيل مخصصات لمواجهة هذه الديون، بالإضافة إلى قيام عدد من العملاء بسداد ما عليهم من أقساط تجاه المصارف الأمر الذي يساهم في تخفيض أرصدهم المسحوبة من هذه المصارف. وإضافة إلى الإصدار النقدي وتمويل عجز الموازنة بزيادة حجم السيولة لدى المصارف لالك المصارف لا تحبذ وجود سيولة لديها وتضع قرارات للتخفيف منها كي لا تقرضها وتتعثر.

7. إن ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي وما تبقى من عملات أجنبية مقابل الليرة السورية ساهم بشكل غير مباشر في ارتفاع حجم التسهيلات الائتمانية المقدمة بالدولار من قبل بعض المصارف من دون أن تقوم هذه المصارف بتقديم أية تسهيلات جديدة، نتيجة إعادة تقييم بعض التسهيلات المقدمة مسبقاً بالقطع الأجنبي، فإن البرامج المحاسبية المعتمدة لدى البنوك تقوم وبشكل تلقائي بإعادة تقييم هذه التسهيلات حسب سعر الصرف المعلن وبشكل يومي، وكان من واجب معدي التقارير أن يلفتوا أنظار القراء إلى هذه الناحية لكي لا تتصف بياناتهم بالتضليل وعدم العدالة في العرض.

التوصيات:

بناءً على ما تم عرضه في الجانب النظري من هذه الدراسة، والنتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة الإحصائية، فإن الباحثة توصي بما يلي:

- 1- اعتماد أساليب تسويقية متطورة لتسويق المنتجات المصرفية، وخاصة القروض والتسهيلات الائتمانية المباشرة وذلك بشكل متوافق مع الجانب الاقتصادي عبر منح التسهيلات الائتمانية للقطاعات المراد تشجيع نشاطها الاقتصادي (مثلاً منح قروض للأطباء أو الصيادلة أو المخبريين أو التجار أو الصناعيين الخ...).
- 2- إجراء جدولة القروض لمدة خمس سنوات وإعفاء المقترضين المتعثرين من كامل فوائد التأخير التي ترتبت على تعثرهم في السداد، ومنحهم قروض جديدة.
- 3- العمل على إلزام المصارف الخاصة بإعادة جزء من الأموال الموظفة في الخارج وخاصة في دول الجوار التي هي عبارة عن قطع أجنبي والعمل على خلق فرص توظيفية لها عن طريق إيداعها في المصرف المركزي بفوائد أعلى (تتراوح بين 1.5 و 2%) والتي يمكن استخدامها في تمويل الأنشطة الاقتصادية.
- 4- تخفيض معدل الفائدة على الودائع بالدولار الأمريكي واليورو، وذلك لتشجيع المصارف على قبول ودائع بالدولار الأمريكي، حيث أنه قد أحجمت العديد من المصارف عن قبول ودائع جديدة بالدولار الأمريكي، كما عملت العديد من المصارف على إيقاف تجديد عدد كبير من الودائع الآجلة بالدولار الأمريكي واليورو، وذلك لارتفاع تكلفة التمويل الناتجة عن قرار زيادة معدل الفائدة على ودائع الدولار واليورو التي أصبح سعرها بين (Libor+1% و Libor+2%) وفق القرار رقم 7 / م ن لعام 2019.
- 5- أن تولي المصارف الاهتمام الكافي بغرض وهدف الزبون من الحصول على التسهيلات الائتمانية، وذلك لكي يكون المصرف على بينة مسبقة عن نية الزبون وقدرته على توليد الأرباح من المشروع ومن تسديد الديون، وعدم الاكتفاء بالضمان المقدم فقط، والتأكد من عدم إدخال الزبون الأموال المقترضة ضمن أعمال ومضاريات وتجارة غير مشروعة تدر عليه مزيداً من الأرباح، كما حصل خلال الأزمة السورية عند انخفاض سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية وإقدام الزبائن على شراء الدولار من السوق الغير النظامية، حيث أدت هذه الممارسات إلى انخفاض قيمة الليرة السورية بشكل كبير وأضررت بالاقتصاد الوطني ككل.

6- توفير الكوادر والخبرات اللازمة لتبني المعايير والقرارات الجديدة، والاتجاه نحو امتلاك القدرات النقدية التي تمكن السلطات الرقابية من قياس المخاطر بالطرق التي تنص عليها المعايير الدولية إلى جانب توفير البيانات والمعلومات التي تمكن من إجراء التقييمات بشكل دقيق. وذلك عبر إيجاد آليات التوظيف الجديدة عبر أساليب توظيف جديدة

7- ربط الودائع بالقروض وإلزام المصارف بتوظيف فائض السيولة لديها وذلك لكي يتم النهوض بالإنتاج والخدمات والحرف في الظروف الراهنة.

المراجع:

أولاً المراجع العربية:

أ- الكتب:

- 1- ابن قدامة، المغني، كتاب الوديعة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1900.
- 2- أبو حمد، رضا صاحب، إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.
- 3- الأنصاري، أسامة عبد الخالق، إدارة البنوك التجارية والإسلامية، القاهرة، 2014.
- 4- الباقوني، محمد شفيع، المنشآت المصرفية في اقتصاد السوق، دمشق، 2006.
- 5- التوجيهي، محمد بن ابراهيم، موسوعة الفقه الإسلامي، الجزء الثالث، الطبعة الأولى، بيت الأفكار الدولية، الرياض، 2009.
- 6- جبر، هشام، إدارة المصارف، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2006م.
- 7- الزبيدي، حمزة، إدارة الائتمان والتحليل الائتماني، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- 8- سلطان، محمد سعيد، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2005.
- 9- شبير، محمد حسن، المعاملات المالية المعاصرة دار الكتب المصرية، القاهرة، 2004.
- 10- شماع، خليل، أساسيات العمليات المصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، دمشق، 2005.
- 11- الصوفي، محمد، إدارة المصارف، دار الوفاء للنشر، الاسكندرية، 2007م.
- 12- طه، مصطفى كمال، عمليات البنوك، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005.
- 13- عبدالله، عقيل جاسم، النقود والبنوك: منهج نقدي ومصرفي، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 1999م.
- 14- عبد المجيد، عبد المطلب، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية ، مصر 2007.
- 15- عوض الله، زينب، الفولي، أسامة، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي، بيروت، 2003.

- 16- كنعان، علي، إدارة المصارف والسياسات المصرفية، بريمافيرا، دمشق، 2015.
- 17- كنعان، علي، حمرة، محمد، إدارة المصارف، جامعة دمشق، دمشق، 2016.
- 18- كويل، برايان، تحديد مخاطر الائتمان، دار الفاروق، القاهرة، 2006
- 19- مطر، محمد، التحليل المالي و الائتماني الأساليب والأدوات و الاستخدامات العملية، دار وائل للنشر و التوزيع، 2000
- 20- منصور، محمد حسين، النظرية العامة للائتمان، المكتبة القانونية الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2006.
- 21- هندي، منير إبراهيم، إدارة البنوك التجارية: مدخل اتخاذ القرارات، الطبعة الثالثة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية ، 1999.

ب- الرسائل العلمية

- 1- أبو سمرة، رانية خليل حسان، تطوير سياسة الودائع المصرفية في ظل نظرية إدارة الخصوم دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2007.
- 2- أبو طوق، رنا أحمد خليل، العوامل المؤثرة على نمو الودائع المصرفية في الأردن خلال الفترة 1998-2007، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية إدارة المال والأعمال، قسم المحاسبة، الأردن، 2009.
- 3- البساط، هشام، تحديث وتطوير القطاع المالي والمصرفي في سورية، ورقة بحثية مقدمة إلى حلقة العمل التي نظمها صندوق النقد العربي بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية السورية، دمشق، 2001.
- 4- حمد، ياسر، أثر إنشاء المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع على تطور الودائع، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية - غزة، فلسطين، 2015.
- 5- حمدان، خليل، العوامل المؤثرة في كفاءة إدارة الائتمان المصرفي بالتطبيق على المصارف السورية الخاصة - دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، قسم إدارة الأعمال، حلب، 2011.

- 6- خلف، سعود، المخاطر الائتمانية وأثرها في ربحية المصارف – دراسة تطبيقية على المصارف السورية الخاصة، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، دمشق، 2017.
- 7- الربيعي، جبار جاسم، قياس أثر سعر الفائدة في الودائع والائتمان في المصارف العراقية، ورقة بحثية، العراق، 2007.
- 8- الشلبي، مطيع، دور المصارف في تمويل الاستثمار في سورية، رسالة دكتوراه – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق، دمشق، 2009 .
- 9- عبد الفتاح، سعاد، رفعت، عمار، الفائدة وأثرها على تغيرات حجم الودائع- دراسة ميدانية في مصرف الرافدين للفترة من 2003-2007، ورقة بحثية، معهد الإدارة، العراق، 2011.
- 10- العلي، أحمد، قاسم، عبد الرزاق، قياس أثر التغيرات في سعر الفائدة الدائنة على النشاطات المصرفية الأساسية (دراسة تطبيقية على الصناعة المصرفية التقليدية السورية)، ورقة بحثية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية، 2013.
- 11- قحف، منذر، ضمان الودائع في المصارف الإسلامية في الأردن، بحث مقدم لمؤسسة ضمان الودائع في المملكة الأردنية الهاشمية، 2005.
- 12- قطماوي، بانا، أثر أدوات السياسة النقدية الكمية على الائتمان المصرفي – دراسة تطبيقية على الاقتصاد السوري، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية، 2016.
- 13- قويدر، مي، أثر السياسة النقدية على حجم الائتمان المصرفي لدى البنوك التجارية في الأردن، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، 2008.
- 14- المدهون، خالد، نموذج تقديري مقترح للتنبؤ بحجم ودائع العملاء في البنوك التجارية، ورقة بحثية، فلسطين، 2013. محمد شفيق، أحمد عبد المنعم، مدخل في إدارة البنوك، جامعة بنها، مصر، 2008.
- 15- ندور، الياس، العوامل المؤثرة على حجم الودائع في المصارف – دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة في سورية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، دمشق، 2017.

ج-المجلات والندوات

- 1- السعد، رجب، البنوك في الأردن، العدد الثامن، المجلد السابع عشر، 1998.
- 2- مؤسسة النقد العربي السعودي المعهد المالي، مقدمة في إجراءات القروض، الرياض، 2015

د-التقارير:

- 1- مصرف سورية المركزي، النشرة الربعية 2000، المجلد 38، العدد 1-2
- هـ-القوانين ومشاريع القوانين والمراسيم:
- 1- القانون رقم 28 الخاص بالمصارف الصادر في 2001/03/29.
- 2- قرارات مجلس النقد والتسليف مجلس النقد والتسليف.
- 3- المرسوم التشريعي رقم 7 الصادر بتاريخ 2000/05/13، حول تعديل بعض أحكام قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991.
- 4- مشروع قانون مصرف سورية المركزي ونظام النقد الأساسي.

و-المواقع الالكترونية:

1. موقع سوق دمشق للأوراق المالية <http://dse.gov.sy>
2. موقع مصرف سورية المركزي <http://cb.gov.sy>
3. <https://worldnews-sy.com>
4. <http://www.mafhoum.com>
5. <https://aliqtisadi.com>

ثانياً: المراجع الانكليزية:

- 1- Hossain, Md. Belal, Hossain Bhuiyan, Md. Anowar, Rahman
Habibur, **Deposit Behavior and Its Impact on Loan: A Case Study on Rajshahi Krishi Unnayan Bank (RAKUB)**, Jornal of Economic Cooperation and Development, Bangladesh, 2013.

- 2- Jacobson, Tor, Roszbach, Kasper, **Bank Lending Policy, Credit Scoring and Value at Risk**, Working Paper Series Provided in Cooperation with Central Bank of Sweden , Stockholm, 2001.
- 3- Machona, Vinicent, Kaseke, Nyasha, **Deposit-attracting strategies in the financial sector**, University of Zimbabwe Business Review, vol 9, Zimbabwe, 2013.
- 4- Rengasamy, Dhanuskodi, **Impact of Loan Deposit Ratio (LDR) on Profitability**: Panel Evidence from Commercial Banks in Malaysia, Proceedings of the Third International Conference on Global Business, Economics, Finance and Social Scinces, Malaysia, 2014.
- 5- Rose, Peter, **Bank Management & Financial Services**, North America, 2006.
- 6- Tsai, Jeng-yan, hung, Wei-Ming, Jou, Resomary, **Optimal bank interest margin under capital regulation and deposit insurance**, African Journal of Business Management vol 6, Taiwan, 2012.
- 7- Yuseff, Remali, Wilson, Rodney, **An Econometric Analysis of Conventional and Islamic Bank Deposits in Malaysia**, international association for Islamic economics, Vol 9, 2005.